وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

عنوان المذكرة:

أثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر 1980-2016

من إعداد:

- أميرة طرطار
- فلة بشوات

إشراف الأستاذ:

الوردي مشير

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سمير ايت يحي	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيسا
الوردي مشير	أستاذ محاضر قسم "ب"	مشرفا ومقررا
خالد براهمي	أستاذ محاضر قسم "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

عنوان المذكرة:

أثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر 1980-2016

من إعداد:

- طرطار أميرة
- بشوات فلة

إشراف الأستاذ:

الوردي مشير

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سمير آيت يحي	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيسا
الوردي مشير	أستاذ محاضر قسم "ب"	مشرفا ومقررا
خالد براهمي	أستاذ محاضر قسم "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

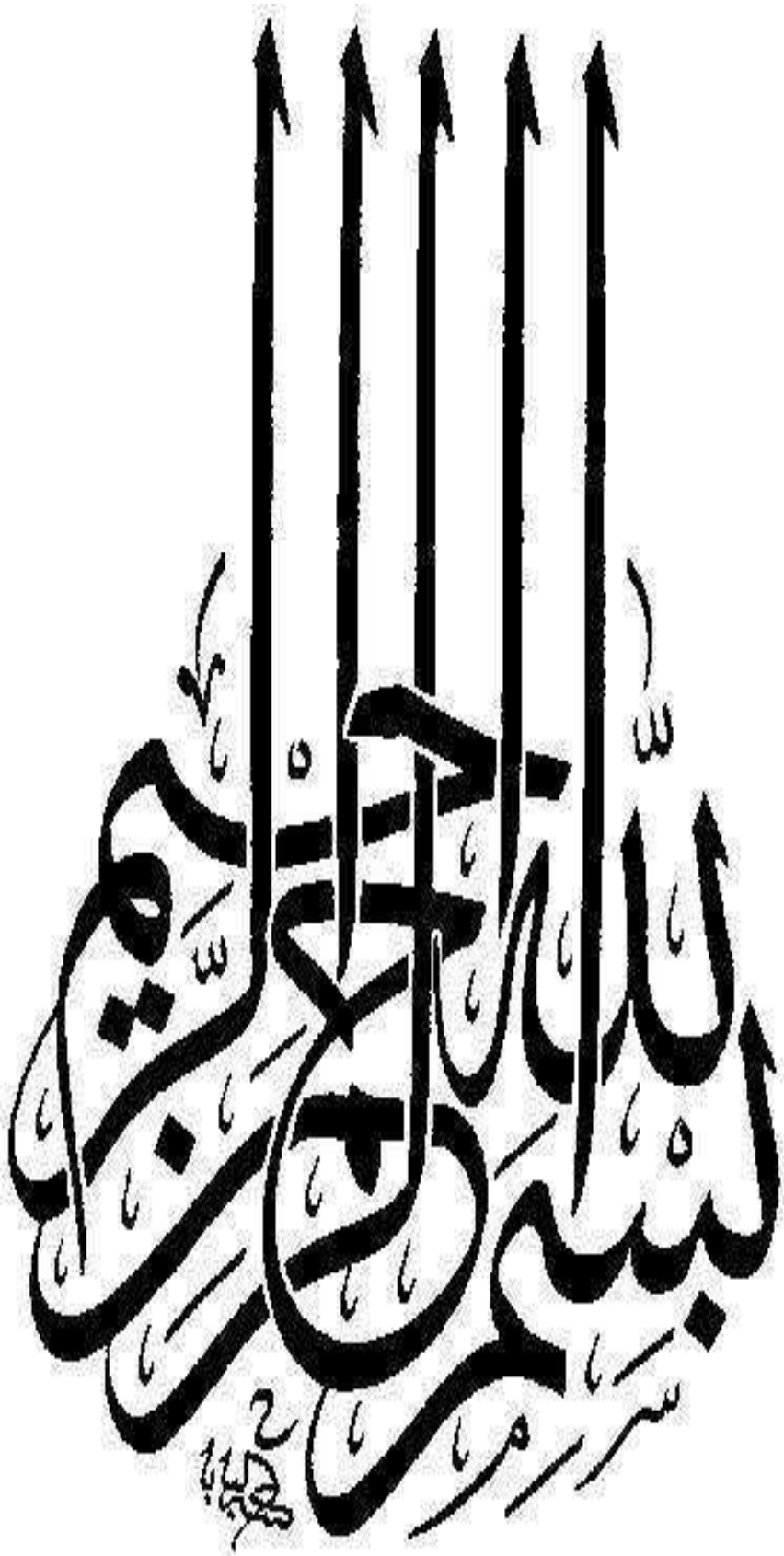
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

يقول تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ (إبراهيم: الآية 7).

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّالِحِينَ﴾ (النمل: الآية 19).

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد أشرف المرسلين وسيّد الخلق أجمعين وعلى صحابته الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

بعد شكر الله العلي القدير وحمده على ما أنعم به علينا من نِعَم وعلى ما وهبنا من عقل وحسن تدبير، لا يسعُنا في هذه العُجالة إلاّ أن نتقدّم بجزيل الشكر وعظيم ووافر الامتنان إلى الأستاذين: **"مصباحي عبد الرزاق "** و**"مشير الوردي"**

اللذان تفضلا بالإشراف على هذا العمل منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية ، و اللذان لم يبخلا علينّا بنصائحهما القيّمة وإرشاداتهما المفيدة وتوجيهاتهما الصّائبة وتشجيعهما المحفّز.

و نسأل الله أن يجازيهما عنا خير الجزاء.

كما نشكر الأساتذة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة و مناقشتها.

وفي الأخير لا ننسى أن نتقدّم بأسمى معاني الشكر وأجل معاني التّقدير لكل من علّمنا حرفًا، وكل من قدّم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو حتى بكلمةٍ طيّبة.

والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو وليُّ كلُّ توفيق.

الإهداء

بسم الله الرّحمن الرّحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ..ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ..

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك...الحمد لله الذي خلقنا و هدانا و جعلنا من المسلمين ، الحمد للهرب العالمين

و أفضل الصلاة و أزكى التسليم على محمد صلى الله عليه و سلم أما بعد : نحمد الله الذي وفقنا إلى مسعانا

حمدا يليق بجلاله و عظيم سلطانه .

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..ونصح الأمة ..إلى نبي الرحمة ونور العالمين..سيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم.

إلى من قال فيهما العزيز الحكيم " و لا تقل لهم ا أفف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إليهما... إلى من كانت في حياتي شمعة ساطعة البريق ... إلى من أفتقدها كثيرا... إلى مصدر فخري و فيض خاطري و رمز عزتي ... رمز العطف والحنان... إلى العزيزة على قلبي ... إلى من تمنيت أن تكون معي في هذه المناسبة ..... إلى الروح الطاهرة **"أمي حبيبة قلبي"** رحمها الله و أسكنها فسيح جنانه.

إلى الذي شيد لي صرح الفلاح والذي كان سبب وصولي إلى النجاح والذي خاف علي حماني وشق لي طريق الصلاح والذي تعب من أجل أ ن تشتعل **"أبي"**

إلى من ربتني صغيرة و أرشدتني و دعت لي إلى التي يصعب رد جميلها، إلى التي أعطتني و لا تنتظر العطاء... هي أغلى الحبايب جدتي **"لّالة"** الحبيبة و الغالية حفظها الله و أطال عمرها و جعلها دائما تاجا فوق رأسي .

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد اللّه ..إلى من علموني معنى الحياة ...إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة ..إلى من هم أغلى من روحي إخوتي **"شيماء"** العزيزة على قلبي، إلى توأم روحي **"صلاح الدين"** إلى الأعزاء صابر، إسلام، أكرم، إلى من كانت لي أم ثانية**"فريدة"** ، إلى خالاتي وأزواجهم وبناتهم ، وأخوالي وزوجاتهم وأولادهم.إلى إبن عمي **"رضا"**وزوجته، إلى خطيبي والذي شجعني **"طارق"**

إلى الحنونة على قلبي القريبة على القلب " خالتي حياة"

إلى من جعلهم اللّه إخوتي باللّه ..ومن أحببتهم باللّه وأحبوني... إلى من عشت معهم أحلى أيامي ..صديقاتي "حنان ،مروى، نورة ، ريمة، أزهار، سهام، سناء، رحمونة، أميرة، أمينة، سمية، حياة، إلهام، خديجة،عبير، ثلجة، سعاد،صورية، نسيمة"، تمنياتي لهم بالتوفيق و النجاح في حياتهم...إلى زميلتي في هذه المذكرة فلة...إلى كل زملائي في الفوج سنة ثانية ماستر اقتصاد كمي دفعة 2018، إلى كل من عرفني من بعيد أو قريب.

"أميرة طرطار"

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك و لا يطيب النهار الا بطاعتك.. و لا تطيب اللحظات الا بذكرك.. و لا تطيب الاخرة الا بعفوك .. و لا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جل جلالك

الى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ..و نصح الأمة.. الى نبي الرحمة و نور العالمين الى الأميـــــــن سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

الى من كلله الله بالهيبة و الوقار.. الى من علمني العطاء دون الانتظار .. الى من احمل اسمه بكل افتخاري..

أرجو الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار .. الى من جعلني ملكة عرشه و ستبقى كلماتك استدي بها اليوم و في الغد و الى الابد

والدي العزيز " العيد"

الى ملاكي في الحياة..الى معنى الحب و الى معنى الحنان و التفاني..الى بسمة الحياة و سر الوجود .. الى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبايب ..الى من تحت قدميها جنتي ..الى من علمتني ان الحياة كفاح و نضال

أمي الحبيبة "حدة"

الى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله ..الى من آثروني على انفســـــــــهم .. الى من علموني علم الحيـــــــاة

اخواني "رياض" "مراد" " حميد"

الى من تحلو بالاخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء.. الى الينابيع الصدق الصافي.. الى من معهم سعدت.. الى من عرفت معهن معنى الحياة اخواتي "فتيحة" " سهام" "حنان"

الى ازاجي اخواتي : صالح ، محسن ..... و زوجاتي اخوتي، مليكة و صباح و الكتاكيت : دعاء، هبة، اسراء، محمود،غفران، علاء، ملاك ، يحي، مريم، وليد

الى اعمامي و عماتي و اخوالي و خالاتي و اولادهم و بناتهم و كافـــة الاهل و الاقارب

الى رفيقتا دربي.. الى صاحبتا القلب الطيب و النوايا الصادقة ..الى من كانو معي على طريق النجاح و الخير ..الى من قاسمتاني هذا النجاح .... "اميرة "و الى اهليهما

الى من كانو ملاذي و ملجئي .. الى من تذوقت معهم أجمل لحظات .. الى من سأفتقدهم و اتمنى ان يفتقدوني ..الى من جعلهم الله اخوتي بالله ... الى كافة من كان معي بمشواري الدراسي و طلاب قسم الاقتصاد الكمي

الى من يجمعن بي سعادتي و حزني صديقاتي : عفراء، وفـاء،عبير، سامية، اسراء، امينة، ابتسام ، ايمان، رميساء ، سعيدة، ، ايناس ، رانية، سلمى ،خليدة، ملاك، سندس، هديل، ثورية، شاهيناز.

فلة بشوات

مدونة سملالة WWW.SAMLALA.COM

فهرس المحـتويـات

فهرس المحتويات:

الفهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	**أ – و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول سعر الصرف	**1 – 20**
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	02
المطلب الأول :تعريف سعر الصرف	02
المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف	04
المطلب الثالث :أنظمة سعر الصرف	06
المبحث الثاني : النظريات المحددة لسعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه	08
المطلب الأول : النظريات المفسرة لسعر الصرف	08
المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في سعر الصرف	11
المبحث الثالث: سعر الصرف في الجزائر للفترة من 1980-2016	15
المطلب الأول: تطور نظام سعر الصرف الجزائري	15
المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر	17
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني: وضعية التنمية الاقتصادية في الجزائر بين 1980-2016	**21- 59**
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	23
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	23

فهرس المحتويات:

المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية	24
المطلب الثالث :بعض نظريات التنمية الاقتصادية	25
المبحث الثاني:مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	30
المطلب الأول: التمويل المحلي لتنمية الاقتصادية	30
المطلب الثاني :نموذج الفجوتين وتقديره	34
المطلب الثالث:مصادر التمويل الأجنبية	41
المبحث الثالث:إستراتجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر 1980-2016	47
المطلب الأول:إستراتجيات التنمية في ظل التخطيط المركزي	47
المطلب الثاني:برنامج التعديل الهيكلي	50
المطلب الثالث: إستراتجيات التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001-2016	52
خلاصة الفصل الثاني	59
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر تقلبات سعر الصرف على التنمةي الاقتصادية	**60 -**
المبحث الأول:دراسة نظرية لأشعة الإنحدار الذاتي VAR	62
المطلب الأول:تقديم النموذج VAR	62
المطلب الثاني:التنبؤ وديناميكية نماذج الإنحدار الذاتي VAR	66
المطلب الثالث: التكامل المشترك نماذج تصحيح الخطأ الشعاعية VECM	68
المبحث الثاني: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR	73
المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة التاخير	73
المطلب الثاني: اختبار جوهانسن ودرجة التأخير	92

فهرس المحتويات:

المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتيvar للمعادلتينDREX وDBIP	95
خلاصة الفصل الثالث	104
الخاتمة العامة	106
قائمة المراجع	**110**
الملاحق	
الملخص	

فهرس المحتويات:

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1-1	مراحل الإنزلاق التدريجي للدينار الجزائري	18
جدول رقم 1-2	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار خلال الفترة 1993-1998	19
جدول رقم 2-1	الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار الأجنبي غير المباشر	46
جدول رقم 2-2	المبالغ المرصدة خلال الخماسي الأول موزعة حسب القطاعات	48
جدول رقم 2-3	الإستثمارات المخصصة خلال المخطط الخماسي 1985-1989	49
جدول رقم 2-4	السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	53
جدول رقم 2-5	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	54
جدول رقم 2-6	التوزيع القطاعي للمخطط الخماسي 2010-2014	56
جدول رقم 3-1	نتائج إختبار ديكي فولر المطور ADF على السلسلة PIB	74
جدول رقم 3-2	نتائج إختبار ديكي فولر المطور ADF على السلسلة REX	77
جدول رقم 3-3	نتائج إختبار ديكي فولر المطور ADF على السلسلة DAB	80
جدول رقم 3-4	نتائج إختبار ديكي فولر المطور ADF على السلسلة INF	83
جدول رقم 3-5	نتائج إختبار ديكي فولر المطور ADF على السلسلة S	86
جدول رقم 3-6	نتائج إختبار ديكي فولر المطور ADF على السلسلة BP	89
جدول رقم 3-7	اختبار عدد فترات التباطؤ للنموذج VAR	92
جدول رقم3-8	تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM	94
جدول رقم3-9	علاقة السببية للنمودذج VAR للمعادلة DPIB	97
جدول رقم3-10	تحليل نتائج التباين النموذج	99
جدول رقم3-11	دراسة علاقة السببية بين متغيرات المعادلة DREX	103

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 3-1	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية PIB	75
الشكل 3-2	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية DPIB	77
الشكل 3-3	التمثيل البياني للسلسلة REX	78
الشكل 3-4	التمثيل البياني للسلسلة DREX	80
الشكل 3-5	التمثيل البياني للسلسة DAB	81
الشكل 3-6	التمثيل البياني للسلسلة DDAB	82
الشكل 3-7	التمثيل البياني للسلسلة INF	84
الشكل 3-8	التمثيل البياني للسلسلة DINF	85
الشكل 3-9	التمثيل البياني للسلسة S	87
الشكل 3-10	التمثيل البياني للسلسلة DS	88
الشكل 3-11	التمثيل البياني للسلسلة BP	90
الشكل 3-12	التمثيل البياني للسلسلة DBP	91
الشكل 3-13	دراسة إستقرارية نموذج VAR للمعادلة DPIB	96
الشكل 3-14	تأثير الصدمات بين الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف	100
الشكل 3-15	إختبار نموذج الإنحدار الذاتيVAR	102

مقدمة عامة

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي تعيشه الإقتصاديات العالمية، وتشابك العلاقات الإقتصادية وإرتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

عرفت الجزائر مشاكل عويصة في ميزان مدفوعاتها الخارجية وتوازناتها الاقتصادية الكلية لاسباب عديدة اهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، إرتفاع معدلات الفائدة في الاسواق الدولية وتذبذب اسعار الصرف اضافة الى ضعف الانتاج والافراط في الاصدار النقدي، وأمام هذا الوضع وفي اطار التغيرات الدواية واتجاهاتها نحو العولمة, قامت الجزائر بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من اجل تحسين الاداء الاقتصادي وتحقيق التوزانات الداخلية والخارجية، – لاسيما وان هيكل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالعالم الخارجي من حيث واردات الانتاح والاستهلاك من جهة، ومن حيث الصادرات المتمثلة بنسبة عالية جدا في مواد منجمية وطاقوية من جهة اخرى–، لهذا برز الاهتمام بسعر صرف الدينار الجزائري باعتباره جوهر التعاملات الخارجية واداة هامة تربط الاقتصاد الداخلي بالعالم الخارجي.

ويعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات المتذبذبة، حيث شهدت مختلف المتغيرات الاقتصادية تحولات مستمرة خلال الفترة 1980–2016، خاصتا سعر الصرف بين ارتفاع وانخفاض جراء تغيرات اسعار البترول في الاسواق العالمية التي افضت الى حالة عدم الاستقرار، فقد عرفت هذه المرحلة تغيرات مؤسساتية وهيكلية على مستويات عدة نتيجة الاصلاحات الموسعة التي ابرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بغيت تعميق الاصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من سنة1986 للانتقال من اقتصاد مركزي موجه الى اقتصاد السوق، يهدف اللى التخفيف من اثر المديونية الخارجية، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من اجل العودة الى توازنات الاقتصاد الكلي، من خلال التحكم اكثر في حجم الكتلة النقدية والاستقرار في الاسعار واسعار الصرف، ورفع احتياط الدولة من الصرف الاجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على ضوء هذا العرض، فان محاولة معرفة مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على متغيرات التنمية الاقتصادية تستلزم استخدام طرق كمية تساعد في معرفة مسار سعر الصرف، وكذا نسبة مساهمة كل متغير من متغيرات الدراسة في تحديده، ومن بين تلك الطرق النماذج القياسية التي تعتمد على التصورات النظرية في تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية متخذة في ذلك اللغة الرياضية لصياغة النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين هذه المتغيرات، ولهذا تعتبر النماذج القياسية

الاقتصادية وسيلة قياسية تحليلية لدراسة الاوضاع الاقتصادية، خاصة في حالة المتغيرات الاقتصادية المتداخلة والمترابطة فيما بينها.

وعلى ضوء ما سبق ندرك اهمية دراسة أثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية

أ- إشكالية البحث: ان دراسة تغيرات سعر الصرف واثر ذلك على التنمية الاقتصادية وهو موضوع بحثنا ولتدعيم هذه الدراسة وابراز مكانتها العلمية قمنا بطرح الاشكال التالي:

الى أي مدى يمكن أن تؤثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) ؟

ب- التساؤلات الفرعية:

للاحاطة بكل جوانب الموضوع نطرح الأسءلة الفرعية التالية:

- ماهي ماهية سعر الصرف ؟
- ماهي أهم مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر؟
- ماهي ماهية التنمية الاقتصادية وأهم مصادرها؟
- ما هي أهم الاستراتيجية التتنموية المنتهجة في الجزائر للفترة الممتدة من 1980 – 2016؟

جـ- فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية:

تؤثر تقلبات سعر الصرف على مكونات التنمية الاقتصادية في الجزائر

- الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة طردية بين التضخم و سعر الصرف
- ترتبط التنمية الاقتصادية في الجزائر بتقلبات سعر الصرف، حيث ينعكس حركات اسعار الصرف على الناتج الداخلي الخام

هناك علاقة طردية بين التنضخم والناتج الداخلي الخام

د- أسباب اختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، نذكر منها مايلي:

- إثراء الرصيد المعرفي بموضوع يواكب مجريات الأحداث الاقتصادية في الجزائر منذ فترات طويلة.

- محاولة فهم آليات الصرف وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.
- الميول الشخصي للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي.
- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي بإستخدام نموذج VAR.

هـ- أهمية الموضوع:

لهذا الموضوع أهمية كبيرة تتضح أساسا من خلال أهمية قطاع الصرف في الجزائر وتأثير تغيرات أسعاره على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي الجزائري.

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول ، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا أو داخليا، حيث أن إستقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية، المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها إقتصاد البلد.

و- حدود الدراسة:

من أجل الاجابة عن الإشكالية والوصول إلى تحقيق الهدف من الدراسة قيدنا موضوع دراستنا بمجموعة من الحدود تنوعت بين الزمنية والمكانية حيث نجد ما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل في تحديد أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية.
- **الحدود المكانية:**الدراسة ستتم على الدولة الجزائرية.
- **الحدود الزمنية:** تضمنت الحدود الزمنية الفترة الممتدة خلال سنة 1980 إلى 2016 أي حوالي 36 سنة وهي فترة عرفت فيها متغيرات الدراسة تحولات كبيرة ولا سيما أسعار الصرف، وقد تم إختيار هذه الفترة الزمنية الطويلة لأنه إزداد حجم العينة كلما كان التمثيل أحسن.

ز- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة الأثر الذي يحدثه أحد مكونات الإستقرار النقدي في الجزائروهو سعر الصرف في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الطرح النظري لهذين المتغيرين ومحاولة إختبار العلاقة بينهما بإستعمال أدوات التحليل القياسي.

2- محاولة تفسير العلاقة بين سعر الصرف و التنمية الاقتصادية .

3-المساهمة في وضع الحلول المناسبة للمشكلة الأساسية و الإشكاليات الفرعية التي تركز عليها الدراسة من خلال حالة الجزائر كعينة للدراسة.

حـ- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

للإجابة عن مشكلة البحث المطروحة وإختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة تم إستخدام مزيج من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، حيث إعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد إستخدم فيه الأسلوب الإستنباطي والمنهج الكمي عن طريق إستخدام نماذج السلاسل الزمنية.إلى جانب المنهج إستخدمنا أدوات للدراسة تمثلت في:

1- البرامج الإحصائية المتخصصة مثل:Eviews ، Excel .

2- الإختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة، مثل إختبار شعاع الانحدار الذاتي VAR ، وإختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك.

ط- مرجعية الدراسة:

من أجل القيام بدراسة الموضوع تم الإعتماد على عدة مصادر، فيما يخص الجانب النظري تم الإعتمادعلى الكتب والمقالات والبحوث الجامعية في مجال الإقتصاد الكلي،القياسي و التنمية الاقتصادية. أما الدراسة القياسية فإضافة إلى الكتب والمقالات تم الإعتماد على الدروس المرئية المتاحة على الأنترنيت لفهم أحدث الأساليب الكمية المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية.

كـ- هيكل البحث:

حتى يتم التطرق إلى هذه الدراسة بشكل مفصل إرتأينا تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة عامة، وهي كالتالي:

- تناول الفصل الأول الذي يتضمن ثلاثة مباحث، الإطار المفاهيمي لسعر الصرف وأهم نظرياته وأنظمته والعوامل التي تؤثر في سعر الصرف، ومراحل تطوره في الجزائر للفترة المدروسة.

أما الفصل الثاني ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية التنمية الاقتصاديةى وأهم معوقاتها وبعض نظرياتها ، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى مصادرالتنمية، أما المبحث الثالث فقد تضمن إستراتجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016.

بينما تناول الفصل الثالث الجانب التطبيقي لقياس تأثير سعر الصرف على التنمية الاقتصادية بإستخدام برنامج Eviews10 وعلى أهم متغيرات الدراسة خلال الفترة من 1980 إلى 2016، حيث قمنا في بداية الفصل بالتعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة، ومنه دراسة وعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

وفي الأخير توج هذا الفصل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة ثم تقديم مجموعة من الاقتراحات و التوصيات.

لـ- صعوبات البحث:

بالإضافة إلى الظروف الخاصة، فقد واجهتنا صعوبات شكلت حجر عثرة أمامنا للوصول إلى أفضل النتائج و التحاليل نذكر منها:

- قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال (سعر الصرف)، وإن وجدت فهي مراجع قديمة.
- تضارب البيانات من مصادرها (البنك الدولي ، الديوان الوطني للإحصائيات، البنك المركزي).
- عدم توفر الإحصائيات لكل المتغيرات المراد دراستها خاصة الإحصائيات الحديثة منها.
- ضيق الوقت المحدد لإعداد المذكرة و الإلمام بكافة الجوانب المرتبطة بمزضوع الدراسة.

مـ - الدراسات السابقة:

1-دراسة سمير آيت يحي: التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر(أطروحة دكتوراه في إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014) عالج الباحث في هذه الدراسة موضوع إختيار نظام الصرف الملائم للدول في ظل مايعيشه العالم من تحولات نقدية متسارعة بالتركيز على حالة الاقتصاد الجزائري ، حيث توصل الباحث في الأخير إلى أن الجزائر لا يمكنها تبني الأنظمة المتطرقة بقطبيها سواء التعويم الحر أو الربط الجامد بأشكاله الثلاثة: الدولرة، مجلس العملة و الاتحاد النقدي لصعوبة شروطها. وضرورة القيام بالعديد من الاصلاحات العميقة والجزئية سواء إقتصاديا، ماليا أو نقديا والتي تحتاج إلى وقت طويل ، مع إقتراح نظامين يتماشيان والواقع الاقتصادي آنذاك، تمثل الأول في نظام الربط سلة من العملات المرجحة ذاتيا ، نظرا لإستمرارية سيطرة النفط الخام على الصادرات ،

وكثرة التعامل بالدولاروالأوروفي التجارة الخارجية، أما الاقتراح الثاني تمثل في تعويم المدار مع إضافات نظرا لما يوفره من مصداقية في السياسة النقدية، وقدرة البنك المركزي على إستهداف التضخم.

2-**دراسة سلمى مميش:** إختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية "دراسة قياسية"(1986-2015) بإستخدام نموذج VAR، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي- تخصص مالية ونقود- كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشيخ العربي التبسي- تبسة ، حيث تناولت المفاهيم والمعايير الأساسية المتعلقة بسعر الصرف ،وتوضيح مختلف أشكال ونظريات التعادل المفسر لأسعار الصرف مع التفرقة بين عمليات الصرف العاجلة والآجلة وإظهار المحددات المساعدة على إختيار نظام سعر الصرف الملائم مع الأخذ بعين الإعتبار إختلاف الخصائص الهيكلية لكل إقتصاد، وإعتبار طبيعة الصدمات النقدية و الحقيقية وفي الأخير توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر الصرف الاسمي في الأجل الطويل وأيضا إلى أن النظام الملائم للإقتصاد الجزائري للصدمة النفطية الحالية 2014 هو نظام التعويم الموجه مع إضافات ، نظرا لما يوفره من إستقلالية للبنك المركزي وتمكينه من إستهداف التضخم إضافة إلى تحقيق الشفافية، المصداقية في السياسة المطبقة.

3-**دراسة** Boyared,and eaporale,2001,Real exchange rate effactso on the balanc of trade, cointegration and the marchal –lerner condition

هدفت الدراسة لقياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات بإستخدام نموذج التكامل المشترك وأسلوب الانحدار الإتجاهي VARDEL للناتج المحلي الداخلي والخارجي حيث تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة وذلك في محاولة لتطبيق النموذج في المدى الطويل وإستخدام الباحث المعادلات التالية في تقدير النموذج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وقد توصلت إلى أن إستجابة تدفقات التجارة لتغيرات الأسعارالنسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف والنظرية الاقتصادية تقول إن إنخفاض سعر صرف العملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري وهذا يعتمد على مرونات الطلب على كل من الصادرات والواردات وما إذا كانت تلبي شرط مارشال- لينر على الرغم من وجود قدر كبير من التباين فإن النتائج الرئيسية للدراسة تشير إلى أن شرط مارشال لينر يتحقق في المدى الطويل على الرغم من تأثيرات J-CUVER في المدى القصير بالإضافة لذلك فإن تخفيض القيمة الاسمية لسعر الصرف يمكن أن يقوم بتغيير سعر الصرف الحقيقي وهذا يدعم فرضية أن تخفبض قيمة العملة يمكن أن تحسن الميزان التجاري للدولة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول سعر الصرف

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول سعر الصرف

تمهيد :

يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا ذات أهمية كبيرة وشديد الحساسية للمؤثرات الداخلية و الخارجية لاسيما أمام أتساع دور التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وفي رفع مستويات المعيشة، وتطور أسواق المال الدًولية، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدًولية ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، فسعر الصًرف له تأثير كبير على توازن الاقتصاد الكلًي إذ يؤثر مباشرة على العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بأسعار الصرف وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى سرد مجموعة من التعاريف الخاصة بسعر الصرف، وسنتناول كذلك أنواع وأنظمة سعر الصرف، أما المبحث الثاني فيبين العوامل المؤثرة في سعر الصرف والنظريات المحددة له ، فيما يخص المبحث الثالث فسيكون حول سعر الصرف في الجزائر حيث سنعالج تطور نظام سعر الصرف الجزائري وفي ختام الفصل تناولنا تطور سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عملتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من اجل تقدير أسعار السلع والخدمات لكل دولة، وهذتا الثمن يسمى بسعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

نظرا لأهمية سعر الصرف وتعدد دراسات الباحثين فكل باحث يعرفه بمفهومه، وسوف نقوم بعرض بعض التعاريف.

التعريف الأول: يعبر سعر الصرف عن الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي باقي الاقتصاديات.[1]

التعريف الثاني: سعر الصرف هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فعالية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الوردات.[2]

التعريف الثالث:عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي.[3]

التعريف الرابع: عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية وهو عدد من الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من العملة المحلية.[4]

من خلال التعريفات السابقة للسعر الصرف يتبين أن سعر الصرف يمثل أداة تربط بين اقتصاديات العالم والاقتصاد المحلي عن طريق تبادل عدد من الوحدات العملة الأجنبية، فسعر الصرف له تأثير مباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.

---

[1]–عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات النقدية لكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 103.

[2]– محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2000، ص 105.

[3]– سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2011، ص 15.

[4]– بن حمودة فاطمة الزهراء، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية**، حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية جامعة الجزائر، ص 33.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

فيما سبق تطرقنا لمفهوم سعر الصرف الذي يعبر عن سعر مبادلة عملة بعملة أخرى، حيث لا يمكن المقارنة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى، من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة فقط، وإنما تدخل محددات أخرى تؤخذ بعين الاعتبار وعليه يقسم سعر الصرف ألا وهي:

الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي: والذي يتم من خلاله قياس قيمة العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى، على نقاط مختلفة عبر الزمن، فهو سعر الصرف النسبي لعملتين مختلفتين بغض النظر عن ما يمثل هذا السعر من قوة شرائية، ونظرا لا إهماله عنصر التضخم، فهو بالتالي لا يبين حقيقة قيمة العملة إذ لا يعتبر معيارا ميدانيا يقيس درجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية.[1]

وعليه فإن سعر الصرف الاسمي هو قياس السعر النسبي بين العملة الأجنبية والعملة المحلية مع إهمال عاملا التأثير للقوة الشرائية والتضخم.

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي[2]: يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو مؤشر يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتبيان معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، كما يعتبر معيار ميدانيا لقياس درجة تنافسية الاقتصاد في الأسواق الخارجية، ويكون ناتج عن ترجيح أسعار الصرف الثنائية وذلك آخذا بعين الاعتبار مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، كما يسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ويقاس وفقا للعلاقة التالية:

$$TCR = TCN(P^*/P)$$

TCR: سعر الصرف الحقيقي؛

TCN: سعر الصرف الاسمي؛

P: الأسعار المحلي؛

P^*: الأسعار الأجنبية.

الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي: يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحايدة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجع كل عملة على أساس وزنها، وأهميتها في التجارة الخارجية، بالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية، باعتبار أن أي تغير في قيمة العملات التي تتكون منها السلعة تؤدي الى تغير سعر الصرف لقيمة العملة

[1]– بودري شريف، **تقلبات أسعار الصرف– الدولار والأورو – وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص4.

[2]– نعمان السعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي**، دار بلقيس، الجزائر،2011،ص121.

المحلية، إما الاقتصاد الجزائري يعرفه على أن أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم مالية.[1]

وبما أن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب أو تدابير أخرى مختلفة، فمن الواضح أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، أنما هناك سعر صرف فعلي للصادرات وآخر للواردات.[2]

1 . سعر الصرف الفعلي للصادرات: هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولار أو أحد من الصادرات، بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعانات والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر على سعر الصادرات.

2 . سعر الصرف الفعلي للواردات: هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحدا من الواردات، على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الاضافية والفائدة على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

الفرع الرابع: سعر الصرف التوازني: هو سعر الصرف الذي يتقاطع فيه منحى طلب والعرض على عملة ما في سوق الصرف، إذ يمثل الوضع الذي يكون فيه الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وتسود فيه بيئة اقتصادية غير مختلة وبعيدة عن الصدمات النقدية الحقيقة التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مساره التوازني[3]

[1]– سيف الدين هامل و عبد الحكيم حفظ الله، **أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ظل التقلبات النفطية ودراسة قياسية – حالة الجزائر (1990–2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (LMD) جامعة تبسة 2016، ص5.

[2]– السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولار –النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 117–118.

[3]– سلمى مميش، **اختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية**، مذكرة ماستر أكاديمي (LMD) جامعة تبسه 2016، ص13.

ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني.[1]

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

تلعب حركة المعاملات الدولية دورا كبيرا في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به من أجل ذلك أكد الاقتصاديون على ضرورة اختيار أحسن نظام صرف ملائم للاقتصاد من خلال إبرازهم لمزايا وعيوب كل نظام.

نظام سعر الصرف هو الإطار القانوني أين يتشكل سعر الصرف في ظله ويتحقق عملياته، هذا القانون يعمل على نمذجة تذبذبات أسعار الصرف وتأطير تصحيح على قيمتها النظرية.[2]

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت: يعني هذا النظام وكما تدل التسمية على أن سعر الصرف يكون ثابت، ويتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة ... سواء كان هذا الأساس ذهبا أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو إلى سلة عملات رئيسية.[3] وتحت هذا النظام نستطيع تثبيت سعر الصرف إلى:

1. عملة وحيدة: تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار ...عبر الزمن تجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

2. سلة من العملات: تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط سلة من العملات مع مراعاة نسب الأوزان في التجارة الخارجية، لأن سعر الصرف يتأثر بحجم المبادلات والتدفقات رؤوس الأموال إن سلات العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها، تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات وهيكل الواردات أو هيكلهما معا.[4]

---

[1] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت نوفمبر/تشرين الثاني 2003، ص 8.

[2]– بلحرش عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص 129.

[3]– السيد محمد أحمد جاهين، **سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي** في مصر دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 8.

[4]– السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 162.

3. حقوق السحب الخاصة: هي عبارة عن وحدة حسابية يصدرها صندوق النقد الدولي وحدد لها أسعار صرف ثابتة مع العملات الأجنبية الرئيسية ويسمح لدول الأعضاء بشراء وحدات حقوق السحب الخاصة ودفع قيمتها بالعملات الأجنبية وبأسعار الصرف المقررة.[1]

الفرع الثاني: نظام سعر المرن: إن نظام سعر الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى الطلب والعرض كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب[2]، ويندرج تحت هذا النوع من الأنظمة نظامان رئيسيان هما أنظمة الصرف الحر وأنظمة الصرف المدارة:

1. أنظمة الصرف الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام انطلاقا من آلية العرض والطلب في السوق بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغيير الحاصل في مستويات الأسعار النسبية الوطنية كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة في ميزان الحساب الجاري.[3]

2. أنظمة الصرف المدارة: في هذا النوع من الأنظمة تتدخل السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها على أساس وضعية ميزان مدفوعاتها وعلى أساس مستوى احتياطي الصرف الأجنبي لديها، وبالتالي فهذه الأنظمة تجمع بين خصائص أنظمة الصرف الحرة، في حين أن أسعار الصرف تتحرك صعودا وهبوطا حسب العرض والطلب عليها ولا توجد حدود رسمية في الطلب عليها، وبين خصائص أسعار الصرف الثابتة في حين أن السلطات النقدية تتدخل لمنع سير العملة باتجاه معين بشكل كبير.

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف: اضطر كثير من الدول، نتيجة من الحروب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة في ما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية، إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين العرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال.[4]

نجد أن نظام الرقابة على الصرف هو ذلك النظام الذي يتحدد فيه سعر الصرف بطريقة إدارية وتحكمية من جانب الدولة وبالتالي تقوم معايير خاصة بالدولة على أساس اعتبارات داخلية مقام القاعدة التي تستند إليها تحديد سعر الصرف في ظل ثبات سعر الصرف. وتحل الدولة محل قوى العرض والطلب التي تحدد سعر الصرف في ظل نظام حرية سعر الصرف، وعلى ذلك يمكن القول بأن الرقابة

[1]– دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص

[2]– عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإداراته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع– عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 91.

[3]– السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 164.

[4]– عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2000، ص 130.

على الصرف هي فن بمقتضاه تحتكر الدولة شراء النقد الأجنبي وبيعه بحيث تقوم بدور محتكر الشراء والبيع معا بالنسبة للعملات الأجنبية وذلك حتى تستطيع تجميع الكميات المتاحة منه.[1]

المبحث الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف

الفرع الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية: والتي يتحدد سعر الصرف وفقا لها على أساس القدر من العملتين الذي يحقق تعدد القوة الشرائية، فإذا كان الدولار يشتري كمية من السلع والخدمات تعادل الكمية التي تشترى بثلاث دنانير مثلا، بمعنى أن سعر صرف الدولار سيكون ثلاث دنانير، أي أن 3 دنانير= 1 دولار ذلك لأن من يقوم بالتنازل عن عملة معينة يعني أنه يتنازل عن قوتها الشرائية من أجل الحصول على القوة الشرائية التي تتاح له نتيجة اقتنائه العملة الأخرى التي يقوم بتحويل عملته إليها.[2]

وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسها وجود علاقة بين مستوى الأسعار المحلية وسعر صرف العملة المحلية بحيث أن حركة سعر الصرف تعبر عن ما يحدث من تغير للأسعار المحلية بالنسبة للأسعار العالمية (أو بالنسبة لأسعار دولة أخرى).

تقييم النظرية:

بالرغم من القبول الذي حظيت به هذه النظرية خاصة في تفسيرها لفشل العودة إلى نظام قاعدة الذهب على أساس تعادلات لا تعكس ما حدث من تغير في مستويات الأسعار في البلدان المختلفة بعد الحرب، إلا أنها تعرضت إلى انتقادات كثيرة منها:

- أن هذه النظرية هي أقرب إلى البديهية لأنها عبارة عن تعبير رياضي عن قانون السعر الواحد الذي يضمن تحقق لكل سعر واحد لكل السلع إذا ما أزيلت كل الحواجز أمام الأسواق.
- أن هذه النظرية تركز على العوامل النقدية في تحديد سعر الصرف، في حين أن هناك عوامل حقيقية تقف وراء حركة أسعار الصرف، مثل حركة رؤوس الأموال ووضع الميزان التجاري...الخ.[3]

وقد تم اختيار هذه النظرية لأنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات الأقل أهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية القدرة الشرائية.

---

[1]– السيد محمد أحمد جاهين، **مرجع سابق**، ص 34.

[2]– أويابة صالح، **أثر التغيير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990–2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010–2011، ص 30.

[3]– هجير عدنان، زكي أمين، **الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات**، أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2010، ص 279.

الفرع الثاني: نظرية الأرصدة(نظرية ميزان المدفوعات): تعطي هذه النظرية تفسيرا لتحديد سعر الصرف يتجلى من خلال رصيد ميزان المدفوعات فإذا كان هذا الأخير موجبا فهذا يعني أن صادرات الدولة كانت أكبر من وارداتها وبالتالي كان الطلب على العملة المحلية أكبر من عرضها مما أدى إلى تحسين العملة المحلية وعلى عكس ذلك تماما إذا سجل رصيد سالب لميزان المدفوعات فهذا سيؤدي إلى عرض أكبر للعملة المحلية مقابل الطلب عليها لمواجهة قيمة الواردات التي كانت أكبر من الصادرات مما سينعكس على العملة المحلية بتدهور وانخفاض قيمتها.

يجدر بنا الذكر هنا أنه لإجراء التصحيح في ميزان المدفوعات يعتمد ذلك على مرونة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة المحلية من السلع والخدمات[1].

يؤخذ على النظرية إغفال الجوانب التالية:

- من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف وإدارته؛
- أن هناك تأثيرا متبادلا بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، فتارة يكون سعر الصرف هو المتغير التابع لما يحدث لميزان المدفوعات، وتارة أخرى يكون ميزان المدفوعات تابعا للتغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات؛
- هناك انتقاد نظري وتطبيقي لهذه النظرية، وذلك هو أن ميزان المدفوعات متوازنا دائما إلى الناحية الحسابية.[2]

الفرع الثالث: نظرية تعادل أسعار الفائدة: إن تحرك أسعار الفائدة في السوق الدولية يمكن أن يساعد على فهم تطور أسعار الصرف في المدى القصير، وتأثير أسعار الفائدة لا يقل أهمية على تأثير التضخم. بافتراض وجود عملتين، توضح هذه النظرية أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة على العملتين مع فارق الصرف بين سعر الصرف الفوري لوحدة من النقد الأجنبي مقابل النقد الوطني، وسعر لأجل محتسب بالنسبة لسعر الصرف الفوري بين العملتين[3]

---

[1]– قاسم محمد فؤاد، **أنظمة سعر الصرف وآثارها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة مجموعة من الدول (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت) باستعمال معطيات PNEL، ونموذج الانحدار الذاتي VARE**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009–2010، ص 8.

[2]– هجير عدنان زكي أمين، **مرجع سابق**، ص 280.

[3]– لحلو موسى بخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 131.

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقيها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الأتي وسعر الصرف الآجل.[1]

ويمكن إيجاز أهم افتراضات النظرية في النقاط الآتية:

- الأصول المحلية والأجنبية متكافئة في المخاطرة وأجل الأستحقاق (فرضية الإحلال التام)؛
- لا توجد رقابة على حركة رؤوس الأموال أو تكاليف المعاملات؛
- سعر الصرف الحالي وأسعار الفائدة قصيرة الأجل متغيرات مستقلة؛
- سعر الصرف الآجل يتغير نتيجة تدفق رؤوس الأموال وليس السعر الحالي.

الفرع الرابع: النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف يمكن التعرف على ملامح النظرية النقدية في تفسير تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة اثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف، إذ ترتكز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ أن عرض النقد لكل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة في البنك المركزي، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثير مهم في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله، يؤدي إلى زيادة سعر الصرف.

ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة، إلا سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعملان في اتجاهين متضادين، ويلغي كل منهما أثر الأخر فيتمنع حدوث أي تغير في سعر الصرف فإذا ما انتفى مثلا حدوث تغير متوقع في المعروض النقدي في المستقبل القريب فسعر الصرف لن يتأثر كثيرا نظرا لأن سعر الفائدة الاسمي سوف ينخفض نتيجة للانخفاض المتوقع في المعروض النقدي.[2]

الفرع الخامس: النظرية الإنتاجية: يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتباره أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تحسين سعر صرف العملة، ويحدث

[1]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 120.

[2]- سمير فخري نعمة، **مرجع سابق**، ص 27.

العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذا انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض العملة.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

الفرع الأول: الميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ولكن الحديث لا ينصب على التوازن والاختلال المحاسبي لأن هذا حتما سيكون حاصلا بسبب استخدام طريقة القيد المزدوج في تدوين بيانات ميزان المدفرعات، بل أنه يتمحور حول التوازن والاختلال الاقتصادي فيه، ويمكن القول بوجود اختلال ميزان مدفوعات في حالة حصول تباين بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي، خلال فترة زمنية تقدر سنة عادة، ويمكن الاختلال الاقتصادي من خلال:

- التغير في أرصدة الذهب والنقد الأجنبي، فالتغير في رصيد الميزان ينعكس بالضرورة على موجودات البلد من الذهب والنقد الأجنبي لأن أية عملية اقتصادية للبلد تتم مع البلدان الأخرى ترافقها حركة نقد أجنبي؛
- التغير في السيولة الخارجية والتي تساوي الاحتياطات الرسمية مضاف إليها التغيرات الصافية في الالتزامات قصيرة الأجل؛
- التغير في ميزان المدفوعات الأساسي الذي يكون من ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل إذ يتم من خلاله تحديد حجم الاختلال؛
- العمليات التلقائية: يتضمن ميزان المدفوعات عمليات تلقائية أو مستقلة وعمليات موازنة، وعليه فالصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات والمدفوعات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال تشكل عمليات ذات طابع مستقل أما عمليات الموازنة فهي عمليات التمويل للفائض في الواردات على الصادرات والذي يتم عن طريق اللجوء إلى الاحتياطي الذهبي والعملات الأجنبية أو الاقتراض لإيجاد التوازن في الحساب الجاري.[2]

[1] – سليمان شباني، **سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 76.

[2] -عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **مرجع سابق**، ص 69-71.

الفرع الثاني: التغير في معدلات الفائدة المحلية: تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الآجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الإرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.[1]

وهنا يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة.[2]

إن حركة رؤوس الأموال، والأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض.[3]

ونخلص من ذلك إلى أن ارتفاع سعر الفائدة سيدفع سعر العملة للارتفاع بسبب الطلب عليها، الأمر الذي يفسر التعديل المستمر في سعر العملة المواكب لتعديل سعر الفائدة.

الفرع الثالث: التضخم المحلي والعالمي: تعاني الكثير من دول العالم وخاصة الدول النامية من ظاهرة التضخم التي تضر باقتصادياتها إذ تحاول بعضها استخدام سياحة سعر الصرف لمحاربة هذا الخطر.

يؤدي سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وهو ما يطلق عليه بمساواة القوة الشرائية وبذلك في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في

---

[1] – دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر "**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية : تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2014–2015، ص 44.

[2]- عبد العزيز برنة، **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999–2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تجارة ومالية دولية 2015–2016)، ص ص 16–17.

[3]– منية خرباش، **أثر مخطر سعر الصرف على الأداء محفظة الأوراق المالية دراسة حالة بورصتي عمان والسعودية لفترة 2010**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستير في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة 2011–2012، ص 35.

المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تنافسيها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية.[1]

إن التغير في معدلات التضخم النسبية يمكن أن يؤثر في النشاط التجاري الدولي،والذي بدوره سيؤثر في العرض والطلب على العملات المختلفة، وبالتأثير في أسعار الصرف، فعند زيادة معدلات التضخم في بلد ما مع بقاء مستويات الأسعار ثابتة، فإن الطلب على منتجات البلدان الأخرى سوف يزداد في هذا البلد وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المحلية، وبزيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، سوف يزداد عرض عملة البلد المحلية وفي نفس الوقت سوف يزداد الطلب على العملات الأجنبية لشراء المنتجات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية.[2]

يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة، فمثلا حينما ترتفع قيمة عملة دولة ما بنسبة 10% في وقت يكون فيه المستوى العام للأسعار لدى الدول الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في الدولة سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية و أيضا ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الاستيراد من سلع تلك الدولة وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية.[3]

الفرع الرابع: الدخل وسعر الصرف: يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف وياتي أثره في اتجاهين هما:

إن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان فعند الزيادة سينتعش الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤديّ إلى رفعه، وهذا هو الأثر الرئيسي.

مع افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فان زيادة التدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدول المستقبلة له ما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الاستيراد من البلد المصدر له، وبالوقت ذاته يترتب على التدفق الرأسمالي انخفاض الدخول النقدية في البلد المصدر له والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب على الاستيرادات، ونتيجة الحالتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المعني بتصدير رأس المال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب

---

[1]– سامية منصوري، **دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة (1975–2013)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص: التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، ص 15.

[2]– خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التقويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985–2008) مقارنة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية ونقود وتأمينات، جامعة المسيلة الجزائر 2011–2012، ص 58.

[3]- عبد العزيز برنه، **مرجع سابق**، ص 17.

الجاري يعوض العجز في حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الرأسمالي الخارج(out flow) مؤديا إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي تجاهها.[1]

الفرع الخامس: كمية النقود(الكتلة النقدية): إن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض لطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لان سعر السلع الأجنبية يصبح اقل مقارنة بأسعار السلع المجلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من اجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر، يؤدي إلى خروج الذهب في حال سريان نظام الذهب وحصول العكس في حال انخفاض كمية النقود.[2]

الفرع السادس: التدخلات الحكومية: وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية وبالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرفها، [3] بالإضافة إلى هذا يمكن أن يترتب عن الدخل الحكومي مايلي:

- يؤدي التدخل الحكومي في عرض النقود من خلال سياسة نقدية كبحية إلى ارتفاع أسعار الفائدة؛
- تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ويحدث فائض في ميزان المدفوعات ليحدث ضغطا على العملية باتجاه التحسن؛
- يتدخل البنك المركزي بواسطة بيع العملة المحلية وشراء العملة الأجنبية، فيحدث توسع نقدي؛
- ينخفض سعر الفائدة من جديد ويعود مخزون النقود إلى المستوى الأصلي ويتوازن ميزان المدفوعات ومنه فإن عرض النقود له ترابط قوي مع ميزان المدفوعات، فالفائض في ميزان المدفوعات يستلزم توسعا نقديا أو اتوماتيكيا، والعجز يستلزم الانكماش النقدي. [4]

الفرع السابع: الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبير في التأثير على سعر الصرف،فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي

[1] – عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، **مرجع سابق**، ص 75.

[2] – لحلو موسى بوخاري، **مرجع سابق**، ص ص 130-131

[3] – تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار_أسامة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013، ص 223.

[4]- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 97.

إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.[1]

الفرع الثامن: مدى الاستقرار السياسي: يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية، فمن منطلق المقولة أن رأس المال جبان فإن أي اضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من وإلى الدولة، وتحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشبهها الاضطراب وعدم الاستقرار.[2]

المبحث الثالث: سعر الصرف في الجزائر للفترة من 1980 – 2016

عرف سعر الصرف تطورات هامة منذ الاستقلال، فلقد سعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي، إلى أن استقل الدينار الجزائري عن الفرنك الفرنسي ، ولقد شهدت عدة أنظمة ومراحل تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1962 إلى غاية 2016 .

المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

قبل قانون النقد والقرض (90-10) سنة 1990 كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط وكانت هذه السياسة تدخل في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن ، وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، حيث كان سعر الصرف في إطار غير واقعي، وتتمثل المراحل التي مر بها سعر الصرف فيما يلي:

الفرع الاول: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973): أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وفي هذه الفترة كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن محدد من الذهب، وبصفة الجزائر عضو في هيئة بريت ون وودز حددت سعر الصرف الدينار الجزائري (دج) على أساس 1 دج =1 فرنك فرنسي(ف ف) والذي يساوي 180 ملغ من الذهب، واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إل تخفيض قيمة الفرنك أمام الدولار الأمريكي، رغم ذلك استمر ارتباط الدينار بالفرنك، لكن لم يتبعه في الانخفاض حيث أصبح 1 دج = 1.25 ف ف، أو 1 ف ف = 0.888 دج بين

[1] - منال علوطي، **انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات – SOMIPHOS**– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر نظام LMD، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة تبسه، الجزائر، 2014-2015، ص 15.

[2] – جدواني رمزي، **أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، جامعة تبسه، الجزائر، 2012-2013، ص 25.

أوت 1969 وديسمبر 1973، ولقد أدى تدهور العملة الفرنسية إلى تدهور الدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، كما اقترن هذا بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتبني أسعار الصرف المعومة نتيجة لإنهيار نظام بريتون وودز مما أدى إلى قيام الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار.[1]

الفرع الثاني: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987): نتيجة للفوضى التي شهدها النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بريتون وودز وتعميم نظام تعويم العملات ، لجأت الجزائر إلى ربط الدينار ب "سلة موزونة من العملات*" وتتكون من14 عملة،حيث تعطي لكل عملة وزنا محددا داخل السلة، وتعتمد في تحديدها على نسبة الواردات في علاقتها مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة الدولية، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي فارتفاع قيمة عملة معنية داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس.[2]

الفرع الثالث: التسيير الآلي لسعر الصرف: نتج عن أزمة 1986 وانخفاض أسعار البترول دخول الاقتصاد الوطني في أزمة اقتصادية حادة، مما أدى إلى ضرورة إجراء إصلاحات مالية ونقدية واسعة، واستهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي بعدما كان يقتصر على التوازن الداخلي، وقررت الجزائر التحويل الجزئي للدينار إبتداءا من 1991 وهذا بعد إدراج تسمية القرض ألمستندي القابل للتحويل خلال مدة ثلاثة سنوات على أن يتبع بالتحويل الكلي للدينار في سنة 1993، وقد شهدت سنة 1994 تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار حيث وصلت في هذه السنة نسبة التحرير إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، تزامن هذا مع تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 40%،وفي نفس السنة بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية وكان هذا تمهيدا لسوق الصرف مابين البنوك الذي تم إنشائه في جانفي 1996، كما أصبح للبنوك التجارية إمكانية التمتع بوضعية للصرف تودع كودائع لدى بنك الجزائر، كما تم السماح بالقيام بمكاتب صرافة للصرف الأجنبي.[3]

---

[1] - أويابة صالح ، **مرجع سابق**، ص: 148.

* سلة موزونة من العملات تتكون من: الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، الشلينغ، الفرنك البلجيكي، الكورون الدنماركي، الكورون النومندي، الكورن السويدي، المارك الألماني، الليرة الإطالية، الفلولاني الهولندية، البسطا الاسبانية، الدولار الكندي و الفرنك السويسري.

[2] - مميش سلمى، **مرجع سابق**، ص: 75.

[3] - أويابة صالح، **مرجع سابق**، ص: 149.

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية لم يكن سعر صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث السياسة الاستعمارية لذلك مرت الجزائر بعدة مراحل لإصلاح سعر صرفها، حيث سوف نقوم بعرض المراحل التي مر بها سعر الصرف:

الفرع الأول: المرحلة الأولى من 1962إلى 1970: مرحلة نظام الصرف الثابت: في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل والتحويل الكلي داخل منظمة الفرنك، ولقد كان النظام النقدي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1970 مسيرا باتفاقيات بريتون وودز، فلقد حددت الجزائر آنذاك سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18غ من الذهب سنة 1964، وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية مما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار المخططات الرباعي الأول 1970-1973، وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث.[1]

الفرع الثاني: المرحلة الثانية:1971إلى 1987: مرحلة نظام الترجيح: تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية بريتون وودز وعن تعويم أسعار الصرف ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد سعى هذا النظام إلى تحقيق هدف مزدوج هو:[2]

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 1987- 1999: مرحلة الانزلاق التدريجي:

1. **مرحلة الانخفاض التدريجي:** هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، وتم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991. ولقد نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين

[1] - شعيب بنوة، خياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف في الجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر، 2011،ص:122.
[2] - محمود حميدات، **مرجع سابق**، ص: 156.

الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل التي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة[1] .

ويمكن أن نبين مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991 من خلال الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم(1-1): مراحل الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
دج /$	4.9	5.91	7.61	10	17.7

Sourc :Banque d'Algérie Rapport2001 ,Evolution Ecenomique et Menétaire en Algérie , Juillet 2002 ,p97.

جاءت هذه المرحلة بعد الانهيار المفاجئ في أسعار البترول (الصدمة البترولية) لـ 1986 وفي هذه المرحلة أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات والتي منها ما يلي:

- إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة.
- الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة .
- تقليص النفقات العامة.
- قانون النقد والقرض سنة 1990 والذي نص على مبادئ الرقابة على الصرف.
- إصلاح القطاع البنكي وذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة تستجيب بشكل أفضل للاحتياطات الخاصة لبعض القطاعات.[2]

2. **التخفيض الصريح:** كان أول إجراء في هذا المجال هو اتخاذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% وبهذا بلغ معدل الصرف 22.5 دينار لكل دولار حيث استقر عند هذا المعدل إلى غاية 1994 أين خفض مرة أخرى نسبة 40% ليصل إلى 36 دينار/دولار وبعدها شهد الدينار استقرار نسبي بين 1996 إلى غاية 1999، لكن الجدير بالذكر في هذا المجال هو برنامج التعديل الهيكلي الذي عرفته الجزائر في إطار الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي الذي نص في أحد شروطه على التخفيض من قيمة الدينار .[3]

[1] - الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996،ص: 199.
[2] - بن باني مراد، **سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة قياسية حالة الجزائر** – رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان سنة 2011- 2012، ص: 112.
[3] - بالعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 2008، ص: 218.

الجدول رقم (1-2): تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار خلال الفترة 1993-1998

الفترة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الدولار/الدينار	24.1	42.9	52.2	56.2	58.4	60.6

المصدر: سلمى مميش، **اختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية** ،دراسة قياسية 1986-2014، شهادة ماستر، العلوم الاقتصادية ،جامعة تبسة،الجزائر،2016،ص: 78.

يوضح الجدول (2) الانخفاض المفاجئ لسعر الصرف سنة 1994 الناجم عن الإجراءات المشددة التي تبنتها الجزائر نتيجة إبرام العقد مع صندوق النقد الدولي واستمر التخفيض طوال التعديل الهيكلي والهدف من ذلك تقييم الدينار بقيمته الحقيقية ليتماشى مع الشروط المفروضة في البرنامج.

الفرع الرابع:المرحلة الرابعة: بعد سنة 2000 إلى يومنا هذا (مرحلة تعزيز الدينار): تجسد هذه المرحلة نتائج الإصلاحات وبرامج التعديل التي أقيمت في المرحلة السابقة حيث أن التخفيضات المتتالية والانزلاق التدريجي قيمة الدينار جعلت الفارق بين السعر الرسمي والموازي يتقلص، إن نظام الصرف السائد خلال هذه المرحلة إلى يومنا هذا هو النظام المعوم المدار يكون فيه العملة المستهدفة هي الدولار الأمريكي حيث شهد سعر الصرف في هذه الفترة استقرارا نسبيا لم يتأثر كثيرا بالأحداث الخارجية.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح مابين 2% و5% وهذا الإجراء يهدف أساسا إلى الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، وبين جوان و ديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي الواحد حوالي 73.3625 و91.3014 بالنسبة للأورو و في سنة 2006 انخفض حوالي 72.6464بالنسبة للدولار 91.2447 وبالنسبة للاورو واصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الاورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة.[1]

[1] - شعيب بنوة، خياط رحيمة، **مرجع سابق**،ص: 124.

الخلاصة:

يعتبر سعر الصرف، الذي يعرف ببساطة أنه" سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى" كعنصر هام في اقتصاديات الدول وهذا نظرا لما له تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة، فهو أداة ربط بين الاقتصاديات، ولسعر الصرف أنواع متعددة، ومهما كان نوع نظام الصرف في البلد فإنه يجب على سعر الصرف تحقيق شروط التوازن للاقتصاد الوطني فهذا الأخير يؤثر ويتأثر بعدة عوامل (كميزان المدفوعات،معدل التضخم،معدل الفائدة.....) بحيث عندما تتغير هذه العوامل الاقتصادية، يحدث تغير في سعر الصرف.

سعت كل النظريات لإثبات وتحقيق التوازن وخاصة من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية لعملة كل بلد في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى.

كان الهدف الرئيسي من كل نظام سعر صرف متبع إلى تشجيع وتقليل الواردات حيث عملت أسعار الصرف الثابتة والمدار على تحفيز التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال، كما اكتسبت الحكومات التي قامت بعملية الربط بعملات ثابتة ومستقرة الثقة في سياساتها، ولقد شهدت أسعار الصرف في الجزائر منذ الاستقلال عدة مراحل لتطوره، حيث بقي سعر الصرف الجزائري متذبذبا غير ثابت، ما في الارتفاع أو الانخفاض منذ الاستقلال وخاصة في السنوات الأخيرة، رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة وهذا ناتج عن التقلبات التي تحدث في العوامل المؤثرة.

الفصل الثاني: وضعية التنمية الإقتصادية في الجزائر بين 1980-2016

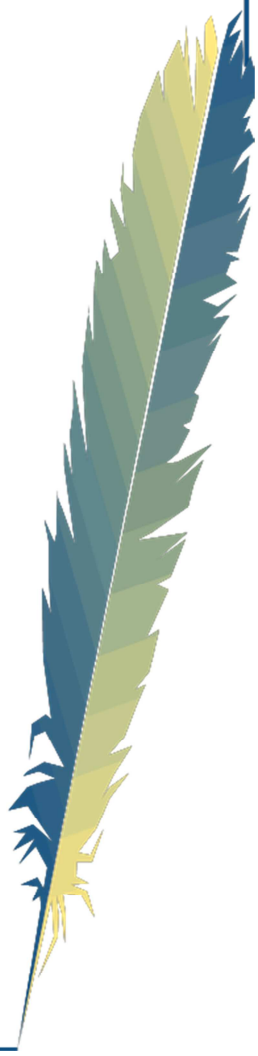

الفصل الثاني : وضعية التمية الاقتصادية في الجزائر بين 1980-2016

تمهيد:

تتضمن التنمية الاقتصادية جملة من المتغيرات تشمل النمو و ارتفاع دخل الفرد و كل ما يحسن من الرفاه الاقتصادي الاجتماعي، فباتت مراتب متقدمة، وموضوعها مستقل يمثل ظاهرة حديثة وعالمية، وذلك راجع إلى اهتمام العلماء لمدى انتشار التخلف الاقتصادي في العالم، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول المتخلفة اقتصاديا والمستقلة حديثا تؤكد إصرارها على التخلص من هذه الأوضاع وعلى الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف أو الفقر، فقامت بوضع أهداف لتحقيق النمو ومستويات معيشية أفضل لشعبها من خلال عدة إصلاحات داخلية تدعم النمو والتنمية، وتعتمد على عمليات التمويل وتدفق رؤوس الأموال فيها.

ومن أجل معالجة هذه الظاهرة قسمنا تناولنا البحث من خلال ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال 1980-2016.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

أخذت التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في المجتمعات الإنسانية لذا يسعى كل مجتمع إلى تحقيق التنمية من خلال زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة الاستهلاك، حيث أصبح تقدم الدول يقاس من خلال مستوى الدخل الفردي ونسبة استهلاكه السنوي. ومن أجل تحقيق الأهداف لابد من إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق استراتيجيات وتنظيمات تنموية أفضل، وذالك لرفع المستوى المعيشي والثقافي والاقتصادي والانتفاع الكامل بكافة الإمكانيات والموارد المتوفرة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد تعددت المفاهيم حول التنمية الاقتصادية وذلك نظرا للأهمية البالغة التي احتلتها على مر الزمن وخاصة في العقود الأخيرة، وكذا تناول مختلف المدارس الاقتصادية للظاهرة، مما يجعلنا نتناول مجموعة التعاريف أدناه:

التعريف الأول: " التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا من إجراء العديد من المتغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القوم أو إحداث تغير في هيكل الدخل لصالح الفقراء."[1]

التعريف الثاني: " هي مجموعة من التبادلات تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتي في مدة قصيرة من الزمن."[2]

التعريف الثالث:" مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان، فبالنسبة لعنصر الزمان فان مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما مرت فترة معينة من الزمن،...أما بالنسبة للمكان فان لكل بلد خصائصه المميزة اقتصاديا، اجتماعيا،ثقافيا ومؤسساتيا." [3]

التعريف الرابع:" تعرف على أنها مجموعة من التغيرات التي تحدث في الهياكل الداخلية والعادات الاجتماعية التي تسمح بزيادة حقيقية في الناتج الوطني."[4]

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، طبعة 2، الإسكندرية، 201.، ص ص، 81،82.

[2]- طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 186.

[3]- Matouk BELATTAF, économie du développement edoffice des publications universitaires (OPU), Alger, 2010,p :34.

[4]- Alain Beione, christime dello et les au tros, Dictionnaire des Siences Economiques, Paris: Armond colin, 1995, p 99.

التعريف الخامس:"التنمية الاقتصادية هي الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم و يصاحب ذلك العديد ممن التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي."[1]

مما سبق يمكن استخلاص أن التنمية الاقتصادية هي عملية تطوير وتحسين المستوى المعيشي ورفع مستويات النمو وزيادة الدخل الوطني، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات، من شأنها إيجاد تحول أو تغير في الهيكل الاقتصادي والسياسية والاجتماعية للتحسين المستمر وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه.

المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية.

قد تواجه الكثير من الدول والمجتمعات عوائق التنمية الاقتصادية مما يحد من تقدمها خاصة في الدول النامية، وذلك راجع للتفاوت بين الجهد الفردي والحكومي، ويمكن الإشارة إلى معوقات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى التخلف الاقتصادي ومنع الدول من النمو والتقدم.

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية: تسعى عملية التنمية إلي الرفع من المستوى المعيشي والناتج الوطني، إلا أن هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي تعرقل هذه العملية ونذكر منها:

1. الدائرة المفرغة للفقر: حيث أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي مما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي وباستمرار هذه الحلقات المستعملة يستعصى على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية.

2. ضيق حجم السوق: إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري في ما يخص تبني استراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي الذي تعاني منه بلدان التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي كما تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فان تلك الاستراتيجيات اقتضت إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل. غير أن عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة وهو ضيق حجم السوق الذي يؤدي إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج والذي تسبب فيه الحلقة المفقرة للفقر.[2]

الفرع الثاني: عوائق سياسية و نظامية: يرى بعض المفكرين الاقتصاديين أمثال "سمير أمين" أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤوليات تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها حيث أن معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية لذلك جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال:

---

[1] – مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات– سياسات وموضوعات**، طبعة1، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 122.

[2] – عظيم أسماء، **التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2010– 2011، ص 23.

1- **التبعية السياسية:** وهي تعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية، وآسيا وإفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها مما يجعلها ة للتدخل الأجنبي.

2- **عدم الاستقرار الأمني:** إنّ عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني الذي يعتبر شرطا لجذب المستثمرين ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تحت الاضطرابات العرقية والأمنية وكذلك المنازعات الخارجية.[1]

الفرع الثالث: عوائق اجتماعية: إن منظومة القيم في المجتمع وهيكله والذي يقود عادة إلى أنظمة سياسة معينة إما أن تعيق أو أن تشجع النمو الاقتصادي الحديث، ولذلك فان لهذه القيم أثرا مباشرا على التنمية، إن الكثير من التحليلات التى تربط ما بين منظومة القيم الاجتماعية وبين التنمية قد برزت إلى الوجود من خلال الاهتمام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من الرياديين المنظمين لقيادة الجهد التنموي.

1. **التنظيم:** إن البلدان النامية بطبيعة الحال، تفتقر إلى المنظم(الريادي) وذلك بسبب العوامل العديد التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين، مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلف التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشح المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة الهياكل الارتكازية، ولهذه الأسباب فان البلدان النامية تفتقر للمنظمين الرواد، الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية لديها.

2. **دوافع التنمية:** أن توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الانسان إلى العمل والجد للوصول إلى تحقيق الأهداف. ولهذا فان أهمية توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية الاقتصادية لدي الدول النامية. وتجدر الإشارة إلى أن سبب بروز العدد الكبير نسبيا من المنظمين ولدى الأقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء ما من اجل التميز.[2]

المطلب الثالث: بعض نظريات التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول :التحليل الكلاسيكي:

رغم أن هناك العديد من الكتابات التي يمكن أن ترتبط بالنمو، إلا أنها لا يمكن أن تكون نظريات واضحة في ذلك، ولذا سيتم تناول التحليل الكلاسيكي ابتداء، إذ يقوم تحليل المدرسة الكلاسيكية على أساس نظام اقتصادي يستند في عمله إلى الملكية الخاصة وفي ظل عدة افتراضات مهمة منها وجود سوق تامة، أي سوق منافسة تامة، ووجود حالة الاستخدام الكامل للموارد لأن حالات عدم الاستخدام وقتية وتزول بفعل قوى السوق، ومن خلال تفاعل العرض والطلب، ووجود الحرية الفردية في

[1]- عظيم أسماء، **مرجع سابق**، ص ص: 23، 24.

[2] - مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص: 156، 157.

ممارسة النشاطات الاقتصادية، لما في ذلك حرية التجارة في الداخل والخارج، وبدون قيود أو عوائق تحد من حرية الفرد من أية جهة كانت.

وقد نشأ الفكر الكلاسيكي في ظل الثروة الصناعية التي وجدت خلالها ظروف وأوضاع تتحقق فيها افتراضات هذا الفكر إلى حد كبير، وتتماشى مع التغيرات الهامة التي حصلت في الواقع الاقتصادي، بما أحدثته هذه الثورة من تغيرات جذرية في أساليب ووسائل الإنتاج وخاصة الصناعي منه، بما أن تعقدت المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالتطور الصناعي الذي حصل خلال هذه الفترة.

ولذلك اتجه التحليل الكلاسيكي في ضوء ما سبق إلى البحث في أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل الوطني، ولم يتم إعطاء اهتمام يذكر بما يحصل خلال الأجل القصير من التوزيع للموارد على الاستخدامات المختلفة، والكيفية التي يقوم فيها المستهلكون والمنتجون باتحاد قراراتهم الاقتصادية، وبقيت هذه الأمور خارج اهتمام الكتاب الكلاسيك الرئيسي قياسا باهتمامهم بالتنمية الاقتصادية.

كما قام الكتاب الكلاسيك بالاعتماد على درجة عالية من التجزئة في نظرتهم ودراستهم للاقتصاد، أي أنهم لم يحللوا الدخل الوطني على المستوى الكلي بل قسموه إلى ثلاثة أنصبة هي الأجور، الريع، الربح استنادا إلى اعتقادهم بأن التوزيع النسبي للدخل بين هذه الأنصبة هو الذي له الأثر المهم على عملية النمو، ولنفس الأسباب يقسمون الناتج الوطني إلى ناتج عملية التنمية أو عرقلتها.[1]

الفرع الثاني: نموذج" Solow ":

لقد كانت نظرية " Harrod-Domar " متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع " Solow " سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت(n)، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل (k=&Y)، واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا((Y=F(k ,L)).

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.
- دالة الإنتاج هي دالة " Cobb-Douglas " ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج Kو L.

$$Y = F(K,L) = k^{\alpha}L^{1-\alpha} \text{ ..... } (1)$$

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة "Keynes "

$$C = cY \rightarrow S = (1-c)Y = \&Y \text{ ..... } (2)$$

[1]- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2005، ص ص، 103، 104، 105.

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو كذلك ب (n) وذلك لأن:

$$\frac{d\log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{\acute{L}}{dt} = n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ. [1]

الفرع الثالث: نظرية روستو:

حاول روستو أن يطرح أرائه في النمو من خلال اعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه خلال توضيحه لبعض السمات التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل والتي يكمن أن تميزها عن الأخرى، وهي:

1.مرحلة المجتمع التقليدي:

وفي هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة والمجتمع راكد نسبيا وهذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بل لأنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مسافة الأراضي المستغلة واستخدام تقنية الأغراض معينة، ولكن ذلك يكون بحدود ضئيلة إلى حد كبير، وحيث يوجد أعلى مستوى إنتاج الفرد الذي يستطيع الوصول إليه بسبب ضع الإمكانات التي تضمنها العلم والتقنية الحديثة، وضعف تطبيقها بشكل ثابت ومنظم، كما أن الزراعة محدودة الإنتاج، ويتم تخصيص نسبة كبيرة من الموارد للزراعة.

إضافة إلى ما سبق يتسم النظام الاجتماعي بأنه تسلسل المراتب، حيث تكون مرونة الحركة فيه ضعيفة وضيقة، وأن النظام القيم السائد قوم على أساس القدرية الطويلة الأجل، أي الافتراض بأن نطاق يستطيع الفرد في إطاره تحسين أمور، وفي هذه المرحلة يوجد شكل من أشكال الحكم المركزي مع وجود تأثير لحكام الأقاليم ومالكي الأرض .

2.مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق:

يتم في هذه المرحلة ترجمة الاكتشافات العلمية إلى وسائل ووظائف إنتاجية في الصناعة والزراعة حيث تلعب العوامل الداخلية دورا مهما في النمو كتوفر السوق والموارد والفرص التجارية التنظيم الاجتماعي والسياسي وبروز نخبة جديدة تعتبر التجديد الاقتصادي ليس ممكنا فقط، بل ومرغوب فيه

[1] – كيداني سيد احمد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة الدول العربية دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص ص، 43،44.

كذلك، ومن بينهم من يرغب في تعبئة المدخرات ويقدم على تحمل مخاطر الابتكارات، واستغلال فرص الابتكارات القائمة على خلق الابتكارات الجديدة وتدريب العمال على الإنتاج المتخصص الكبير، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي على معدل نمو السكان وحيث تزيد الاستثمارات في المواصلات وأشكال رأس المال الاجتماعي الأخرى، وكذلك يزداد الاستثمار في القطاع الزراعي وذلك لمساندة حركة النمو، وتبرز الظاهرة الوطنية كقوة دافعة مهمة في هذه المرحلة ويتم نشوء دولة مركزية.

3. مرحلة الانطلاق:

في هذه المرحلة يتم التغلب على العوامل التي تقاوم النمو، ويصبح هذا النمو مسألة عادية، حيث يتحقق توسع اقتصادي ملموس، وتصبح عملية النمو مغروسة، وجذورها مغروسة في المجتمع من خلال ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5%إلى أكثر من 10%، وظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة وتتوسع المدن، وتزداد الدخول، وتتسع طبقة رجال الأعمال، وتبرز أطر سياسية واجتماعية وهيكلية مواتية إلى حد كبير عملية النمو دافعة لها، إلا أن المجتمع يظل متميزا بوجود بعض الأنماط السلوكية والأساليب الإنتاجية التقليدية، وتدور هذه المرحلة حوالي عشرين سنة.

4. مرحلة الاتجاه نحو النضوج:

يحاول الاقتصاد في هذه المرحلة تعميم التقنية الحديث على جميع نواحي حياته، ويوظف بين 10 -20%من الدخل بشكل ثابت، وينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان، ويتغير تركيب الاقتصاد وباستمرار بتحسين الأساليب التقنية وينتج محليا بعض المنتجات، أي أن الاقتصاد تظهر فيه القدرة على تجاوز الصناعات التي حركت مرحلة الانطلاق أصلا، وتمثل أحداث الاكتشافات المعاصرة في الحقل التقني وتطبيقها على جانب كبير من موارده، أن لم يطبقها على هذه الموارد كلما، وتنشر المعرفة التقنية والمهارة الإدارية التي تمكنها من إنتاج ما يريد إنتاجه، وتقدر هذه الفترة بأربعين سنة.

5. مرحلة الاستهلاك الواسع:

يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية المعمرة، وحيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عال يصبح معه كثيرا من الناس قادرين على الاستهلاك يتجاوز الطعام والسكن والكساء، ويتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان بارتفاع نسبة،الموظفين العاملين في المكاتب أوفي الوظائف التي تتطلب المهارات في مشروعات الصناعة وغيرها، ويخفف المجتمع من إلحاحه وضغطه على زيادة وتوسع نطاق التقنية الحديثة، وباتجاه تخصص المزيد من الموارد لرفاه العام والضمان الاجتماعي.[1]

[1]- فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص ص 142- 145.

الفرع الرابع: نظرية النمو المتوازن:

وتركز هذه الإستراتيجية على تنمية جميع القطاعات الاقتصادية دون تمييز بحيث تنمو هذه القطاعات المختلفة بمعدل يتواءم مع احتياجات الطلب الكلي، كما أنها تفترض وفرة عرض رأس المال الذي تحكمه المقدرة والرغبة في الادخار، كما يتوقف الطلب على رأس المال الحافز على الاستثمار؛ وترجع هذه النظرية القائمة على التنمية الشاملة إلى الأهمية التكاملية التي يشكل كل قطاع فيها سوقا لناتج القطاع الآخر، بغرض إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية، لتصيح عملية التنمية عملية تراكمية وتقوي ذاتها بذاتها، ويؤكد مؤيد ونظرية النمو المتوازن روزنشيتن رودان على أهمية العلاقة بين القطاعين الزراعي والصناعي.

ومن أهم تبريرات روز نشتين ورودان ونيرك سه لإتباع نظرية النمو المتوازن تتمثل في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، ويرجع ضيق السوق إلى انخفاض مستوى الإنتاجية. وتستهدف نظرية النمو المتوازن التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية، وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات الدول المتخلفة وفي صدد توفير التمويل لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في نظرية النمو المتوازن يدعو نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المراحل الأولى، وذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية، ويرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن يأتي من موارد القطاع الزراعي.

ويرى نيركسه أنه يجب على الدول أن تطور مدى واسعا من الصناعات في آن واحد عن طريق بناء على ذلك لمنع حدوث اختناقات في جانب العرض وبناء على ذلك فإن بناء مصنع للصلب يحتاج إلى تطوير الخام، والفحم، والتسهيلات الأخرى التي تلزم له.

كلما تؤدي تنمية القطاع الزراعي للدول النامية إلى لاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعة أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي، على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساسا بالقطاع الزراعي، كصناعة الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب ... الخ.

والمحصلة النهائية أن الاستثمار يجب أن يوزع مابين القطاع الصناعي والزراعي بحيث يكون كل منها يمثل سوقا للآخر.[1]

[1]- خبابة عبد الله، **تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص ص ، 57،58،59.

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

ان الوصول الى مستوى مقبول من التنمية يتطلب حشد من الموارد المتاحة، من خلال الية التمويل، هذا الاخر قد يأخذ طابعا محليا ويسمى بالتمويل والمحلي، في حين قد تكون الموارد المحلية قاصرة عن دفع عجلة التنمية مما يفتح الباب امام التوجه نحو المصادر الاجنبية من خلال التمويل االاجنبي.

المطلب الأول:التمويل المحلي للتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: الادخار الإجباري: ويقصد به ذلك الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طوعيا واختياريا ويتمثل في:

1. **مدخرات القطاع العائلي:**

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

تتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

- ❖ المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها هيئات المؤسسات تتفق هذه الأوعية في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار.
- ❖ الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالإفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود، أول أصول أخرى كالحلي والمجوهرات، أو تأخذ الودائع في صندوق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة، أو تستخدم في الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة.
- ❖ الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن والتي تنتشر أكثر ما تنتشر في البيئات الريفية، حيث يصاحب الاستثمار الادخار، فالمدخر هو نفسه المستثمر.
- ❖ سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.[1]

إن المصدرين الأولين تكمن أهميتهما في الدول المتقدمة والنامية والمتميزة بانتشار البنوك والمؤسسات المالية فيها، حيث يرتاد الأفراد على التعامل والتعرف على الأساليب الادخارية في هذه الأخيرة، في هذه الحالة تكون المدخرات في يد المستثمرين وأرباب الأعمال فتزداد الأرباح المتوقعة.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق- النظريات- الاستراتيجيات والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص، 218- 2019.

أما بالنسبة للعوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي فتنقسم إلى عوامل اقتصادية (كحجم الدخل، وطريقة توزيعه وهيكل الاستهلاك...) وعوامل ديموغرافية واجتماعية، وتتحدد بمعايرين مهمين هما:القدرة الادخارية والرغبة الادخارية.[1]

2. مدخرات قطاع الأعمال:

يقصد بقطاع الأعمال كانت المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتهما، والتي تشكل مصدر للإدخارات.[2]

وتنقسم مدخرات قطاع الأعمال إلى نوعين :

1.2. مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير موزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة دون غيرها من الشركات الأخرى، ويحسب الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص بالفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع (حصيلة المبيعات السلعية والخدمية) وبين مجموع نفقاته والتي تتمثل في (قيمة مستلزمات الإنتاج، المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج، أقساط إهلاك الأصول المختلفة،صافي الضرائب المدفوعة التعاقدية الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال) وكلما ازدادت الإدخارات هذا الإقطاع كلما زادت أرباحه.

ولا تقوم هذه الإدخارات بدور مهم في عملية التنمية في الدول النامية لأسباب تتعلق بسلوكات أصحاب هذه الشركات مثل نمط الاستهلاك ألبذخي وقلة الحافز على توسيع مشروعاتهم نظرا لعدم مواتاة البيئة الاقتصادية والسياسية مثل مخاطر التأميم والاضطرابات السياسية.[3]

2.2. مدخرات القطاع الأعمال العام:

تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها، وهي عبارة عن الفرق بين تكاليف الإنتاج وثمن بيع السلع المنتجة، ويحسب الدخل الصافي لهذا القطاع بنفس الطريقة لقطاع الأعمال الخاص عدا أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود التكاليف وذلك لأنه يرجع إلى الدولة.

وتزداد مدخرات هذا القطاع عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية، ويتم ذلك إلا في إطار سياسة وطنية محددة باتجاه زيادة حجم المدخرات، وبصفة عامة فإن العوامل التي تحدد حجم مدخرات هذا القطاع تتمثل في:

[1]- عبد اللطيف مصطفي، عبد الرحمان سامية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ص 216.

[2]- عرفات تقي الحسني، **التمويل الدولي**، طبعة1، مجدلاوي، عمان، 1999، ص 43.

[3]-عبد اللطيف مصطفيي، **عبد الرحمان سامية**، مرجع سابق، ص ص، 217، 218.

- السياسة السعرية للمنتجات وهل تحدد طبقا لا اعتبارات التكاليف والسوق أم الاعتبارات اجتماعية أو السياسية.
- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج وهل تخضع للدعم.
- سياسة التوظيف والأجور.
- مستوى الكفاءة الإنتاجية.

الفرع الثاني: الادخار الإجباري:

وهو ادخار جزء من دخل الفرد دون استعماله في متطلبات استهلاكه بطريقة إلزامية، أي غير طوعية آو اختيارية.

1. **الادخار الحكومي:**

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في الحالة مديونية الحكومة، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإرادات الجارية، أي في حالة وجود عجز، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها وعلى ضغط نفقاتهما بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

وتتمثل أهم الإيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وتعتبر الضرائب لونا من ألوان الادخار الإجباري وتمثل قطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد، وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منه، وتنقسم الضرائب إلى قسمين رئيسين، أولهما الضرائب المباشرة التي يتحمل عبئها من يقوم بدفعها، وثانيهما الضرائب الغير المباشرة التي يستطيع من يقوم بدفعها من نقل عبئها إلى الآخرين، وتلاؤم الضرائب الغير المباشرة اقتصاديات الدول النامية، وبين تلاؤم الضرائب المباشرة اقتصاديا الدول المتقدمة.[1]

أما النفقات الحكومية فتتمثل في الإنفاق العام أي إنفاق على ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن والدفاع والتعليم والصحة ومشروعات المنافع العامة الأخرى، وكذلك ما يطلق عليه التي تتمثل في الإعانات والدعم وفوائد أقساط الدين العام، ولاشك أن زيارة الدور الملقى على الحكومات من نواحي توفير الضروريات والسعي المستمر نحو رفع الأحول المعشية للمواطنين يحتاج إلى موارد مالية ضخمة: ومن هنا يتعين أن تسعى الحكومات إلى زيادة مواردها المالية دون أن يترتب على ذلك أثارا سلبية على الإنتاج.

[1]- محمد عجمية وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص: 242، 243.

ومن ناحية الأخرى، يتعين عليها أن تحسن استخدام تلك الموارد وذلك حتى لا تضطر إلى أسلوب التمويل بالعجز، وما يترتب على ذلك من أثار تضخمية تعوق عملية التنمية.[1]

2. التمويل بالتضخم:

يقصد بالتمويل التضخمي بأنه وسيلة للتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى تكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي الميزانية الرأسمالية للحكومة، وعادة ما يترتب على الإنفاق التضخمي زيادة في المستويات العامة للائتمان بمعدل أعلى من ارتفاع الدخول النقدية، ويثور التساؤل هنا عن طبيعية التضخم كوسيلة من جهة، وعلاقة بالاستخدام التنموي كوسيلة تمويلية يعتمد بها في استحداث التنمية وحفز النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

ويؤدي التضخم إلى خفض حجم المدخرات الوطنية وبصفة خاصة الاختيارية منها لأن ارتفاع الأسعار يعني توجيه نسبة كبيرة من الدخل للاستهلاك ونقص النسبة المواجهة للادخار بالتالي نقص مصادر التمويل الوطنية. ومع ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم يتجه معظم المستثمرين إلى تلك الأنشطة التي تضمن أهم تغطية رؤوس أموالهم بأسرع وقت ممكن وهي تلك الأنشطة المتعلقة بالخدمات والمضاربة وهي بعيدة عن المشروعات التي تساهم في تحقيق التنمية، فضلا عن تلك الآثار السلبية يرى البعض أن التمويل التضخمي لا يشكل وسيلة فعالة لخلق الادخار العيني الإجباري في الدول النامية، وذلك نظرا لانخفاض إنتاجهما الوطني وهو ما يعني ضعف قدرتها على تكوين هذا الادخار العيني الإجباري.

وحينما تعالج السلطات العامة هذه الظاهرة –أي التضخم–ستقوم أولا بسياسة التقشف وذلك من خلال الضغط على الإنفاق العام لاسيما الجاري منه إضافة إلى تقليل الاستثماري.

وهكذا ينبغي عدم المغالاة في استخدام هذا الأسلوب بحجة تعويض النقص في الادخارات المحلية، لأنه من شأنه أن يزيد من مشكلة الإدخارات تعقيدا، وهو ما يقود بالتبعية إلى الاعتماد على التمويل الخارجي.[2]

3. الإدخارات الجماعية:

وهي الإدخارات التي تتقطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لتشريعات معينة ملزمة بقانون، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد**، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000، ص ص: 184، 185.

[2]– عبد اللطيف مصطفى، **عبد الرحمان سامية**، مرجع سابق، ص ص ص، 223، 225، 226.

خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وفي الوحدات الاقتصادية التابعة لهما، حيث تقدم هذه الأموال المجتمعة إلى الهيئات المختلفة التي تحتاج إليها في صورة استثمارات تمثلها أحيانا أوراق مالية مختلفة.

وما يميز هذا الادخار عن باقي الادخارات الإجبارية هو أن الأفراد المساهمين في تكوينها يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية، والتعويضات، والمعاشات ... ويعني هذا أن الادخار إلى جانب إسهامه في تمويل التنمية الاقتصادية، فإنه يسهم أيضا في استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد عن طريق تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم، ولذا فهو أكثر قبولا لدى الأفراد والهيئات عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري.

المطلب الثاني: نموذج الفجوتين وتقديره

الفرع الأول: تعريف نموذج الفجوتين:

ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي نماذج وأبحاث رياضية ساهمت بقدر كبير في ربط شكل نقص الموارد المحلية. في الدول النامية وبين العجز في الميزان التجاري، ومن هذه النماذج نموذج الفجوتين الذي ربط بشكل مباشر بين الفجوة الداخلية (فجوة الموارد المحلية) وبين الفجوة الخارجية (فجوة التجارة الخارجية). وحيث أنّ تمويل التجارة الخارجية يتطلب المساواة بين قيمة الواردات والصادرات وهذا يتطلب بالضرورة، تطابق بين فجوة الموارد المحلية، وفجوة التجارة الخارجية، وان كلا الفجوتين، لابد أن يتساويا خلال أية فترة زمنية مضت.[1]

1. تعريف فجوة الموارد المحلية:

تعرف فجوة الموارد المحلية (المدخرات) بأنها عبارة عن مقدار العجز الحاصل في المدخرات المحلية اللازمة لتغطية حجم معين من الاستثمارات المطلوب تنفيذها، حيث يكون حجم الاستثمارات (I) أكبر من حجم المدخرات المحلية(S) ومن ثم يكون العجز I-S=F حيثF>O ، ومن ثم تتم تغطية هذا العجز عن طريق الاستعانة بتمويل خارجي.

ويتفاوت اتساع حجم هذه الفجوة من بلد لآخر، و ذلك بتفاوت الظروف الاقتصادية السائدة في كل بلد، وذلك من حيث درجة نمو الدخل الوطني، وحجم الواردات والصادرات عدد السكان، النمو الديموغرافي، حجم الادخار المحلي.[2]

[1] – حالوب كاظم معلة، فجوة **التجارة الخارجية و درجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2008) دراسة تحليلية**، مجلة الإدارة والاقتصاد ، السنة السابعة و الثلاثون، العدد مئة، 2014، ص،2.

[2] – بن طاهر حسين، **دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث –دراسة حالة الجزائر**– ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، الجزائر، ص، 20.

2. تقدير فجوة ا لمدخرات المحلية(S-I):

يمكن تقدير فجوة المدخرات المحلية، و بالتالي التمويل الخارجي اللازم(Fi) من خلال تقدير متغيرين هما :معدل الاستثمار ومعدل الادخار وذلك باعتبار أن هذين العاملين هما اللذان يحكمان معدل نمو الدخل الوطني، وتوجد عدة طرق تتبع في تقدير كل من الاستثمار والادخار سنتطرق إلى أهمها :

1.2. طريقة دالة الإنتاج في تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة:

يعتمد كثير من الاقتصاديين، في تقديرهم لحجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف، على دالة الإنتاج لكوب دوغلاس التي هي من الشكل التالي:

$$P = bL^K.C^j \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث:

P : حجم الإنتاج .

L : عنصر العمل .

C : عنصر رأس ا لمال .

K : مرونة التغير في الإنتاج بالنسبة للتغير في عنصر العمل، و هي عبارة عن:

$$K = \frac{\partial P}{\partial L}.\frac{L}{\mathrm{P}}$$

لتغير في مرونة J الإنتاج بالنسبة للتغيير في عنصر رأس المال، و هي من الشكل:

$$J = \frac{\partial P}{L}.\frac{C}{P}$$

ومن ثم فان دالة الإنتاج هذه، تقوم على فرضية أن الإنتاج إنما هو تابع لمتغيرين فقط، وهما عنصر رأس المال والعمل، وإن هناك إمكانية لإحلال أحدهما محل الآخر لتحقيق حجم معين من الإنتاج، في ظل فن إنتاجي معين يسمح بتحقيق عملية الإحلال و تعني دالة الإنتاج المذكورة، أنه إذا ما زاد عنصر العمل بنسبة 1% فإن الإنتاج سوف يزداد بنسبةK %، وإذا زاد عنصر رأس المال بنسبة 1% فإن الإنتاج سوف يزداد بنسبة J % وإذا ما افترضنا أن العمل ورأس المال سيتزايدان معا بنسبة 1% فأن حجم الإنتاج سوف يزداد بنسبة (K+J) .

وانطلاقا من ذلك نستنتج أنه إذا كانت(K+J) تساوي1، فإن ذلك يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتزايد بنفس تزايد كل من عنصر العمل ورأس المال .وهي الحالة التي يطلق عليها :حالة ثبات الغلة . أما إذا كانت(K+J) أكبر من 1 فإن ذلك يعني أن الناتج سوف يتزايد بنسبة أكبر من نسبة تزايد عنصر العمل و رأس المال، وتلك هي الحالة التي يطلق عليها"حالة تزايد الغلة ".[1]

[1] بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص 22.

أما إذا كانت(K+J) أقل من الواحد، فإن ذلك يعني أن الناتج الكلي سوف يتزايد بنسبة أقل من نسبة تزايد عنصر العمل ورأس المال، وتلك هي الحالة التي تعرف باسم حالة " تناقص الغلة".

ويمكن تقدير معدل الزيادة المطلوبة في الاستثمار اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف، وذلك من خلال وضع فروض تتعلق بالمتغيرات الموجودة في الدالة.

وبافتراض أن المعاملين(K.J) يبقيان ثابتين خلال الفترة، وأن عنصر العملL سيتزايد خلا ل الفترة بمعدل معين و ليكن(r i)، أي أن:

$\bar{L} = (1 + r1).L$..... (5)

وأن الإنتاج سوف ينمو بمعدل معين، وليكن(r2) ، أي أن:

$\overline{\mathrm{P}} = (1 + \mathrm{r2}).\mathrm{P}$ ..... (6)

كما أن رأس المال C سيزداد بمعدل معين و ليكنg، وذلك لضمان تحقيق معدل النمو المستهدف أي أن:

$\bar{C} = (1 + g).C$ ..... (7)

$\bar{P} = b\bar{L}^{K}.\bar{C}^{j}$ ..... (8)

بالتعويض يقيم كل من ¯ و ¯ من المعادلتين (5) و (7) نحصل على:

$\bar{P} = \mathrm{b}[(1 + \mathrm{ri})\mathrm{L}]^{\mathrm{k}}.\ [(1 + g)C]^{j}$ $\quad \frac{\overline{\mathrm{P}}}{\mathrm{P}} = \frac{\mathrm{b}[(1+\mathrm{ri})\mathrm{L}]\mathrm{K}.[(1+\mathrm{g})\mathrm{j}]}{\mathrm{b.LK.C}}$

$\frac{\bar{P}}{P} = (1 + r1)^{K}.(1 + r2)$ ..... (9)

لدينا المعادلة (3):

$\overline{\mathrm{P}} = (1 + \mathrm{r2})$

$= (1 + r2)$ $\quad \frac{\overline{\mathrm{P}}}{\mathrm{P}}$

بالتعويض بقيمة $\frac{\overline{\mathrm{P}}}{\mathrm{P}}$ في المعادلة (9) نحصل على :

$(1 + r2) = (1 + \mathrm{r1})^{\mathrm{K}}(1 + \mathrm{g})$

اذن:

$\frac{1 + \mathrm{r2}}{(1 + \mathrm{r1})\mathrm{k}}(1 + \mathrm{g})^{\mathrm{j}} =$

بحل المعادلة الأخيرة هذه، نحصل على قيمةg التي تبين لنا معدل الزيادة المطلوبة في الاستثمار لتحقيق معدل النمو المستهدف في الدخل الوطني[1].

[1] بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص 23.

2.2. .طريقة معامل رأس المال في تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة:

نموذج هارود دومار:

تعتبر طريقة معامل رأس المال في تقدير حجم الاستثمارات اللازمة، من بين الطرق الأكثر استخداما في كثير من بلدان العالم الثالث، ويعتمد هذا التقدير على العلاقة النسبية بين حجم رأس المال وحجم الناتج المحلي أو الدخل، التي تحدد ما يسمى بمعامل رأس المال وتتخذ هذه العلاقة الفنية الصورة التالية:

حيث: $K = \frac{C}{P}$

K : المعامل ا لمتوسط لرأس المال؛

C : رأس المال الوطن؛

P : حجم الناتج الوطني.

وبذلك فان K إلى عدد وحدات رأس المال اللازمة لإحداث الزيادة في الناتج الوطني بمقدار وحدة واحدة وعن تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة، يجب الاعتماد على ما يسمى بمعامل رأس المال الحدي، والذي يوضح العلاقة القائمة بين الزيادة التي تحدث في رأس المال الوطني (الاستثمار) والزيادة التي تحدث في الناتج الوطني وتتخذ هذه العلاقة الشكل التالي:

$$\overline{K} = \frac{\Delta C}{\Delta P} = \frac{I}{\Delta P}$$

وواضح أن هذه العلاقة تبين لنا مقدار الزيادة في رأس المال (الاستثمار) لإحداث زيادة في الناتج بمقدار وحدة واحدة ويعتمد التقدير هنا على المعادلة الأساسية في نموذج هارود دومار التي تقرر أن معدل نمو الناتج الوطني(R) هو عبارة عن حاصل قسمة معدل الاستثمار(I) على معامل رأس المال الحدي ($\overline{K}$) أي أنّ:

$$R = \frac{1}{\overline{K}}$$

و منه يمكن حساب معدل الاستثمار المطلوب، حيث: $I = R.\overline{K}$

فإذا كانت قيمة كل منR ، $\bar{k}$ معلومتان يمكن حساب معدل الاستثمار المطلوب.[1]

تقدير حجم المدخرات(S)

التالي: من الشكل هي التي المحلي الادخار دالة على بالاعتماد(**S**)المحلية المدخرات حجم تقدير يمكن

$$s = ay$$

حيث:

[1] بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص 25.

S : المدخرات المحلية.

a :الميل المتوسط للادخار $\left(a = \frac{s}{y}\right)$.

y : الدخل المتاح.

ولأجل تقدير حجم المدخرات المحلية يجب أيضا حساب الميل الحدي للادخار الذي هو عبارة عن:

$$\overline{S} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

ومن ثم يمكن أن نكتب:

$$\bar{S}\Delta S = (Yt - Y0)$$

حيث:

ΔS : الزيادة في الادخار المحلي؛

$\overline{S}$:الميل الحدي للادخار ؛

Y_t: مستوى الدخل في الفترة t ؛

Y_0:مستوى الدخل في الفترة الابتدائية.

وعليه يمكن تقدير مستوى الادخار المحلي خلال فترة قادمة ولتكن عند السنةt بإضافة إلى مقدار الادخار المحلي في بداية الفترة (S0) إلى مقدار الزيادة التي تحدث في الادخار نتيجة لزيادة الدخل خلال هذه الفترة، أي أن:

$$St = S0 + \Delta S$$

$$\bar{s}St = S0 + (Yt - Y0)$$

من خلال ما سبق يمكننا تقدير فجوة المدخرات المحلية، وذلك بطرح الحجم المقدر للاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة، من الحجم المقدر للمدخرات المحلية في الفترةt، وذلك كما يلي:

$$\bar{S}Fi = S0 + (Yt - Y0)It$$

فهذه الفجوة يمكن سدها من خلال حصول البلد على قروض خارجية قدرها Fi

3. فجوة التجارة الخارجية

1.3. تقدير فجوة التجارة الخارجية(M – X)

لتقدير هذه الفجوة لابد من تقدير الواردات و حصيلة الصادرات.[1]

- **<u>تقدير قيمة الواردات خلال فترة مقبلة:</u>**

يتوقف حجم الواردات من السلع والخدمات التي يستوردها بلد ما خلال فترة زمنية معينة على مستوى الدخل الوطني لذلك البلد، فهذه العلاقة التي تحكم الواردات من السلع والخدمات ومستوى الدخل، هو ما يعبر عنها بمعامل الواردات، هذه العلاقة يمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي:

[1] بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص 27.

$$M = m(y)$$

حيث:

M : الواردات؛

m : معامل الواردات$(= \frac{M}{Y})$؛

Y : مستوى الدخل.

من الطبيعي عند إجراء تقدير الواردات في فترة مقبلة، لابد من حساب المعامل الحدي للاستيراد هذا المعامل يعبر عن مقدار الزيادة التي ستحدث في الواردات نتيجة زيادة مستوى الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة وهو يساوي إلى :

$$\bar{m} = \frac{\Delta M}{\Delta Y}:$$

$$\bar{m}\Delta M = (Yt - Y0)$$

وعليه فإن الواردات في الفترةt ستكون عبارة عن مستوى الواردات في بداية الفترة(M0) مضاف إليها الزيادة(DM) التي حصلت في الواردات خلال تلك الفترة نتيجة للزيادة الحاصلة في الدخل الوطني أي أن:

$$Mt = M0 + \Delta M$$
$$Mt = M0 + \bar{m}\,(Yt - Y0)$$

مع تسجيل ملاحظة هنا هو أنه عند إجراء تقدير للواردات من السلع والخدمات لفترة زمنية مقبلة، لابد من الأخذ بعين الاعتبار بأن الطلب على الواردات من السلع والخدمات هو دالة في عملية التنمية الاقتصادية، بمعنى أن الحركة التنموية التي يشهدها البلد سوف ينجر عنها تغيرات في الواردات من السلع و الخدمات، ففي المراحل الأولى لعملية التنمية عادة ما يشهد فيها الطلب على الواردات تزايد سواء بالنسبة للسلع الإنتاجية والوسيطة، أو بالنسبة للسلع الاستهلاكية، أما في الآجل الطويل فقد يتمخض عن عملية التنمية الاقتصادية، تغيرات هيكلية خاصة تلك المتعلقة بهيكل الإنتاج الوطني والطلب الاستهلاكي، من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تغيرات في هيكل الواردات من السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، وهو ما يتطلب أخذها بعين الاعتبار عند إجراء تقديرات للواردات لفترة طويلة.

- **تقدير حصيلة الصادرات:**

من الواضح أن حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية لبلدان العالم الثالث تتحكم فيها عوامل كثيرة نذكر منها[1]:

- ❖ مستوى الطلب العالمي على صادرات بلدان العالم الثالث.
- ❖ مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في بلدان العالم الثالث.
- ❖ مدى وجود سلع بديلة منافسة لصادرات بلدان العالم الثالث.

[1] بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص 28.

و يمكن تقدير حصيلة الصادرات المتوقعة لفترة زمنية مقبلة بالاعتماد على الصيغة الرياضية التالية:

$$X = X0(1+r)^n$$

حيث:

X : حجم الصادرات المتوقعة في نهاية الفترة؛

X0 :حجم الصادرات في بداية الفترة؛

r : معدل نمو الصادرات المتوقع؛

n : عدد السنوات .

وعلى ذلك يمكن تقدير فجوة الصادرات و الواردات أو ما تسمى بفجوة التجارة الخارجية و ذلك كما يلي:

$$\bar{m}Fi = M0 + (Yt + Y0) - X0(1+r)^n$$

4. تطابق الفجوتين

انطلاقا من المفاهيم التي تمدنا بها المحاسبة الوطنية، فإن فجوة المدخرات المحلية $(I-S)$ تتطابق مع فجوة التجارة الخارجية(M – X) و ذلك خلال فترة زمنية سابقة، و عليه يمكن القول أن فجوة المدخرات المحلية ما هي إلا انعكاسا لفجوة التجارة الخارجية، ويمكن توضيح هذا التطابق كما يلي:

لننطلق من توازن العمليات المتعلقة بالسلع و الخدمات، فإذا رمزنا بـ :

Y : الناتج الداخلي الخام؛

M : الواردات؛

X : الصادرات؛

C : الاستهلاك؛

I : الاستثمار.

فالتوازن يتحقق بين كمية السلع و الخدمات المنتجة من قبل البلد خلال فترة زمنية معينة سابقة، والتي يمثلها الناتج الداخلي الخام(Y) والواردات من السلع والخدمات(M)، وبين أوجه استخداماتها الثلاثة: الاستهلاك الجاري، الاستثمار الجاري(I) والصادرات(X)، أي أن:

$$Y + M = C + I + X \quad \text{.....(10)}$$

ويمكن إعادة كتابة هذه المعادلة على الشكل التالي:

$$M - X = I - (Y - C) \quad \text{..... (11)}$$

حيث(Y - C) يمثل ما تبقى من الناتج بعد الاستهلاك، وهو ما يمثل الادخار (S)، وبذلك فالمعادلة رقم (2) يمكن إعادة كتابتها على الصورة التالية:

$$I - S = M - X = F \quad \text{..... (12)}$$

وهنا F > O مما يعني أن هناك عجزا، حيث(I - S) يمثل العجز الادخاري للبلد المعني أي فجوة المدخرات المحلية أو فجوة الموارد المحلية.

ويمثل العجز في الميزان التجاري للبلد المعني، أي فجوة التجارة الخارجية أو ما تسمى بفجوة الصادرات والواردات.

وضمن هذه الشروط فأننا نلاحظ بأن الفجوتين أو العجزين(I-S) و(M-X) متطابقين و كل منها يساويF، ويعني ذلك التطابق أن حجم الاستثمارات التي ينفذه الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة بشكل يزيد عن مدخراته المحلية، لابد وأن يمول من خلال انسياب صافي لرأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة .

ومن هنا تتضح أن حتمية الاقتراض الخارجي، إنما تنشأ بسبب قصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها، وقصور حصيلة الصادرات من العملات الصعبة عن تغطية قيمة الواردات من السلع والخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، ومن ثم لابد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الاستعانة بموارد مالية أجنبية إضافية، غير أن مدى الأعباء التي تزاولها على ميزان مدفوعات البلد المدين ومن ثم على قدرته على التسديد، إنما تتفاوت بأشكال التمويل الخارجي، وأنواع القروض التي يعقدها وكيفية استخدام المدين لتلك القروض، والملاحظ أن زيادة الطلب على القروض تنشأ عنه أعباء تتحمله الدولة المدينة.[1]

المطلب الثالث: مصادر التمويل الأجنبية.

- التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية.
- المنح والمعونات من الدول الأجنبية.
- الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: التدفقات و التحويلات من المؤسسات الدولية: أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبير وفي مجال التمويل الدولي ومن أهمها ما يلي:

1. <u>البنك الدولي للإنشاء و التعمير:</u>

جاء إنشاء البنك الدولي-كما يطلق عليه-كثمرة رئيسية من ثمار اتفاقية برتن وودز bretton woods في 1944، وهو يمثل اكبر أفراد عائلة مؤلفة من ثلاثة مؤسسات تقوم بتقديم معونات والقروض للدول النامية ولكل طريقتها. ويستمد البنك أمواله من حصص الدول الأعضاء (154دولة) ومن حصيلة ما يصدره من سندات تتداول في الأسواق المالية العالمية وتجعل المقرض الأول في العالم ولا يقدم البنك قروضه إلى للدول النامية على أساس شروط الإقراض السوقية، فلا يسمح بتقديم القروض التي يبلغ أو

[1]- بن طاهر حسين، **<u>مرجع سابق</u>**، ص 29.

يقل متوسط الدخل فيها عن 4080 دولارا سنويا في عام 1989 وقد بلغ المتوسط السنوي الإقراض 21 بليون دولار في عامي 1989-1990 وكانت القروض تقدم على أساس سعر فائدة ثابت، إلا انه ابتداء من 1981 تغير الوضع و أصبحت الفائدة متغيرة (تثبت الفائدة لمدة ستة أشهر فكانت على سبيل المثال 7,73% في النصف الثاني من عام 1990)، وتقرر الفائدة على أساس ما يدفعه البنك من فوائد على ما يقترضه بالإضافة إلى 1% تمثل نفقاته. ولما كان البنك يقوم بتدوير قروضه-أي يعتمد على تسديدات في تقييم قروض جديدة- فان تخلف المدينين عن السداد كثيرا ما يسبب ارتباكا وإحراجا للبنك ومن هنا عدم موافقته على إعادة جدولة الديون، ولقد حدث الآونة الأخيرة أن تخلفت تسع دول عن سداد التزاماتها لمدة تسع أشهر (جوانا-هندوراس- ليبريا- نيكارجوا - بنما - بيرو- سيراليون- سوريا وزامبيا) بلغت قيمتها 1,6% بليون دولار مما أوقع البنك في بعض المشاكل وحد من قدرته على الإقراض بمعدل 25%، ويقدم البنك القروض لمشروعات التنمية يتوقع أن يكون عائدها Rate of return10% على الأقل. تشير التقارير أن العائد على هذه المشروعات بلغ في الآونة الأخيرة 18% في المتوسط و حققت في مجال التعليم أعلى عائد.

ولقد سلك البنك في السنوات الأخيرة سبيل مشاركة الحكومات والبنوك الخاصة في مجالات الاستثمار حيث اتجهت نصف قروض البنك في عام 1989 هذا المجال إلا انه عدل أخيرا عن هذا الاتجاه بعد تفاقم مشكلة المديونية الدولية.

2. مؤسسة التنمية الدولية:

تمثل هذه المؤسسة مصدرا هاما للقروض السهلة – أي قروض فوائدها شديدة الانخفاض و آجالها طويلة – التي تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وتأتي مصادرها - والتي تتراوح بين 3 و 4 بليون دولار سنويا- من المنح التي تقدمها 32دولة غنية كل ثلاث سنوات، و شروط القروض المقررة في الفترة الأخيرة تتخلص في أن آجالها تبلغ أربعين عاما (كانت خمسين عاما في عام1987 و ما قبلها) وبجون فائدة (كانت نفقات خدمة الدين تبلغ0,75) وبفترة سماح تبلغ عشر سنوات، وقروض مؤسسة التنمية الدولية لا تمنح إلا للدول النامية شديدة الفقر والتي بلغ متوسط نصيب الفرد فيها 580 دولارا سنويا آو اقل، ولما كانت موارد هيئة المعونة الدولية محدودة لذلك اضطراب في الآونة الأخيرة إلى وضع سقوف للقروض التي تمنحها. وأهم الدول المتلقية للمعونات من هيئة المعونة الدولية هي دول إفريقيا شبه الصحراوية حيث حصلت على نصف المعونات، ويعتقد البضع أن اقتصار مساعدات هيئة المعونة الدولية على الدول النامية شديدة الفقر فيه حماية لقروض البنك الدولي من مخاطر عديدة، وهذا يعني من ناحية أخرى أن البنك الدولي يستطيع الاقتراض من الأسواق الدولية بشروط أكثر ملائمة. [1] كذلك يتعين

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية -مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، الدار الجامعية،الاسكندرية،2003، ص ص، 280-282.

الإشارة إلى أن عملية الحصول على مصادر تمويلية لهيئة المعونة الدولية كثيرا ما تعترض سبيلها معوقات وعقبات، ولما كانت مصادر تمويل الهيئة معظمها حكومية فان الجوانب الشكلية كثيرا ما تمثل عقبات حلها يحتاج إلى فترة من الوقت. فلقد تعرضت تلك المصادر للتوقف أكثر من مرة بسبب تصديق الهيئات التشريعية -كالكونجرس الأمريكي- على المعونات.

3. مؤسسة التمويل الدولي:

وتأتي في المرتبة بعد هيئتها التنمية الدولية حيث بلغت جملة استثماراتها 1,7بليون دولار في عام 1989 موزعة على 468 مشروعا. وينحصر نشاط مؤسسة التمويل في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدي الدول. وتحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي وعن طريق إصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية، وتقوم المؤسسة بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات والمنضمين في الدول المضيفة بأنصبة متواضعة وعادة ما تكون صاحبة الإسهام الأصغر. وتلقى مؤسسة التمويل الدولية تعضيدا ومؤازرة من الإدارة الأمريكية الخارجية لأنها لا تقدم المساهمات إلا إلى القطاع الخاص آو إلى إقامة وتطوير أسواق رأس المال – وعموما فان الاقتصاديين الغربيين يؤيدون هذا الاتجاه حيث القطاع الخاص في الدول النامية العديد من العقبات والصعاب إضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية من مواصلات واتصالات وتعليم ومؤسسات مالية غير متطورة . [1]

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي:

يمكن أن يعرف الاستثمار على انه الاستثمار القادم من الخارج والملك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في آخر، إذا يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة انه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية، و يسمح بتحويل التكنولوجيا،و يوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة السيطرة، لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجودات تحت مظلة مؤسسات المتعددة الجنسيات. و عملية فالاستثمار العالمي غير محدود (رؤوس الأموال الأجنبية) يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الاستثمار. والاستثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر. [2]

1. الاستثمار الأجنبي المباشر: (Foreign direct investment).

على أنه تلك المشروعات التي ينشئها أو يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي ما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له الحق في الإدارة، أي أنه الاستثمار الحقيقي الذي ينتج عنه ملكية المستثمر لأصول حقيقية مثل المصانع والآلات والعقارات والسلع والذهب...الخ، حيث أن الأصول الحقيقية هي الأصول التي لها قيمة اقتصادية ويترتب على استخدامها

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **نفس المرجع**، ص ص، 280-282.

[2] - زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، ص 2.

إيجاد منافع اقتصادية جديدة أو زيادة المنافع الاقتصادية الموجودة مسبقا، كذلك عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير (UNCTTAD) سنة 2002، الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار يهدف إلى امتلاك مصالح معينة في شركات خارج دولة المستثمر.

حيث تتمثل خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج؛
- ذلك إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المشاركة في المداولات؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج؛
- إنّ القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعينة بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر، فهو إذا يتحملها، وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له والمتمثلة في حق الرقابة والتسيير والإشراف؛
- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي يقوم بشراء جزء كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو بتطوير فرع أو خلق شركة جديدة؛
- يعد استغلال امثل للموارد، حيث تكون هناك دراسات عملية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله المتاحة إذا فهو يوجه نحو المشروعات التي تدر عائدا؛
- يسمح للبلدان المستضيف له اللجوء إلى أسواق التصدير التي كانت متعلقة أمامها، بفضل شبكات التسويق و التوزيع العالمية التي تمتلها الشركات الدولية وأيضا بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية، رفعها مستوى كفاءتها الإنتاجية، مما يجعلها اكسر تنافسية على المستوى العالمي؛[1]

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عمليتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛

[1]- طاهر حيدر بردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الاردن،1997، ص،16.

- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص هيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية؛
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية. [1]

2. الاستثمار الأجنبي غير مباشر:

أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر برز على يد "ماثيو سايمون" عام 1967م؛ الذي أعطى اهتماماً خاصاً للشركات الأم التي تمارس نشاطها خارج الحدود، وميّزها عن الشركات الوطنية التي تمارس نشاطها الإنتاجي في الدولة الأم ولها نشاطات إنتاجية في الخارج بكل أنواع التوظيفات المالية التي تحتاج لإدارة ورقابة مباشرة طويلة الأمد. ومن صور الاستثمار غير المباشر شراء السندات والأسهم وشهادات الإيداع المصرفية الدولية وشراء سندات الدين العام والخاص وشراء القيم المنقولة والإيداع في المصارف المحلية، وشراء الذهب والمعادن النفيسة وغيرها؛ ويتميز هذا الاستثمار بهدف المستثمر الحصول على عائد مالي دون أن يتولى مهامَّ إدارية معيّنة للسيطرة على المشروع .

فالاستثمار في سوق الأوراق المالية ينتج عن حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم، أو سند، أو شهادة إيداع يعد حقاً مالياً يخول مالكه الحق في الحصول على مقدار محدد من مجموع ناتج الاستثمار الكلي لقيمة الأسهم التي تمثل قيمة المال المستثمر في مشاريع متنوعة تنعكس إيجاباً على قيمة السهم وبالتالي تتباين القيمة المالية لتلك الورقة المالية من وقت لآخر وفق ظروف معينة تحكم السوق المالية دون أن تؤثر مباشرة على مشاريع الشركة مالكة السهم، وهذا ما حدث في أسهم الائتمان العقاري التي كانت مطروحة في البورصة الأميركية ومضمونة من كبرى البنوك التي أفلست بعد ذلك، بالرغم من أن الضمان عقار في هذه الأزمة، إلا أن عدم قدرة المدين الأصلي على سداد قيمة القرض جعل الطلب على سوق العقارات ينخفض إلى أقصى درجة، فهناك عقار، لكن لا يوجد من يشتريه. وبالرغم من أن الاعتماد على القوة الاقتصادية يؤثر إيجاباً في تشجيع وجذب المستثمرين الأجانب. ومن هنا؛ يتبين أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعتمد على تدفقات مالية قصيرة الأجل قد من وقت لآخر تتسم بالتذبذب، لأن عمليات المضاربة تؤدي دوراً جوهرياً في المخرج النهائي للعملية الاستثمارية قد تؤثر سلباً أو إيجاباً في الوضع الاقتصادي بشكل غير متوقع وقد يكون لذلك آثار سلبية قد

[1]- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010- 2011، ص ص 11-12.

تمتد على المدى الطويل، وهذا يؤكد على أن المضاربة في السوق المالية ليس بهدف إنشاء علاقات اقتصادية تنموية يمكن اعتبارها قيمة اقتصادية مضافة للاقتصاد الوطني، لأنه غالباً ما تقدم هذه القروض من قبل البنوك الخاصة التي تلجأ إليها الدول النامية لتمويل العجز أو سد النقص في الموازنة العامة للدولة بسبب انخفاض حصيلتها من النقد الأجنبي، وقد تأخذ شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية؛ ومن ثم تُعد عملية الإيداع في البنوك المحلية أحد أوجه الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وتتم عملية الإيداع في البنك المركزي للدولة بمبلغ ثابت، ولفترة محددة، وقد يكون بفائدة أو بدون وهذا يؤدي إلى نوع من الاستقرار يعزز من موارد البنك فيشجع على الاستثمار من خلال منح التمويل المالي اللازم لإقامة مشاريع تنموية تسهم في النهضة الاقتصادية، ومن هنا يبرز الدور المهم للسوق المالية في جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر للمساهمة بتمويل الشركات المحلية وزيادة السيولة النقدية لتملك الأوراق المالية وارتفاع قيمتها وانخفاض تكلفة الحصول على رأس المال، الأمر الذي يشجع الشركات المحلية على طرح المزيد من الإصدارات الجديدة والترفيع في رؤوس أموال الشركات القائمة . [1]

3. الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير المباشر.

الجدول رقم (2-1): الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير المباشر

الخاصية	الاستثمار الأجنبي المباشر			والاستثمار الأجنبي الغير المباشر		
الأصل محل الاستثمار	تملك موجودات ملموسة			أوراق مالية (أسهم وسندات)		
القناة الرئيسية	الشركات متعددة الجنسيات			سوق الأوراق المالية		
السيطرة على المشروع	جزئية أو كلية			عدم وجود سيطرة		
الحد الفاصل	نسبة الملكية	10%	20%	25%	50%	100%
	الدولة	الدنمارك أمريكا	فلندا اسبانيا فرنسا	استراليا اليابان بريطانيا ألمانيا	النمسا كندا	هولندا
طبيعة النشاط	انتاجي (نقل التكنولوجيا و الخبرات)			الاستثمار في الأوراق المالية فقط		

[1] – ماجد عبد الله الهاديان، **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**، مجلة الرياض، السبت 2 جمادى الآخرة 1436، 11 أبريل العدد 17092
28 مارس 2018 13:15 www. Alryadh. Com

التكلفة	مرتفعة	منخفضة
مشاركة الملكية الفكرية	نعم	لا
المدى الزمني	طويل الأجل	قصير الأجل
التجزئة	متكتل (لا يتجزأ)	قابل للتجزئة حسب الأسهم

المصدر: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

Foteigninvestment1. Bblogspot.com /2015/10/blog- post- 85. Html. 28/03/2018 (14:14)

الفرع الثالث: المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:

وتمثل المنح والمعونات انتقالا لرؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الدول المانحة إلى الدول النامية، و في حالة المنح لا يكون هناك التزام على الدول المتلقية لها بالدفع للدول المانحة، بينما في حالة المعونات يكون الدفع بشروط ميسرة، وقد تكون المنح في صورة نقدية وتسمى بالمنح الحرة، أو قد تكون في صورة عينية.

- تعرف المنحة: بأنها هبة خالصة لا ترد، و من ثم لا تحمل الدولة المتلقية لها أي التزام أو أعباء في المستقبل.
- أما المعونات فتجمع بين عنصري المنحة والقرض.[1]

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1980-2016 .

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية في ظل التخطيط المركزي.

الفرع الأول: المخطط الخماسي 1980-1984:

وقد كان هذا المخطط بداية لوضع أولويات جديدة تتمثل بالأساس في الفلاحة، الصحة،السكان التكويني المهني والتقني، وقد كان التركيز على تلبية الحاجيات الاجتماعية بغية ضمان حياة أفضل للسكان. و لعل التركيز على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي كان بمثابة الإعلان عن التوجه الجديد الذي يضع حد للاستثمارات الصناعية البحتة.

وقد وضعت مجموعة من الأهداف هلال هذا المخطط كانت في المجمل تنصب حول:

- تغطية الحاجيات الأساسية للمجتمع في اقرب الأوقات، فقد شهدت هذه الفترة (1981) إصلاحات كبرى في قطاع الفلاحة قصد تشجيع الإنتاج.

[1]- عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص، 290، 291.

- تقليص التبعية الخارجية في ميادين التكنولوجيا، التمويل والتموين، أين كانت إعادة النظر في العديد من عقود المساعدة التقنية، كما عرفت الفترة 1980-1985 تسيدي مسبق لجزء من الديون الخارجية وإجراء مراقبة صارمة للتجارة الخارجية.
- تطوير قطاع المحروقات واعتباره مصدر تمويل خارجي، هذا فيما معناه إرساء ضوابط ومعايير لإعادة هيكلة شركات الدولة.
- التكفل بانشغالات القطاع الخاص المحلي.

وقد كان حجم الاستثمارات المتوقع يصل إلى حوالي 400 مليار دينار، بتخصيص 154.5 مليار دينار لقطاع المحروقات والصناعة أي بنسبة تقارب 38.6% (63 مليار دينار لقطاع المحروقات اي بنسبة 15.7% من الحجم الجمالي للاستثمارات و91.5 مليار دينار لقطاع الصناعة اي بنسبة مهمة تقارب 22.9%.

وبالرغم من أنّ هذه النسبة قلصت بحوالي النصف (38.6%) مقابل 60.1% في المخطط الرباعي الثاني 74-77 إلا أن الصناعة وقطاع المحروقات بقيت تستحوذ على نسبة مهمة من حجم الاستثمارات. أما قطاع الفلاحة فقد خصص له ما قيمته 47.1 مليار دينار أي بسبة حوالي 11.7%من الحجم الإجمالي للاستثمارات، كان نصيب الري منها حوالي 23 مليار دينار. [1]

وكانت المبالغ المرصودة خلال المخطط الخماسي الأول موزعة كما يلي :

الجدول رقم(2-2):المبالغ المرصودة خلال الخماسي الأول موزعة حسب القطاعات

القطاعات الاقتصادية	المبالغ المرصودة (بملايير الدينارات)
الفلاحة	47.1
الصناعة	154.5
القاعدة المادية	67.2
التربية و التكوين	42.2
قطاعات أخرى	89
المجموع	400

المصدر: فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخاجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة شهادة الماجستيرفي إطار الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف1،الجزائر، 2013-2014.

[1]- فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**، مذكرة شهادة الماجستير في إطار الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013- 2014، ص، 87.

الفرع الثاني: المخطط الخماسي 1985-1989

يعد المخطط الخماسي القاني آخر المخططات التي شهدتها الفترة الاشتراكية، وقد عول عليه القائمون على الدولة آنذاك كثيرا من اجل استدراك النقائص التي شابت تنفيذ المخططات السابقة. وقد وضعت مجموعة من السياسات والبرامج خلال هذا المخطط والتي حددت لها غايتان أساسيتان:

- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية ومواصلة النمو.
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وتلبية الحاجيات الأساسية للسكان.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة، فقد خصص مخطط الخماسي الثاني 550 مليار دج كاستثمار في هذا المخطط كان الهدف منه الوصول إلى الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة، أن تمتع الجهاز الإنتاجي بفعالية اكبر بصفة عامة وأنجزت الاستثمارات المخططة فعلا بصفة خاصة والمتمثلة في تحقيق وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير موارد أخرى من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية. [1]

وقد وزعت الاستثمارات المخططة خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم (2-3): الاستثمارات المخصصة خلال المخطط الخماسي 1985-1989

الأنشطة	المبالغ المرصودة بملايير الدينارات	النسبة %
الزراعة والغابات	37	6.84
الري والصيد البحري	42	7.77
المجموع	79	14.62
المحروقات	39.8	7.37
الكهرباء والبيتروكيمياء	39.41	7.29
المعادن والحديد والصلب	21	3.88
البناء الميكانيكي	16.6	3.07
صناعات أخرى	47.4	8.77
مجموع الصناعات	164.21	30.4
وسائل الانجاز ووسائل النقل	34	6.28
التخزين و التوزيع	15.85	2.93
البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية	8	1.41

[1] فيصل لوصيف، مرجع سابق، ص 89.

المرافق الاقتصادية	45.5	8.42
السكن و الصحة	84	15.55
مرافق اجتماعية أخرى	20.45	3.78
التجهيزات الجامعية	44	8.14
التربية و التكوين	45	8.33
المجموع العام	540.01	100

المصدر: : فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخاجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة شهادة الماجستيرفي إطار الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف1،الجزائر، 2013-2014.

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي .

تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25 مليار دولار، أما خدمة الدين (مبلغ خدمة الدين / قيمة الصادرات) وصلت إلى 2.82%، وكان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات (المحروقات) اثر مباشر على احتياطيات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 5.1 مليار دولار. وقدر معدل التضخم سنة 1993 بـ 5.20%، أما عجز الميزانية فبلغ 7.8 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب 25 % من القوة العاملة (5.1 مليون عاطل).

الفرع الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994- 1995)

يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يمتد من أفريل 1994 إلى مارس 1995 إلى استعادة النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية. ويتضمن هذا البرنامج الشروط التالية:

- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية (الأدوية ، المياه الصالحة للشرب) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات: الفرينة، السميد، الحليب.
- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17%(% 36 دينار مقابل دولار واحد) في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.
- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلى الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي).[1]

[1] فيصل لوصيف، مرجع سابق، ص 92.

- تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (1995- 1998)

يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10.3%، تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8%خلال 1994-1995، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، وضع إطار تشريعي للخوصصة.

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

1. الإجراءات ذات طابع الاستقرار:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.
- تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتتحدد وفق قوى السوق.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية ...)، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

2. الإجراءات ذات الطابع الهيكلي

تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي ويمكن تحديدها فيما يلي:

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر 22/95).
- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تامين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات)
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات[1].
- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية هذه القطاعات.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة .

[1]- فيصل لوصيف، مرجع سابق، ص 94.

– طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدا المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة تبادل حر.[1]

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001-2016

الفرع الأول: برنامج الدعم الاقتصادي 2001-2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على السنوات الأربعة للفترة 2001-2004 يستهدف في إطاره العام بلوغ معدل سنوي يتراوح بين 5% و6% ودعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية ومختلف الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ويركز على تعزيز خدمات الري والنقل وتدعيم البنية التحتية،كما يستهدف أيضا إنعاش التنمية المحلية و تطوير الموارد البشرية. فخصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار قسمت على القطاعات كما يلي:

- القطاع الفلاحي 55.9 مليار دينار؛
- قطاع الصيد و الموارد 9.5 مليار دينار؛
- التنمية المحلية 114 مليار دينار؛
- التشغيل و الحماية الاجتماعية 44.9 مليار دينار؛
- تنمية الموارد البشرية 90.2 مليار دينار؛
- تعزيز الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي 210.5 مليار دينار ولتسخير الموارد كبيرة بحجم قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يتطلب تطبيق مجموعة الإصلاحات في الكثير في المجالات قصد تحقيق أهداف هذا البرنامج بفاعلية كبيرة وبأقل التكاليف الممكنة، لذا عملت الشركات العمومية على وضع مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم لازدهار الأنشطة الإنتاجية. [2]

ويمكن توضيح أهم هذه السياسات والمبالغ المخصصة لها في الجدول التالي:

[1]– زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية** –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد مانجمنت، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص ص، 91-93.

[2] – بابوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية** حالة: الطريق السيار شرق– غرب، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010– 2011، ص ص، 48– 57.

الجدول رقم (2-4): السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة :مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر *خلال* السداسي الثاني من سنة2001**. ص،87.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

تميزت السنوات 2005-2009 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا. وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي :

- ❖ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار(أي 700.3 مليار دينار) ، منها حوالي 30 مليار دولار(أي 350.2مليار دينار) من الإنفاق العمومي.
- ❖ نمو مستمر يساوي في المتوسط 8,3 %طوال السنوات الخمس (بنسبة 8,6 %في سنة 2003)؛
- ❖ تراجع في البطالة أكثر 29 %إلى 24%؛ إنجاز الآلاف من المنشات القاعدية و كذلك بناء و تسليم 700000 مسكن .

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه. حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة " بمواصلة و تكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني. [1] و زيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام

[1]– عبو عمر، عبو هدى، **يهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، الحكم الراشد، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية، ص 9.

بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو. و في هذه الأثناء تعتزم الحكومة مواصلة مجهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع قطاعات النشاط. و ستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

حيث تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قدر بـ 4201.7 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 55 مليار أمريكي، توزعت بكل أساس على تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد حيث استفاد قطاع التعليم العالي والتربية والتكوين من ما يقارب 400 مليار دينار، كما استفاد قطاع الصحة من 58.5 مليار دينار، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمد شبكة الماء والغاز، والجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو.

الجدول رقم (2-5): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو .

الوحدة : مليار دينار

القطاع	حجم الاعتمادات "مليار دج"	النسبة%
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: مجلس الأمة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009**، ص 6 و7.

ومن أهم أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو وهي كما يلي:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني والتعليمي؛
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.[1]

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها:

[1]- زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية**-دراسة حالة الجزائر2000-2014- مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة البويرة، الجزائر،2014-2015، ص ص، 86،87.

- قصد استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة. [1]

الفرع الثالث: الخماسي 2010-2014.

اعتمد برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة 2010-2014 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهو ما يعكس الإدارة السياسة في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني من خلال:

- استكمال المشاريع الجارية انجازها ضمن إطار برنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق و السكك الحديدية والسدود بمبلغ إجمالي 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ11.534 مليار دينار اي ما يعادل156 مليار دولار.

والملاحظ أنّ برنامج توطيد النمو خصص له مبلغ بقدر21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو ما يعكس حرص الحكومة عل تثمين و تطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموي للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني تنافسيته وتضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، و يهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأ سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج هامها ما يلي:

- الجد من البطالة عبر حلق 3 ملايين منصب للعمل؛
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد؛
- ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار؛
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد؛
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.

وقد أولى برنامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية وهي التعليم والصحة، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات

[1] – عبو عمر، عبو هدى، **المرجع السابق**، ص 10.

التنموية الأساسية الأخرى كالمبنى التحتية والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية[1]، وذلك مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): التوزيع القطاعي للمخطط الخماسي 2010-2014

الوحدة : مليار دج

القطاع	حجم الاعتمادات"مليار دج"	النسبة%
التنمية البشرية	10.122	49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	20.412	100

المصدر:بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

الفرع الرابع : نموذج النمو الاقتصادي الجديد .

كشفت الحكومة عبر وثيقة اطلعت عليها ايكو الجيريا عن أهم معالم ما يعرف بنموذج النمو الجديد nouveau modele de croissance ، و الذي شرع في بلورته في سنة 2016 وأعلن عنه من قبل الوزير الأول عبد المالك سلال هذه السنة ،و تذكر الوثيقة أنّ النموذج صادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016، ويرتكز على مقاربة مجددة لسياسة الموازنة على أساس مسار متعدد السنوات يمتد من 2016 إلى 2019 وعلى أفاق يصبو إلى تحقيق تنويع وتحويل الاتقاد الجزائري في غصون آفاق 2030.

ففي الشق المتعلق بالموازنة يبرز النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية سنة 2019 وتتمثل حسب الوثيقة فيما يلي:

- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير.
- تقليص محسوس لعجز الخزينة الى غاية نفس الفترة.
- تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

أما في الشق المتعلق بتنويع و تحويل الاقتصاد الوطني ،فان النموذج يحدد أهدافا يتعين بلوغها في الفترة الممتدة ما بين 2020 و 2030 و يتعلق الأمر بـ:

[1]- زويش سمية، **مرجع سابق**، ص ص، 87،88.

- منحى مدعم بوتيرة منتظمة لنمو الناتج المحلي الخام PIB خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا في الفترة المذكورة؛
- رفع محسوس لعائد الناتج المحلي الخام حسب الفرد الذي يتعين ان يتضاعف ب 2,3 مرة؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة من 5.3% في سنة 2015 الى 10% من الناتج المحلي الخام PIB في آفاق 2030؛
- عصرنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي وتحقيق هدف تنويع الصادرات؛
- الوصول الى مرحلة الانتقال الطاقوي بتقسيم على اثنين نسبة النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة من +6% سنويا في 2015 الى +3% سنويا في آفاق 2030؛
- تنويع الاقتصاد للسماح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

واستعرضت الوثيقة تداعيات الصدمة النفطية على الاقتصاد الجزائري و على الموارد ،حيث أشارت أن هذه الصدمة كشفت عن مدى تأثر الموارد المالية العمومية بهذا العامل ،حيث تراجعت الجباية البترولية رغم تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة -7.9% سنة 2014 و بنسبة -32.9% سنة 2015، هذا الانخفاض انجر عنه عجز معتبر للميزانية، هي الأهم التي عرفتها البلاد منذ حوالي خمس عشر سنة،فضلا عن انكماش معتبر لعائد صندوق ضبط الإيرادات FRR، وتكمن هشاشة بنية الاقتصاد في سيادة المحروقات التي تمثل 32% من الإنتاج الخام للاقتصاد والنسبة الكبيرة للتصدير و60% من إيرادات ميزانية الدولة.

كما أشارت الوثيقة إلى أن الدولة تبقى أهم مستثمر بنسبة 49% من إجمالي التراكم الخام للموارد المالية الثابتة وأهم منشئ لمناصب العمل بنسبة 25% من المناصب الرسمية، ورغم أن هذا النموذج ساهم في توفير مناصب شغل وتخفيض نسبة البطالة إلى أقل من عشرة في المائة وإقامة منشآت وبنى تحتية لكنه يتضمن نقائض وثغرات توجب تصحيحها وهو ما دفع الحكومة إلى إعادة صياغته عبر نموذج جديد للنمو الاقتصادي.

واستعرضت الوثيقة أهم المؤشرات الاقتصادية منها حجم التحويلات الاجتماعية مقابل الناتج المحلي الخام والذي يجعل الجزائر من بين أهم الدول في مجال التحويلات ضمن البلدان المصدرة للنفط الذي يخصص حصة عالية مقارنة بالناتج المحلي الخام للتحويلات الاجتماعية ،كما يخصص جزءا كبيرا من الموارد المالية برسم النفقات العمومية لأجور عمال الإدارات، إلا أن الخيار الاجتماعي للدولة أدى إلى الانزلاق من مفهوم الدولة الاجتماعية الضامنة للعدالة الاجتماعية و التضامن الوطني إلى الدولة الراعية للرفاه Etat Providence، والتي تقوم بإعادة توزيع معمم و موحد للثروات والإنتاج الوطني.

بالمقابل، فان ارتفاع نفقات التجهيز سمح بتوفير بنية تحتية اقتصادية واجتماعية تلبي جانبا كبيرا من الخدمة العمومية للاستجابة لتطلعات السكان، ولكنها أفرزت نقائص أيضا من خلال إعادة توزيع غير

فاعلة وغير ناجعة ومناقضة للتوجهات الاقتصادية، غير فاعلة لكونها حسب الوثيقة لم تحقق كلية الخيار المتمثل في العدالة الاجتماعية لأن النظام الحالي لإعادة التوزيع يستفيد منه كل الفئات من الميسورة إلى المعوزة ،و غير ناجعة لأنها تقود إلى مضاعفة الاستهلاك بصورة مبالغ فيها و تبذير معتبر بسبب اعتماد نظام للأسعار لا يعكس إطلاقا تكلفة الإنتاج، كما انه يعتبر مناقضا للمبادئ والتوجهات الاقتصادية لأنه ينتج عنه إختلالات وفوارق و تشوهات في بنسبة الأسعار، وعلى هذا الأساس أقرت الحكومة من خلال التوجه الجديد جملة من الإصلاحات.

أولا: تصحيح للموازنة يحفظ الطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني ،مع وضع النفقات في مستوى معياري لضمان ديمومة سياسة الموازنة .

ثانيا: أحداث إصلاح عميق لآليات تصميم و تشكيل ومتابعة وتمويل برامج التجهيز لإعادة الاعتبار لمبادئ مردود أو عائد الاستثمار وفعاليته وإعادة توجيه موارد الميزانية نحو عوامل أساسية ومفتاحية للنمو الداخلي و تنويع مصادر التمويل على أسس شفافة و مؤطرة بتشريع خاص بالشراكة بين القطاعين العمومي و الخاص .[1]

[1]- ايكو ألجيريا تكشف تفاصيل نموذج النمو الجديد للحكومة،03:30:11 2018-04-01
http://www.eco-algeria.com/content

الخلاصة:

يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي عملية تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وتقوية الاقتصاد الوطني، من خلال حصر لكافة الموارد المتاحة على المستوى الوطني، والاستفادة منها بما يتفق مع أكبر معدل للنمو والتنمية،ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل الاقتصادي، إلا أن هناك عقبات للتنمية الاقتصادية التي من بينها كيفية تمويلها و ذلك من خلال المصادر المحلية التي يقصد بها فجوة المواد المحلية لتقدي مقدار التمويل اللازم، وأيضا مصادر التمويل الخارجية التي تنشأ نتيجة لقصور المدخرات المحلية و الاستثمارات الخارجية و تدفق رؤوس الأموال.

كما تجسدت استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر على شكل مخططات وبرامج تنموية، تمثلت في المخططات الخماسية 1980-1989 التي قامت بوضع برامج و سياسات و برنامج إعادة الهيكلية في مرحلة التسعينات للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وأخيرا برامج دعم النمو الاقتصادي لدعم الإنعاش في الاقتصاد الجزائري و توطيد النمو.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر 1980- 2016

تمهيد:

يهتم الباحث في مجالات القياس الاقتصادي بدراسة وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، الذي يتطلب بالأساس الإلمام الجيد بجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة والتي تحدد اتجاهاتها العامة.كما يتطلب مجال البحث في هذا الميدان، الإلمام بأدوات التحليل الرياضي والإحصائي التي تساهم في تصميم النموذج.

خصصنا هذا الفصل إلى موضوع الدراسة التطبيقية، أين نحاول قياس أثر سعر الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر، فعلى هذا الأساس عمدنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث سنتناول في المبحث الأول عرضا نظريا لتقنية الانحدار الذاتيVAR ثم بعد ذلك المبحث الثاني و الذي يحتوي على عرض يتمثل في تطبيق هذه التقنية على المتغيرات المراد دراستها، وتفسير نماذج التقدير المتحصل عليها.

المبحث الأول :دراسة نظرية لأشعة الانحدار الذاتي (VAR)

انطلاقا من إشكالية الدراسة حاولنا تطبيق طرق الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقات النظرية وطريقة التكامل المشترك و بناء نموذج قياسي VAR باستعمال منهجية النمذجة بشعاع الانحدار الذاتي ديناميكي يساعد في فهم و تفسير العلاقات الاقتصادية محل الدراسة ,وسيتم عرض الجانب النظري لهذه الدراسة في هذا الفصل.

المطلب الأول : تقديم النموذج (VAR)

النمذجة بشعاع الانحدار الذاتي VAR هي عبارة عن امتداد لأعمال الباحث غرانجر (Granger) سنة 1969 حول السببية، فبالنسبة للباحث (Sims)، في بداية عرضه لهذه التقنية وباختلافها عن النمذجة الكلاسيكية يقترح نماذج بوجود علاقات سببية بين المتغيرات بغرض ضبطها أكثر بعد تغير سلوكها، ومع بداية التيار الجديد للنمذجة تم الاعتماد على الحوادث الاقتصادية التجريبية والعلاقات الإحصائية، وباستعمال نماذج الـ VAR أعطت أكثر واقعية للتفاعل الممكن بين المتغيرات المفسرة لظاهرة ما.

يمكن القول أن شعاع الانحدار الذاتي هو ذلك النظام الذي تكون فيه كل المتغيرات دالة لقيمتها الماضية أو المؤثرة ,والقيم الماضية لباقي المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي إضافة إلى الحدود العشوائية [1].

الفرع الأول: النموذج العام (VAR) :[2]

إن النمذجة (VAR) ترتكز على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي لشعاع متكون من N متغير و X_t مرتبطة خطيا بالماضي ويمكن نمذجة هذا الشعاع كما يلي:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^{n} A_i X_{t-i} + \mu_t \dots\dots\dots\dots (01)$$

حيث أن:

$$X_t = (X_{1t}, X_{2t} \dots\dots\dots\dots . X_{nt}) \dots\dots\dots (02)$$

وقد يكتب النموذج على شكل التالي:

$$\emptyset(L) X_t = A_0 + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots (03)$$

$$\emptyset(L) = I_n - \sum_{i=1}^{n} A_i L^i \dots\dots\dots\dots\dots\dots (04)$$

و L معامل التأخير، حيث:

$$L^i X_t = X_{t-} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (05)$$

[1] – James D. Harmilton, « **Time series analysis** », (United kingdom : Princton University Press, 1994), P 258.

[2] – بايزيد علي، "**أثر السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر**"، دراسة قياسية، للفترة 1970–2013،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر03، فرع اقتصاد الخدمات، ص.138.

أما مساره الذي يكون من الدرجة P أي (VAR(P، والمتكون من K متغيرة يكتب كما يلي:

$$X_t = A_0 + A_1X_{t-1} + A_2X_{t-2} + \cdots + A_pX_{t-p} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots (06)$$

مع أن T=0,1,2,3,.....

$$X_t = (X_{1t}, X_{2t}, \ldots\ldots X_{kt}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (07)$$

وهو شعاع بعده (Kx1)

A_0: عناصر مصفوفة المعالم ذات البعد (KxK)

A_0: شعاع القيم الذاتية $_0 = (\ ^1_0, a_0^2, \ldots\ldots\ldots, a_0^k)$ بعد (Kx1)

μ_t: شوشرة بيضاء Bruit Blanc بعده (Kx1) ويحقق الفرضيات التالية:

$$\left.\begin{array}{l} E(\mu_t) = 0 \\ E(\mu_t\mu_t') = \vartheta \\ E(\mu_t\mu_s') = 0 \forall s \neq t \end{array}\right\} \ldots\ldots (08)$$

وبإدخال معامل التأخير L في المعادلة (04) يصبح النموذج كما يلي:

$$X_t = A_0 + A_1LX_{t-1} + A_2L^2X_{t-2} + \ldots\ldots + A_pL^PX_{t-p} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots (09)$$

ومن المعادلة السابقة يصبح:

$$(I_k - A_1L - A_2L^{-2} - \ldots\ldots\ldots - A_pL^p) = A_0 + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

$$\emptyset(L)X_t = A_0 + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

الفرع الثاني: استقرارية النموذج VAR:

إن استقرارية المسار (VAR(p تتحقق وفق الشروط التالية:[1]

$$\left.\begin{array}{l} E(X_t) = A_0 \\ V(X_t) < \infty \\ COV(X_t, X_{t+h}) = E[(X_t - A_0)(X_{t+h} - A_0)'] \end{array}\right\} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

إذا كان النموذج مستقر فإن جذور كثير الحدود $\emptyset(L)$ تكون كلها خارج الدائرة الأحادية، وعند هذه الحالة يعرف μ_t على أنه تجديد للمسار X_t، والتنبؤ الخطي الأمثل لـ X_t نحصل عليه من العبارة:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^{n} A_iX_{t-i} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

أما التنبؤات الموالية لـ "t" فنحصل عليها بالإحلال التراجعي.

إن استقرار السلسلة X_t يدرس ويقدر المربعات الصغرى العادية، وهذه الاستقرارية تؤدي إلى التوزيع الطبيعي التقاربي للمقدرات، وبالتالي يسمح بإجراء الاختبارات الإحصائية على معالم النموذج ووضع مجالات ثقة للتنبؤات، فالمتغيرات في هذه الحالة ليست مستقرة، ولكنها متكاملة من الدرجة الأولى أو أكثر.

[1] -Régis BOURBONNAIS, **Econométrie**, 9éme édition, Paris : Dunod, 2015, P 288.

في هذه الحالة النموذج يبقى مشروعا، لكن كثير الحدود المميز ($I-\sum_{i-1}^{p} \quad i \quad ^{i}$) يحتوي جذورا تساوي الواحد.

إن المقدرات المتحصل عليها باستعمال متغيرات غير مستقرة تبقى دائما متقاربة وحتى فوق متقاربة، حيث أن التقارب يكون بسرعة 1/T عوضا عن T، والمقدرات لا تكون موزعة توزيعا طبيعيا تقاربيا، ففي هذه الحالة الأخيرة يتعذر القيام باختبار المعالم وتحديد مجالات ثقة للتنبؤ.

الفرع الثالث: تقدير مسار الانحدار الذاتي:[1]

سوف نتطرق في هذه المرحلة الى عرض مختلف طرق التقدير الخاصة بالمسار VAR(P)

1. **التقدير بطريقة المربعات الصغرى:**تتميز مقدراتها ونتائجها بنوع من الدقة،حيث غالبا ما تكون هذه المقدرات قريبة من الواقع،لذلك فهي تعتبر اكثر شيوعا من الطريقة الاخرى.

وطريقة تقديرها تكون على النحو التالي: ننطلق من النموذج المعروف لـ (VAR(p))

$$Y = C + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots\dots\dots\dots\dots + A_P Y_{t-P} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (14)$$

من أجل الحصول على النموذج المقدر

$$\widehat{Y} = \widehat{C} + \widehat{A}_1 Y_{t-1} + \widehat{A}_2 Y_{t-2} + \dots\dots\dots\dots\dots + \widehat{A}_P Y_{t-P} + \hat{\varepsilon}_t \dots\dots\dots (15)$$

فإننا نطبق طريقة المربعات الصغرى العادية على كل المعادلات المشكلة لنموذج الانحدار الذاتي، مع العلم أن $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل شعاع البواقي المقدر.

2. **التقدير بواسطة أعظم احتمال:**

ليكن لدينا النموذج (VAR (P:

$$Y = C + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots\dots\dots\dots\dots + A_P Y_{t-P} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (16)$$

حيث: ε_t لها تشويش أبيض بمصفوفة التباينات والتباينات المشتركة $\sum_{\varepsilon}$.

المعقولية الشرطية للنموذج بدلالة القيم الماضية تعطى بالعلاقة التالية:

$$L(Y_1, Y_2, \dots\dots, Y_T) = \prod_{t=1}^{T} L\left(\frac{Y_t}{Y_{t-1}}\right) \dots\dots (17)$$

حيث: Y_{t-1}تمثل القيم الماضية (السابقة) لـY_tحتى الفترة (t-1).

ومنه فالمعقولية يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$L(Y_1, \dots, Y_T) = \prod_{t=1}^{t} \frac{1}{(\sqrt{2\Pi})^{k} \sqrt{det \sum_{\varepsilon} \Pi}} exp\left\{-\frac{1}{2}\sum_{t=1}^{t} (Y_t - C - \dots - A_P Y_{t-P})' \sum_{\varepsilon}^{-1} (Y_t - C - \dots - A_P Y_{t-P})\right\} \dots\dots\dots (18)$$

[1]- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**،(ورقلة،الحامد للنشر ، دون سنة نشر)، ص ص 272-273.

و عليه نستنتج بحساب الدالة لو–المعقولية:

$$logL(Y_1, Y_2, \dots, Y_T) = \frac{-kT}{2} log2 \prod - \frac{T}{2} logdet \sum_{\varepsilon} - \frac{1}{2} \sum_{t=1}^{t} \varepsilon_t^1 \sum_{\varepsilon}^{-1} \varepsilon_t \dots\dots\dots (19)$$

ونقوم بتعظيم هذه الدالة من أجل الحصول على مقدرات لـ:

$$\sum_{\varepsilon} \text{ و } C, A_1, A_P$$

3. **تحديد درجة تأخير النموذج** [1]: توجد عدة معايير لتحديد درجة تأخير المسار P لنموذج VAR ونذكر على سبيل المثال المعيارين: (Schwarz, Akaike) وطريقة إختيار درجة التأخير تعتمد على تقرير كل نماذج VAR من أجل درجة تتغير من0 إلى h (بحيث hهو أكبر تأخير مقبول من طرف النظرية الاقتصادية ومن خلال المعطيات الموجودة) وتحسب الدوال (Aic(p و SC(p) على النحو التالي:

- معيار المعلومات لـ *AIC*(*Akaike information Criterion*): يحسب بالعلاقة التالية:

$$AIC(P) = log(det\, \Omega\, (P)) + 2(\frac{n^2 . P}{N}) \dots\dots (20)$$

- معيار المعلومات *SC* (*schwrz information Criterion*):

$$SC(P) = Ln(det \sum_{e}) + \frac{2k^2 PLn(n)}{n} \dots\dots (21)$$

حيث:

Ω: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة المقدرة للبواقي.

n : عدد المتغيرات الداخلية.

N : عدد المشاهدات الكلية.

K عدد المتغيرات، n عدد المشاهدات، ρ عدد التأخيرات، $\sum_e K$ مصفوفة التباين –التباين المشترك

- معيار المعلومات HQIC(Hannan & Quinn Information Criterion):

$$HQIC(P) = log(det\, \Omega\, (P)) + \left\{ 2n^2\, Pc\, \frac{log . logN}{N} \right\} \dots\dots (22)$$

إذْ: C تمثل مؤشر لقوة المعيار ونعتبره مساويًا 2 في التطبيق العملي.

[1]– عثمان نقار، منذر العواد، **استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص، 343..www.damascusuniversity

نأخذ فترات التأخير الزمني بحيث تحقق:

$$HQIC(P_0) = Min_{p=1}^{k}\ HQIC(P)$$

المطلب الثاني: التنبؤ وديناميكية نماذج الانحدار الذاتي VAR :

الفرع الأول: إختبار السببية

يعتبر مفهوم السببية من بين المفاهيم التي لقيت عناية كبيرة من المختصين في القياس الاقتصادي، خاصة منذ نهاية الستينات، لأن معرفة المتغير الذي يسبب الأثر يُمكِّننا من صياغة سياسة اقتصادية سليمة، أضف إلى ذلك ,فإن معرفة اتجاه السببية يُمَكِّننا من توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، و لعل أهم *الاختبارات* الإحصائية التي اهتمت بهذا الموضوع نجد :

1. اختبار السببية حسب مفهوم قرانجر:

نقوم بتقدير المعادلة التالية باستخدام طريقة OLS

$$Y_t = \Phi_1(B).Y_t + \Phi_2(B).x_t + \varepsilon_t \dots\dots 23)$$

إذْ: $\Phi_1(B) = \sum_{i=1}^{p} \phi_{1i}.B^i$ وَ $\Phi_2(B) = \sum_{i=1}^{q} \phi_{2i}.B^i$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها: SCR_1

- نقوم بتقدير المعادلة التالية:

$$Y_t = \Phi_1(B).Y_t + \varepsilon_t \dots\dots (24)$$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها SCR_2.

- نحسب إحصائية الاختبار F_C من العلاقة:

$$F_C = \frac{(SCR_2 - SCR_1)/P}{SCR_1/(M-N)}$$

إذْ : $M = T - Max(P,q)$ وَ $N = P + q$

T:عدد المشاهدات.

P: عدد التأخيرات الزمنية للمتغيرات الداخلية.

q: عدد التأخيرات الزمنية للمتغيرات الخارجية.

- نضع فرضية العدم H_0 التي تقول أن X_t لا تسبب Y_t، ثم نقارن F_C المحسوبة مع F_t المجدولة ونقبل فرضية العدم إذا كان :$F_C < F_t(P,(M-N))$.

2. اختبار السببية وفق مفهوم سيمس: قام سيمس(1980) بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار قرانجر ،وذلك باعتبار انه اذا سمحت القيم المستقبلية لـ X_{1t} بتفسير القيم الحالية X_{2t} هي سبب X_{1t}

الفرع الثاني: دوال الاستجابة الفورية Impulse Response Functios (IRF):[1]

إن دوال الاستجابة الفورية (IRF) تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل النموذج VAR أو VECM على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج. وهناك طريقتين لقياس أثر الصدمة أولهما قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد، وثانيهما قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة، ونظرًا لأنه سوف يتم استخدام المقياس الأول، فسوف يتم الإشارة إلى هذا المقياس في جزء الدراسة التطبيقية.

الفرع الثالث: تحليل التباين

يهدف تحليل التباين لخطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة (وزن) كل صدمة في تباين الخطأ، وباستعمال تقنية رياضية يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغيرة على حِدَا، ولمعرفة وزنه أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ ككل.

مثلا: لو أخذنا نموذج VAR(1) لمتغيرين X_{1t} و X_{2t} فإن تباين خطأ التنبؤ لـ X_{1t} في الفترة h (X_{1t+h}) يكتب كما يلي:

$$\sigma^2_{X_{1t}}(h) = \sigma^2_{X_{1t}}\left[m^2_{11}(0) + m^2_{11}(1) + \cdots\cdots + m^2_{11}(h-1)\right] + \sigma^2_{X_{2t}}\left[m^2_{22}(0) + m^2_{22}(1)\cdots\cdots + m^2_{22}(h-1)\right] \quad \cdots\cdots \quad (25)$$

بحيث $_{ii}$: هي عناصر المصفوفة M مصفوفة مضاعف الأثر (Multiplicateur d'impact).

وتعطى نسبة تحليل التباين للصدمة X_{1t} على X_{1t} في الفترة h بالعلاقة التالية:

$$\frac{\sigma^2_{X_{1t}}[m^2_{11}(0)+m^2_{11}(1)+\cdots\cdots+m^2_{11}(h-1)]}{\sigma^2_{X_{1t}}(h)} \quad \cdots\cdots \quad (26)$$

ومعدل الصدمة لـ X_{1t} على X_{2t} يعطى بـ :

$$\frac{\sigma^2_{X_{2t}}[m^2_{22}(0)+m^2_{22}(1)+\cdots\cdots+m^2_{22}(h-1)]}{\sigma^2_{X_{1t}}(h)} \quad \cdots\cdots \quad (27)$$

ويمكننا تفسير النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- إذا لم تؤثر صدمة (e_{1t}) على تباين الخطأ لـ X_{2t} مهما كان نبأ التنبؤ، فإنه يمكن اعتبار X_{2t} كمتغيرة خارجية لأن X_{2t} تتطور بصفة مستقلة عن (e_{1t}).
- والعكس صحيح: أي إذا أثرت صدمة (e_{1t}) جزئيا أو كليا في تباين الخطأ لـ X_{2t}، فإن هذه الأخيرة تعتبرمتغيرة داخلية.

[1] – محمد شيخي، "**طرق الاقتصاد القياسي**"،مرجع سابق ،ص.283–284

ولكن في الواقع هذه النتائج من الصعب تحديدها بهذه السهولة، إلا أنها تبين مدى مساهمة كل متغيرة في خطأ التنبؤ.

ويجب الإشارة هنا إلى أنه مثلما هو الحال في دوال الاستجابة فإن مشكل ارتباط الأخطاء وارد، وبالتالي أثر الصدمة على متغيرة ما يستلزم اختبار تحليل التباين الذي يعطي نتائج متناسقة تبعا لدرجة المتغيرات.

المطلب الثالث: التكامل المشترك نماذج تصحيح الخطأ الشعاعية (VECM)

إن اللجوء إلى النمذجة باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي، تلزم الباحث أن يختبر مدى استقرارية المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، فإن لم تكن هذه الأخيرة مستقرة، من الواجب عليه أن يحدث فيها بعض التعديلات كاستعمال الفروقات مثلا، بغية الحصول على سلاسل مستقرة أو ساكنة، إلا أن المشكل الذي لم يُشار إليه هو إمكانية حدوث تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، هنا يتم الحديث عن موضوع التكامل المشترك، وأهم الاختبارات الإحصائية اللازمة للكشف عن وجوده، كما يتم التطرق إلى كيفية تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول: التكامل المشترك [1](Cointegration)

ترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة (non-stationary)، حيث يشير كل من (Engle and Granger: 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالإستقرارية ((IN(0)) من السلاسل غير المستقرة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر، فإن السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة (cointegrated) وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد.

1. مفهوم التكامل المشترك

بصفة عامة، فإنّه يمكن تعريف علاقة التّكامل المتزامن، باستخدام متغيّرات (متغيّرتين أو أكثر) متكاملة من الدّرجة d. $(I(d))$، تُبدي تطوُّرًا مشتركًا في المدى الطّويل، أي أنّها لا تنحرف بعيدًا عن بعضها البعض مع مرور الزّمن، باستثناء بعض التّقلبات العابرة (المؤقّتة)، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة توازن إحصائي، يمكن تفسيره في عديد التّطبيقات الميدانية كعلاقةٍ اقتصادية في المدى الطّويل.

حسب Engle و Granger (1987)، فإنّ عناصر الشّعاع X $(N \times)$، تكون متكاملة تكاملاً متزامنًا من الدّرجة $(d.c)$ ، $(c.d)$ إذا تحقّقت الشّروط التّالية: $X \sim CI\ (d.c)$

[1]: بن سبع حمزة، "**أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، دراسة قياسية باستخدام تقنية (VAR)، أطروحة ماجيستير، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03، 2012/2011.ص83.

- أن تكون كل هذه العناصر متكاملة من نفس الدّرجة d ، I(d)؛
- أن يوجد على الأقلّ توليفة خطّية $z(1 \times 1)$، لهذه المتغيّرات*، متكاملة من درجة أقلّ من d ، أي:

$$z_t = \beta' X_t) \sim I(d - c) \quad \text{حيث:} \quad 0 < c \leq d$$

الشّعاع $\beta (N \times)$ يُسمّى شعاع التّكامل المتزامن (Cointegrating Vector)، وعناصره تُسمّى وسائط التّكامل المتزامن (Cointegrating Parameters).

عمليًّا يمكن أن يكون هذا الشّعاع ليس وحيدًا، إذ أنّنا قد نصادف عدّة أشعّة تكامل متزامن مستقلّة خطيًّا، وفي هذا الصّدد تُعرّف رتبة التّكامل المتزامن (Cointegrating Rank) "r" على أنها عدد أشعّة التّكامل المتزامن المستقلّة خطيًّا، والتي تُشكّل أعمدة مصفوفة $B(N \times r)$، تُسمّى مصفوفة التّكامل المتزامن، حيث:

$$B' X_t = Z_t \ldots\ldots\ldots (28)$$

مع: $0 < r \leq N - 1$ و Z_t مصفوفة ذات الحجم $(r \times 1)$

من النّاحية الاقتصادية فإنّ علاقة التّكامل المتزامن هي علاقة في الأجل الطّويل (أو علاقة توازن في المدى الطّويل)، بحيث أنّ التّساؤل حول ما إذا كانت عناصر الشّعاع X متكاملة تزامنيا، هو تساؤل حول ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين الاتجاهات العامة لهذه العناصر، كما أنّ النّظرية الاقتصادية يتمّ التّعبير عنها في كثير من الأحيان باستخدام فكرة التّوازن، والأمثلة على ذلك كثيرة (النّظرية الكمّية للنّقود لـ Fisher، نظرية تعادُل القدرة الشّرائية (PPP)...).

2. عملية اختبار التكامل المشترك

من النّاحية العملية، فإنّ دراسة موضوع التّكامل المتزامن، تُجبرنا على التّعامل مع مسألة أساسية ومركّبة، تتعلّق أساسًا بكيفية تأكيد (أو نفي) وجود علاقة التّكامل المتزامن بين متغيّرات نظامٍ ما X، ومن ثمّ كيفية تقدير واختبار العلاقات (طويلة وقصيرة المدى) بين هذه المتغيّرات. على المستوى النّظري نجد أنّ هناك عدّة مقاربات تهتمّ بمعالجة هذه المسألة، لكن أكثر هذه المقاربات استعمالا هما مقاربة Engle وGranger (1987) و مقاربة Johansen (1988-1991).

1.2. اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وجرا نجر(Engle-Granger Test).

تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة $(\hat{\varepsilon}_t)$ وهو المزيج الخطي المتولد من انحدار

* إذا كانت متغيّرات الشّعاع X متكاملة تزامنيًّا فإنّ مسار z_t سيبقى بجوار متوسّطها (الذي يكون متناهي هذه الحالة)، حيث أنّ z_t تقيس سعة إختلال التّوازن بين عناصر الشّعاع X في كل لحظة "t" (و الّذي يؤول إلى الصّفر في المدى الطّويل، في هذه الحالة)، Granger (1986) يسمّي z_t بـ:"خطأ التّوازن" (equilibrium error) في المدى القصير.

العلاقة التوازنية طويلة المدى، الثانية اختبار مدى استقرارية البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي:

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha - \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \dots\dots\dots (29) \qquad , e_t \rightsquigarrow IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة $\hat{\varepsilon}_{t-1}$ معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $\Delta\hat{\varepsilon}_t \rightsquigarrow IN(1)$ بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $\Delta\,\hat{\varepsilon}_t \rightsquigarrow IN(0)$ وبالتالي نستنتج أن متغيرات النموذج بالرغم أنها سلاسل زمنية غير مستقرة إلاّ أنها من نفس الرتبة، وأن العلاقة في الخطة الأولى علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت البواقي غير مستقرة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرتين، وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.[1]

2.2. اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن جسليوس (Johansen-Juselius cointegration (test):

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرا نجر للتكامل المشترك ، نظرًا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف ما إذا كانت هناك تكاملا مشتركا فريدا. أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث نجد أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح (Johansen:1988,1991 ; Johansen and Juselius: 1990) اختبار إحصائيتين وهما:[2]

- **اختبار الأثر**(Trace test -trace) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل $(q = r)$ ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} ln\left(1 - \hat{\lambda}_i\right) \dots\dots (30)$$

حيث: λ_i: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين− التباين المشترك التي تسمح بحساب القيمة الذاتية؛ k عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة، وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع χ^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانسن وجسليوس (1990) ويكون اختبار جوهانسن على الشكل التالي:

− رتبة المصفوفة ¶ تساوي الصفر (r=0) أي r=0 : H_0 ضد الفرضية $H_0: r = 0\,,\ H_1: r > 0$، إذا رفضنا H_0

[1]: أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970−2011)**، مجلة الباحث، العدد13، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص، 125.www.asjp.cerist.dz

[2] - أحمد سلامي، **مرجع سابق**، ص 126.

نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية $t_i t_{trace}$ أكبر تماما من القيمة الحرجة Johansen-Juselius فإننا نرفض) .

– رتبة المصفوفة ¶ تساوي الواحد (r=1) أي r=1 : H_0 ضد الفرضية $H_0: r = 1 , H_1: r > 1$، إذا رفضنا H_0

نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_i أكبر تماما من القيمة الحرجة Johansen-Juselius فإننا نرفضH_0)، وهكذا.

– إذا رفضنا $_0$ في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية $H_0: r = k - 1$ ضد الفرضية $H_1: r = k$ وقمنا برفض H_0، فإن رتبة المصفوفة هي r = k وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار المتغيرات هي IN(0).

- **اختبار القيمة لذاتية العظمى** (Maximal eigenvalue) ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -nln(1 - \hat{\lambda}_{r+1}) \dots\dots (31)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) متجة للتكامل المشترك.[1]

الفرع الثاني: آلية تصحيح الخطأ(VECM)

1. الشكل العام لنموذج تصحيح الخطأ[2]

إنّ وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الشعاع X_t $(N \times 1)$، يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين هذه المتغيّرات، بالرّغم من إمكانية حدوث اختلال في هذا التّوازن في الأجل القصير، يعبر عنه بخطأ التّوازن z_t، وفي هذه الحالة فإنّه يمكن استعمال هذا الأخير لغرض ربط سلوك المتغيّرات في الأجل القصير بقيمتها في الأجل الطّويل من خلال نماذج تصحيح الخطأ الّتي تسمح بنمذجة الآليات والتّعديلات التي تؤدّي إلى حالة التّوازن في المدى الطّويل.

بافتراض أنّ مستويات الشّعاع X_t يمكن تمثيلها على شكل نموذج VAR(p) كما يلي:

$$X_t = m + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \cdots + \phi_p X_{t-p} + u_t \dots\dots\dots (1.1)$$

فإنّ هذا النّموذج الأخير يمكن كتابته بطريقة مكافئة كما يلي:

$$\Delta X_t = \xi_1 \Delta X_{t-1} + \xi_2 \Delta X_{t-2} + \cdots + \xi_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + m + \Gamma X_{t-1} + u_t \dots\dots\dots (1.2)$$

حيث: $\xi_s = -(\phi_{s+1} + \phi_{s+2} + \cdots + \phi_p); \quad s = 1, 2, \dots, p-1$

$$\Gamma = -(I_n - \phi_1 - \phi_2 - \cdots - \phi_p) = -\phi(1)$$

[1]– عابد بن عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007،ص. 24.

[2]: محمد شيخي، "**طرق الاقتصاد القياسي**، مرجع سابق، ص.293.

كما سبق وأن رأينا فإنّ سلوك الشّعاع X_t مرتبط بقيّم λ التي تمثّل حلول المعادلة:
$|\lambda^p I - \lambda^{p-1}\phi_1 - \lambda\phi_{p-1} - \phi_p| = 0$، حيث أنّنا إذا تجاهلنا الجذور الّتي تفوق قيمتها الواحد الصّحيح فإنّنا نميّز بين ثلاث حالات كما يلي:

رتبة $(\Gamma) = N$: إذا كانت كل الجذور ذات قيمة أقل من الواحد، فإنّ Γ تكون ذات رتبة كاملة (وبالتّالي تكون غير شاذّة). كل متغيّرات الشّعاع X_t تكون $I(0)$، وفي هذه الحالة فإنّ التّقدير المباشر (غير المقيّد) باستخدام "OLS" لـ (1.1) أو (1.2) يؤدّي إلى نفس النّتائج.

رتبة $(\Gamma) = 0$: تُعتبر هذه الحالة كحالة خاصة، إذ أنّها تظهر فقط إذا كان:
$\phi_1 + \phi_2 + \cdots + \phi_p = I_N$ ، ففي هذه الحالة تكون $\Gamma = 0$، المعادلة (94.2) تبيّن أنّ النموذج "VAR" لا يمكن التّعبير عنه إلاّ بدلالة المتغيّرات في شكل فروقات.

♦ رتبة $(\Gamma) = r < N$: نواجه هذه الحالة إذا كان لدينا $(N - r)$ جذر أحادي، أمّا الـ r جذر المتبقّية فتكون ذات قيمة أقل من الواحد، الشّعاع X_t يكون $I(1)$، وΓ يمكن التّعبير عنها كجداء خارجي(Outer Product) لمصفوفتين $(N \times r)$ ، كل منها ذات رتبة r كما يلي :

$$\Gamma = -DB' \ldots\ldots\ldots (1.3)$$

حيث: B هي مصفوفة التّكامل المتزامن الموضّحة في العبارة (1.3) و D هي مصفوفة الأوزان ومعاملاتها تمثل سرعة التّعديل نحو توازن المدى الطّويل.

في هذه الحالة، الطّرف الأيمن للمعادلة (1.3) يحتوي على r علاقة تكامل متزامن، وبالتّالي فإنّه يمكن كتابة هذه الأخيرة كما يلي:

$$\Delta X_t = \xi_1 \Delta X_{t-1} + \xi_2 \Delta X_{t-2} + \cdots + \xi_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + m - DB' X_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots (1.4)$$

بتعويض (1.3) في (1.4) يمكن كتابة ما يلي:

$$\Delta X_t = \xi_1 \Delta X_{t-1} + \xi_2 \Delta X_{t-2} + \cdots + \xi_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + m - DZ_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots (1.5)$$

العبارة (1.5) تُعرف بتمثيل تصحيح الخطأ لنظام متكامل تزامنيًّا.

إن الاختلاف الأساسي بين النموذج (1.5) و نموذج *"VAR"* العادي، هو وجود الشّعاع Z_{t-1} إذ أن عناصر المصفوفة D تمثل قوة الإرجاع نحو توازن الأجل الطويل، وفي هذه الحالة يجب أن يكون على الأقل أحد أعمدة المصفوفة D لا يساوي الصفر، وإلاّ فإنّه لن تكون هناك آلية لتصحيح الخطأ، مما يؤدي إلى غياب ظاهرة الرجوع إلى التّوازن. كما أنّه يبدو جليا أن نموذج تصحيح الخطأ يسمح بدمج تقلبات الأجل القصير (المعبر عنها بالمتغيرات في شكل فروقات) مع توازنات الأجل الطّويل (المعبر عنها بمستويات r عنصر من عناصر Z_{t-1}).

2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة المرحلتين (Engel-Granger)

يقوم منهج Engle-Granger على مرحلتين:[1]

المرحلة الأولى تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل بطريقة OLS وحساب البواقي

$$e_t = Y_t - \widehat{B}_0 - \widehat{B}_1 X_{1t} - \cdots - B_K X_{kt} \ldots\ldots (32)$$

المرحلة الثانية تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير بطريقة OLS.

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + \cdots + \alpha_k x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + \mu_t \ldots\ldots (33)$$

المعامل α_1 يمثل قوة الإرجاع نحو التوازن ويجب أن يكون سالبا.

في حالة وجود عدة أشعة إدماج، تكون طريقة Engle-Granger غير مجدية والحساب بطريقة المربعات الصغرى غير فعال. وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق أخرى لإيجاد نموذج تصحيح الخطأ.

المبحث الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

استنادا إلى موضوع الدراسة المرتبط بأثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2016 تم اختيار بعض المتغيرات التي تساعد في تحليل وشرح ظاهرة موضوع الدراسة، يمكن توضيح وتقديم المتغيرات المدروسة كما يلي:

1. سعر الصرف REX؛
2. الناتج الداخلي الخام PIB؛
3. ميزان المدفوعات BP؛
4. التضخم INF؛
5. الانفاق الحكومي DAB؛
6. الادخار S.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1- دراسة استقرارية السلاسل:

إن ميزة الاستقرارية لها أهمية بالغة وكبيرة، ولأجل معالجة أي عملية قياسية يستلزم ضمان استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة، فإن انعدام هذه الخاصية يؤدي إلى نتائج واستنتاجات خاطئة غير واقعية، ومن خلال هذه المرحلة نستعين بدراسة خصائص السلسلة الزمنية، وذلك من خلال اختبار وجود مركبة الاتجاه العام،والثابت وجذر الوحدة، بالاعتماد على اختبارا ديكي فولار المطور**(ADF)**. وذلك بالاستعانة ببرنامج **Eviews10**[2] للحصول على النتائج الآتية:

[1]: بن سبع حمزة، **مرجع سابق**، ص 90.

[2]: **Eviews10**، برنامج متخصص في دراسة ومعالجة ظواهر الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية.

حيث لدينا ثلاث نماذج:

$$\text{mod}[1]\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[2]\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[3]\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + b_t\varepsilon_t$$

وحسب الفرضيات التالية بمكن تحليل استقرارية السلاسل المدروسة :

1-1 سلسلة الناتج الداخلي الخام PIB[1]:

الجدول (3-1): نتائج اختبار ديكي فولار المطور ADF على السلسة PIB

النماذج	عند المستوى			النتيجة	عند الفرق الأول			النتيجة
	T stat	T tab	prob		T stat	T tab	Prob	
النموذج الثالث (Ø)،(C)،(β)	1.5418	3.5403	0.7958	غير مستقرة	5.2589	3.5442	0.0007	مستقرة عند I (1)
النمودج الثاني (Ø)،(C)	0.5506	2.9458	0.8692		5.3221	2.9484	0.0001	
النموذج الأول (Ø)	0.7428	1.9503	0.8705		5.1943	1.9506	0.0000	

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على نتائج مخرجات Eviews10

النموذج الثالث: $\Delta p_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + b_t\varepsilon_t$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$H_0: \beta = 0$: فرضية العدم **prob < 0.05**

$H_1: \beta \neq 0$: الفرضية البديلة **prob** > 0.05

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمة$\text{prob} = 0.7958 > 0.05$؛ وقيمة $t_{cal} = 1.5418$ اقل من قيمةt_{tab}= 3.5403 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى 5% = 0.05، أي وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

[1]-من إعداد الطالبتين، مخرجات Eviews10-

النموذج الثاني: $\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: C = 0 & : \text{فرضية العدم } prob<0.05 \\ H_1: C \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob > 0.05 \end{cases}$$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة $prob = 0.8692 > 0.05$؛ وقيمة $t_{cal} = 0.5506$ أقل من قيمة $t_{tab} = 2.9458$ وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى $\alpha = \%5$؛ أي يوجد ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول: $\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: |\phi| < 1 & : \text{الفرضية البديلة } prob > 0.05 \end{cases}$$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة $prob = 0.8705 > 0.05$؛ و أن قيمة $t_{cal} = 0.7428$ أقل من قيمة $t_{tab} = 1.9503$ بالتالي نقبل فرضية العدم اي ان هناك جذر وحدة و منه فان السلسة غير مستقرة عند المستوى وفي هذه الحالة يجب إجراء فوارق على هذه السلسلة وإعادة إجراء الاختبار على السلسلة **DPIB**

الشكل(3-1) التمثيل البياني للسلسلة الزمنية PIB

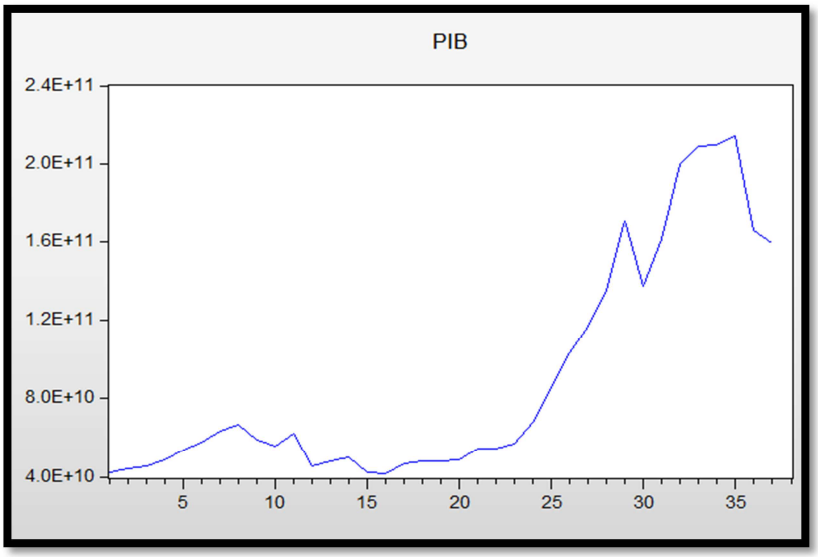

المصدر: نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 10.

وبعد اجراء الفروقات على سلسلة PIB نجد أن:

النموذج الثالث: $\Delta p_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$H_0: \beta = 0$: فرضية العدم $prob \geq 0.05$

$H_1: \beta \neq 0$: الفرضية البديلة $prob < 0.05$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمة $prob = 0.0007 < 0.05$؛ وقيمة $t_{cal} = 5.2589$ اكبر من قيمة $t_{tab} = 3.5442$ وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى $\alpha = \%5$، أي عدم وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$H_0: C = 0$: فرضية العدم $prob \geq 0.05$

$H_1: C \neq 0$: الفرضية البديلة $prob < 0.05$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة $prob = 0.0001 < 0.05$؛ وقيمة $t_{cal} = 5.3221$ أكبر من قيمة $t_{tab} = 2.9484$ وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى $\alpha = \%5$؛ أي عدم وجود ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$H_0: \phi = 0$: فرضية العدم $prob > 0.05$

$H_1: |\phi| < 1$: الفرضية البديلة $prob < 0.05$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة $prob = 0.0000 < 0.05$؛ و أن قيمة $t_{cal} = 5.1943$ أقل من قيمة $t_{tab} = 1.9506$ بالتالي نقبل الفرضية البديلة اي عدم وجود جذر وحدة و منه فان السلسة مستقرة عند الفرق الأول (I(1))

الشكل (3-2): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية DPIB

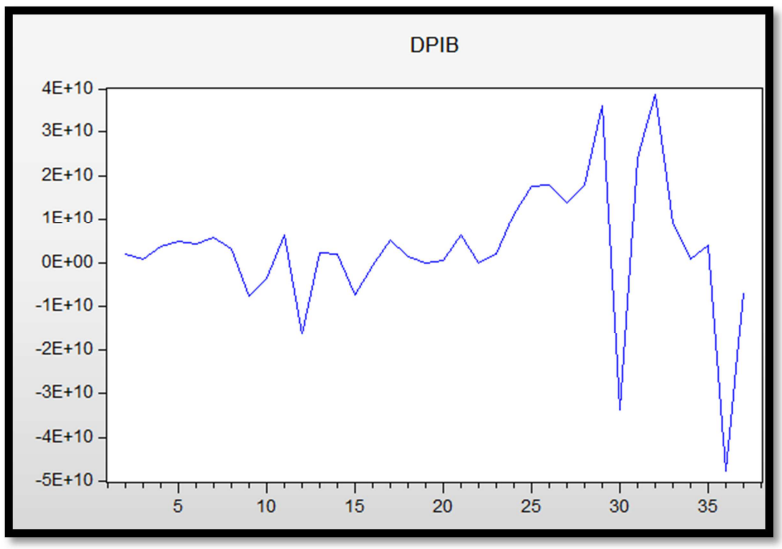

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الجدول(3-2): نتائج اختبار ديكي فولار المطور ADF على السلسة REX

النماذج	عند المستوى			النتيجة	عند الفرق الأول			النتيجة
	T stat	T tab	Prob		T stat	T tab	Prob	
النموذج الثالث (Ø)،(C)،(β)	5.0075	3.5683	0.0018	غير مستقرة	3.8637	3.5442	0.0246	مستقرة عند I (1)
النمودج الثاني (Ø)،(C)	0.4700	2.9458	0.9832		3.8436	2.9484	0.0058	
النموذج الأول (Ø)	1.5697	1.9506	0.9690		3.0993	1.9506	0.0029	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات Eviews10

النموذج الثالث:

$$\Delta p_t = \delta p b_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta p b_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: \beta \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمة0.05 > prob = 0.0018؛ وقيمة $t_{cal} = 5.0075$ اكبر من قيمة t_{tab}= 3.5403 وبالتالي يتم رفض فرضية العدم عند مستوى α = %5، أي لا وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: C = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: C \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة prob = 0.9832 > 0.05؛ وقيمة t_{cal} = 0.4700 أقل من قيمة t_{tab}= 2.9458 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى α = %5؛ أي يوجد ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 & : \text{العدمفرضية } prob > 0.05 \\ H_1: |\phi| < 1 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة prob = 0.9690 > 0.05؛ و أن قيمة t_{cal}=1.5697 أقل من قيمة t_{tab}= 1.9506 بالتالي نقبل فرضية العدم اي ان هناك جذر وحدة و منه فان السلسة غير مستقرة عند المستوى وفي هذه الحالة يجب إجراء فوارق على هذه السلسلة وإعادة إجراء الاختبار على السلسلة DREX

الشكل(3-3): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية REX

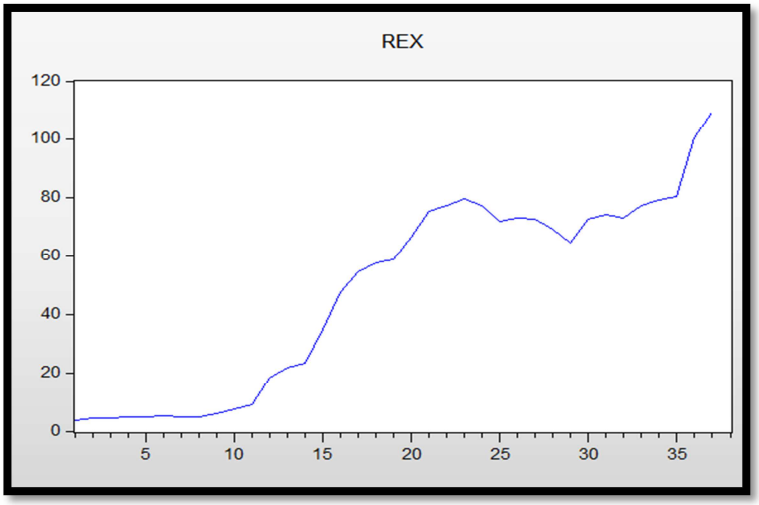

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

وبعد اجراء الفروقات على سلسلة REX نجد أن:

النموذج الثالث:

$$\Delta p_t = \delta p b_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta p b_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta = 0 & : \text{فرضية العدم } prob \geq 0.05 \\ H_1: \beta \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمة$prob = 0.0246 < 0.05$؛ وقيمة $t_{cal} = 3.8637$اكبر من قيمة t_{tab}= 3.5442 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى α = %5، أي عدم وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني:

$$\Delta p b_t = \delta p b_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta p b_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالي:

$$\begin{cases} H_0: C = 0 & : \text{فرضية العدم } prob \geq 0.05 \\ H_1: C \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة $prob = 0.0058 < 0.05$؛ وقيمة t_{cal} = 3.8436 أكبر من قيمة t_{tab}= 2.9484 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى α = %5؛ أي عدم وجود ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول:

$$\Delta p b_t = \delta p b_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta p b_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 & : \text{العدمفرضية } prob > 0.05 \\ H_1: |\phi| < 1 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة $prob = 0.0029 < 0.05$؛ و أن قيمة t_{cal}=3.0993 أقل من قيمة t_{tab}= 1.9506 بالتالي نقبل الفرضية البديلة اي عدم وجود جذر وحدة و منه فان السلسة مستقرة عند الفرق الأول (I(1))

الشكل(3-4): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية DREX

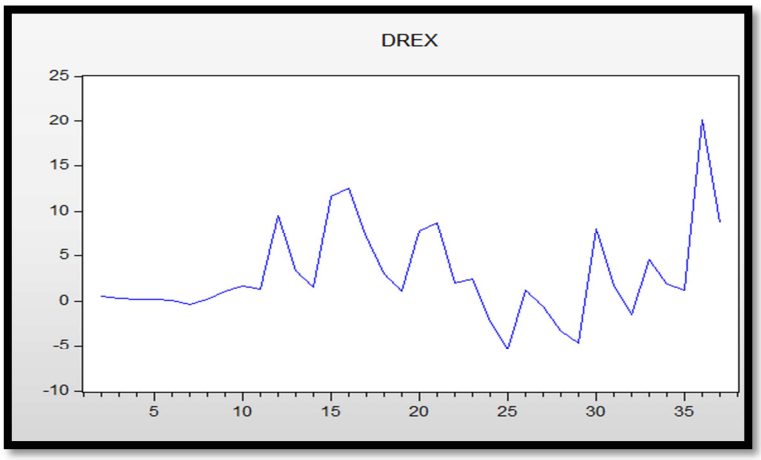

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الجدول (3-3): نتائج اختبار ديكي فولار المطور ADF على السلسة DAB

النماذج	عند المستوى			النتيجة	عند الفرق الأول			النتيجة
	T stat	T tab	prob		T stat	T tab	Prob	
النموذج الثالث (Ø)،(C)،(β)	0.9902	3.5403	0.9329	غير مستقرة	4.2996	3.5442	0.0087	مستقرة عند I (1)
النمودج الثاني (Ø)،(C)	2.3294	2.9540	1.1692		4.2186	2.9484	0.0022	
النموذج الأول (Ø)	1.9650	1.9503	0.9865		1.4027	1.9513	1.1466	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات Eviews10 .

النموذج الثالث: $\Delta p_t = \delta p b_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta p b_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: \beta \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمة$0.05 < \text{prob} = 0.9329$؛ وقيمة $t_{cal} = 0.9902$ اقل من قيمة t_{tab}= 3.5403 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى $\alpha = 5\%$، أي وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني: $\Delta p b_t = \delta p b_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta p b_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: C = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: C \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة $prob = 1.1692 > 0.05$؛ وقيمة $t_{cal} = 2.3294$ أقل من قيمة $t_{tab} = 2.9540$ وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى $\alpha = \%5$؛ أي يوجد ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول: $\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: |\phi| < 1 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة $prob = 0.9865 > 0.05$؛ و أن قيمة $t_{cal} = 1.9650$ اكبر من قيمة $t_{tab} = 1.9506$ بالتالي نقبل فرضية العدم اي ان هناك جذر وحدة و منه فان السلسة غير مستقرة عند المستوى وفي هذه الحالة يجب إجراء فوارق على هذه السلسلة وإعادة إجراء الاختبار على السلسلة **DDAB**

الشكل(3-5): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية DAB

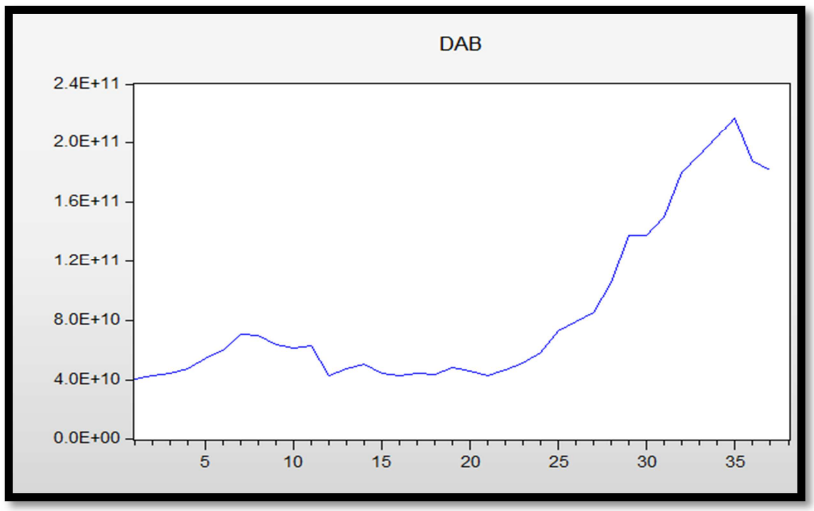

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

وبعد اجراء الفروقات على سلسلة **DAB** نجد أن:

النموذج الثالث:

$$\Delta p_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: \beta \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمةprob = 0.0087 < 0.05؛ وقيمة t_{cal} = 4.2996 اكبر من قيمة t_{tab}= 3.5442 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى α = %5، أي عدم وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني: $\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$H_0: C = 0$: فرضية العدم $prob > 0.05$

$H_1: C \neq 0$: الفرضية البديلة $prob < 0.05$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة prob = 0,0022 > 0.05؛ وقيمة t =4,2186 أكبر من قيمة t_{tab}= 2.9484 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى α = %5؛ أي عدم وجود ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول: $\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$H_0: \phi = 0$: فرضية العدم $prob > 0.05$

$H_1: |\phi| < 1$: الفرضية البديلة $prob < 0.05$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة prob = 1.1466 > 0.05؛ و أن قيمة t_{cal} =1.40277 أقل من قيمة t_{tab}= 1.9513 بالتالي نرفض الفرضية البديلة اي وجود جذر وحدة و منه فان السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (I(1))

الشكل(3-6): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية DDAB

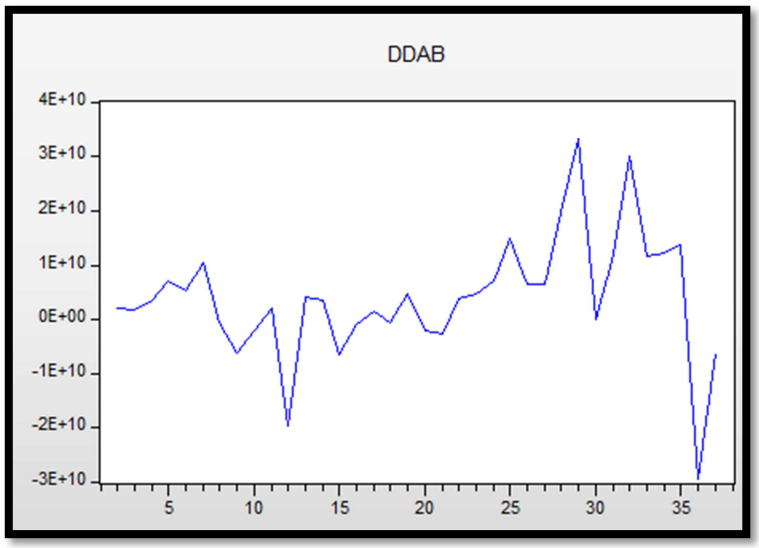

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الجدول (3-4): نتائج اختبار ديكي فولار المطور ADF على السلسة INF

النماذج	عند المستوى			النتيجة	عند الفرق الأول			النتيجة
	T stat	T tab	prob		T stat	T tab	prob	
النموذج الثالث (Ø)،(C)،(β)	2.0558	3.5403	0.5520	غير مستقرة	5.3471	3.5442	0.0006	مستقرة عند I (1)
النمودج الثاني (Ø)،(C)	1.8164	2.9458	0.3668		5.4401	2.9484	0.0001	
النموذج الأول (Ø)	1.2820	1.9503	0.1805		5.5113	1.9506	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات Eviews10

النموذج الثالث:

$$\Delta p_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta = 0 & : \text{فرضية العدم } prob \geq 0.05 \\ H_1: \beta \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمة $prob = 0.5520 > 0.05$؛ وقيمة $t_{cal} = 2.0558$ اقل من قيمة $t_{tab} = 3.5403$ وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى 5% = Ø، أي وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: C = 0 & : \text{فرضية العدم } prob \geq 0.05 \\ H_1: C \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة $prob = 0.3668 > 0.05$؛ وقيمة $t_{cal} = 1.8164$ أقل من قيمة $t_{tab} = 2.9458$ وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى 5% = Ø؛ أي يوجد ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: \phi = 0} & : \text{العدمفرضية } \mathbf{prob} > 0.05 \\ \boldsymbol{H_1: |\phi| < 1} & : \text{الفرضية البديلة } \mathbf{prob < 0.05} \end{cases}$$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة 0.05 < prob = 0.1805؛ و أن قيمة t_{cal}=1.2820 اكبر من قيمة t_{tab}= 1.9503 بالتالي نقبل فرضية العدم اي ان هناك جذر وحدة و منه فان السلسة غير مستقرة عند المستوى وفي هذه الحالة يجب إجراء فوارق على هذه السلسلة وإعادة إجراء الاختبار على السلسلة **DINF**

الشكل(3-7): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية INF

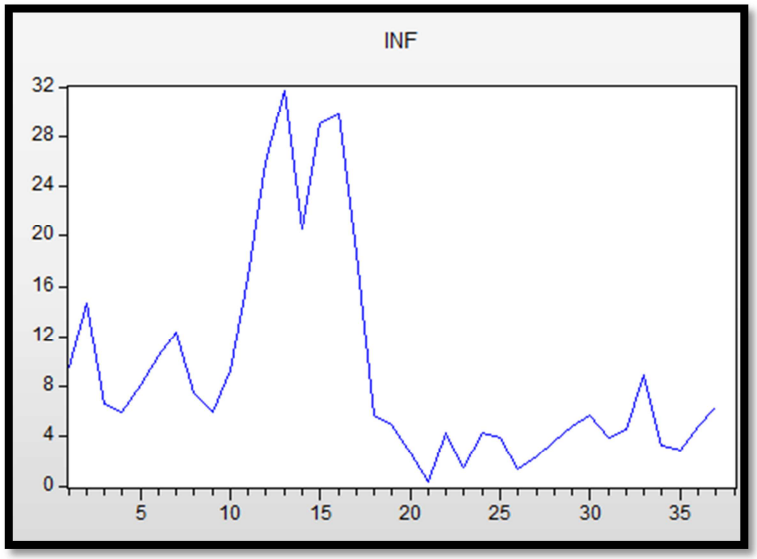

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

و بعد اجراء الفروقات على سلسلة **INF** نجد أن:

<u>النموذج الثالث:</u>

$$\boldsymbol{\Delta p_t = \delta p b_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta p b_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t}$$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: \beta = 0} & : \text{فرضية العدم } \mathbf{prob} > \mathbf{0.05} \\ \boldsymbol{H_1: \beta \neq 0} & : \text{الفرضية البديلة } \mathbf{prob < 0.05} \end{cases}$$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمة0.05 > prob = 0.0006؛ وقيمة t_{cal} = 5.3471 اكبر من قيمة t_{tab}= 3.5442 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى α = %5، أي عدم وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: C = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: C \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة prob = 0,0001 < 0.05؛ وقيمة t_{cal} =5.4401 أكبر من قيمة t_{tab}= 2.9484 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى α = %5؛ أي عدم وجود ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 & : \text{العدمفرضية } prob > 0.05 \\ H_1: |\phi| < 1 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة prob = 0.0000 > 0.05؛ و أن قيمة t_{cal} =5.5113 أقل من قيمة t_{tab}= 1.9506 بالتالي نرفض الفرضية البديلة اي وجود جذر وحدة و منه فان السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (I(1))

الشكل(3-8): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية DINF

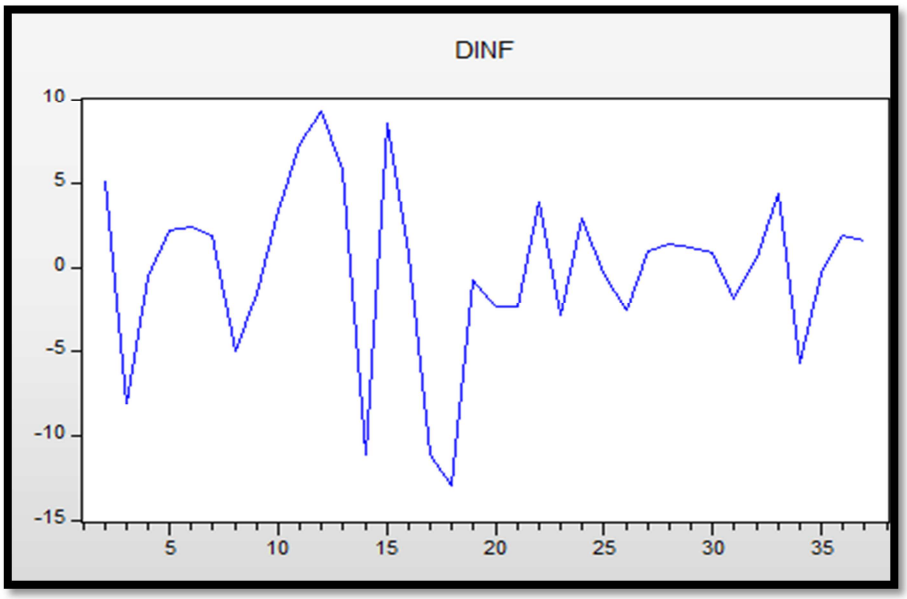

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الجدول(3-5): نتائج اختبار ديكي فولار المطور ADF على السلسة S

النماذج	عند المستوى			النتيجة	عند الفرق الأول			النتيجة
	T stat	T tab	prob		T stat	T tab	Prob	
النموذج الثالث (Ø)،(C)،(β)	1.7874	3.5403	0.6899	غير مستقرة	5.5887	3.5442	0.0003	مستقرة عند (1) I
النمودج الثاني (Ø)،(C)	0.9932	2.9458	0.7453		5.6781	2.9484	0.0000	
النموذج الأول (Ø)	0.1452	1.9503	0.6267		5.6978	1.9506	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات Eviews10

النموذج الثالث:

$$\Delta p_t = \delta p b_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta p b_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta = 0 & : \text{فرضية العدم } prob \geq 0.05 \\ H_1: \beta \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمة$prob = 0.6899 > 0.05$؛ وقيمة $t_{cal} = 1.7874$ اقل من قيمة t_{tab}= 3.5403 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى $\alpha = \%5$، أي وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني:

$$\Delta p b_t = \delta p b_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta p b_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: C = 0 & : \text{فرضية العدم } prob \geq 0.05 \\ H_1: C \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة $prob = 0.7453 > 0.05$؛ وقيمة t_{cal}=0.9932 أقل من قيمة t_{tab}= 2.9458 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى $\alpha = \%5$؛ أي يوجد ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول:

$$\Delta p b_t = \delta p b_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta p b_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 & : \text{العدمفرضية } prob > 0.05 \\ H_1: |\phi| < 1 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة prob = 0.6267 > 0.05؛ و أن قيمة t_{cal}=0.1452 اكبر من قيمة t_{tab}= 1.9503 بالتالي نقبل فرضية العدم اي ان هناك جذر وحدة و منه فان السلسة غير مستقرة عند المستوى وفي هذه الحالة يجب إجراء فوارق على هذه السلسلة وإعادة إجراء الاختبار على السلسلة **DS**

الشكل(3-9): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية S

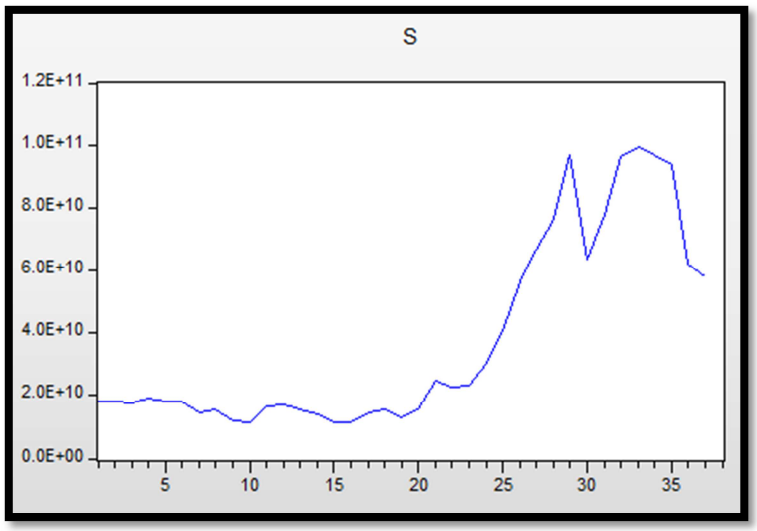

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

وبعد اجراء الفروقات على سلسلة **S** نجد أن:

النموذج الثالث:

$$\Delta p_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$H_0: \beta = 0$: فرضية العدم prob > 0.05

$H_1: \beta \neq 0$: الفرضية البديلة $prob < 0.05$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمة prob = 0.0003 < 0.05؛ وقيمة t_{cal} = 5.5887 أكبر من قيمة t_{tab}= 3.5442 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى α = %5، أي عدم وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$H_0: C = 0$: فرضية العدم prob > 0.05

$H_1: C \neq 0$: الفرضية البديلة $prob < 0.05$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة prob = 0.0000 < 0.05؛ وقيمة t_{cal}=5.6781 أكبر من قيمة t_{tab}= 2.9484 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى α = %5؛ أي عدم وجود ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 & : \text{العدمفرضية } prob > 0.05 \\ H_1: |\phi| < 1 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة prob = 0.0000 < 0.05؛ و أن قيمة t_{cal}=5.6978 أكبر من قيمة t_{tab}= 1.9506 بالتالي نرفض فرضية العدم اي عدم وجود جذر وحدة و منه فان السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (I(1)) .

الشكل (3-10): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية DS

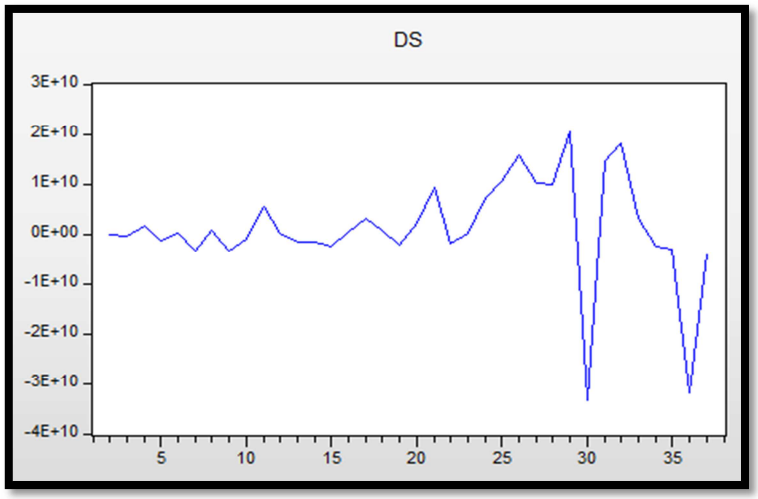

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الجدول(3-6): نتائج اختبار ديكي فولار المطور ADF على السلسة BP

النماذج	عند المستوى			النتيجة	عند الفرق الأول			النتيجة
	T stat	T tab	prob		T stat	T tab	prob	
النموذج الثالث (Ø)،(C)،(β)	1.1259	3.5403	0.9103	غير مستقرة	5.9483	3.5442	0.0001	مستقرة عند I (1)
النمودج الثاني (Ø)،(C)	1.4857	2.9458	0.5293		5.8256	2.9484	0.0000	
النموذج الأول (Ø)	1.5816	1.9503	0.1058		5.8711	1.9506	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات Eviews10

النموذج الثالث:

$$\Delta p_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: \beta \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمة $prob = 0.9103 > 0.05$؛ وقيمة $t_{cal} = 1.1259$ اقل من قيمة t_{tab}= 3.5403 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى 5% = α، أي وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: C = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: C \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة $prob = 0.5293 > 0.05$؛ وقيمة t_{cal} =1.4857 أقل من قيمة t_{tab}= 2.9458 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم عند مستوى 5% = α؛ أي يوجد ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 & : \text{العدمفرضية } prob > 0.05 \\ H_1: |\phi| < 1 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة prob = 0.1058 > 0.05؛ و أن قيمة t_{cal}=1.5816 اكبر من قيمة t_{tab}= 1.9503 بالتالي نقبل فرضية العدم اي ان هناك جذر وحدة و منه فان السلسة غير مستقرة عند المستوى وفي هذه الحالة يجب إجراء فوارق على هذه السلسلة وإعادة إجراء الاختبار على السلسلة **DBP**

الشكل(3-11): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية BP

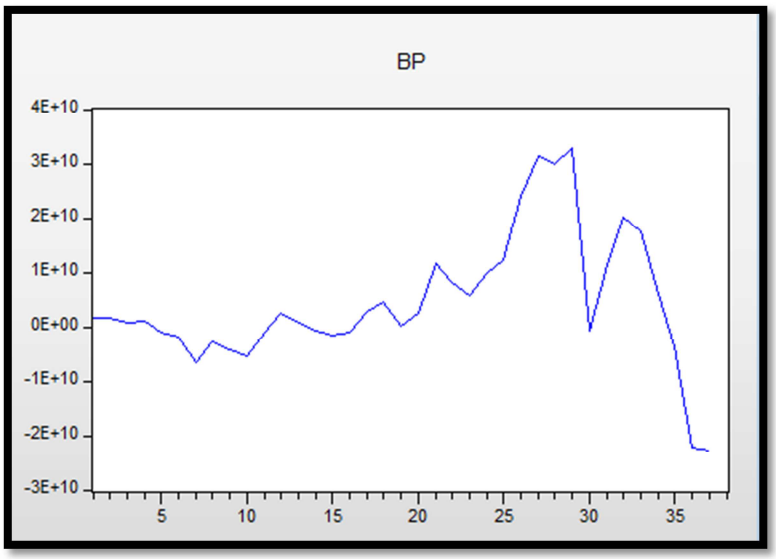

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

وبعد اجراء الفروقات على سلسلة **BP** نجد أن:

النموذج الثالث:

$$\Delta p_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + b_t \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود مركبة الاتجاه العام حسب الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta = 0 & : \text{فرضية العدم } prob > 0.05 \\ H_1: \beta \neq 0 & : \text{الفرضية البديلة } prob < 0.05 \end{cases}$$

ومن الجدول اعلاه نجد ان قيمةprob = 0.0001 < 0.05؛ وقيمة $t_{cal} = 5.9483$ أكبر من قيمة t_{tab}= 3.5442 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى α = %5، أي عدم وجود اتجاه عام. ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الثاني؛

النموذج الثاني:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الثابت حسب الفرضية التالية:

$H_0: C = 0$: فرضية العدم $prob > 0.05$

$H_1: C \neq 0$: الفرضية البديلة $prob < 0.05$

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة prob = 0.0000 < 0.05؛ وقيمة t_{cal}=5.8256 أكبر من قيمة t_{tab}= 2.9484 وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى α = %5؛ أي عدم وجود ثابت ومنه يتم الانتقال لاختبار النموذج الأول؛

النموذج الأول:

$$\Delta pb_t = \delta pb_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta pb_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود جذر وحدة حسب الفرضية التالية:

$H_0: \phi = 0$: العدمفرضية $prob > 0.05$

$H_1: |\phi| < 1$: الفرضية البديلة $prob < 0.05$

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة prob = 0.0000 < 0.05؛ و أن قيمة t_{cal}=5.8711 أكبر من قيمة t_{tab}= 1.9506 بالتالي نرفض فرضية العدم اي عدم وجود جذر وحدة و منه فان السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (I(1))

الشكل(3-12) : التمثيل البياني للسلسلة الزمنية DBP

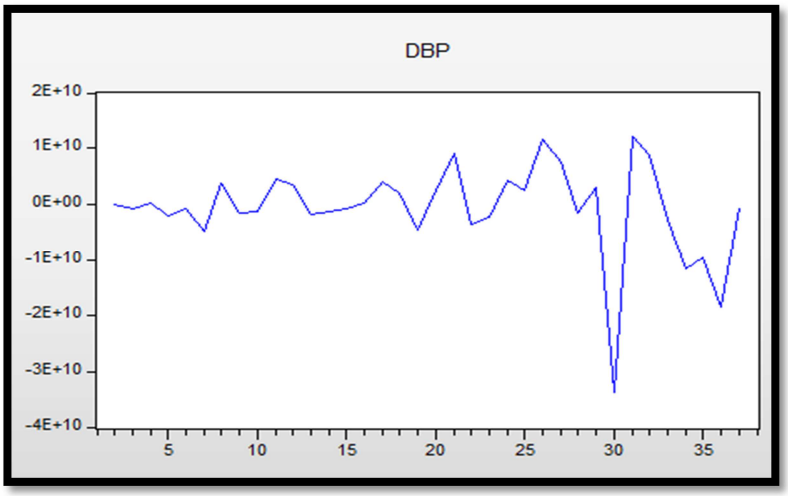

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

المطلب الثاني: اختبار جوهانسن ودرجة التأخير

1- اختبار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR:

لمعرفة درجة تأخير للنموذج نقوم باجراء تقدير (VAR) (انظر الملحق رقم 03)، و من ثم الحصول على درجة التباطؤ كما هو مبين في الجدول رقم (2-1)

الجدول (3-7): اختبار عدد فترات التباطؤ في النموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DPIB DREX DINF DDAB DBP DS
Exogenous variables: C
Date: 05/05/18 Time: 13:35
Sample: 1980 2016
Included observations: 34

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3085.202	NA	3.76e+71	181.8354	182.1048*	181.9273*
1	-3045.502	63.05341*	3.14e+71*	181.6177*	183.5032	182.2608
2	-3017.028	35.17331	6.02e+71	182.0605	185.5621	183.2546

المصدر: اعداد الطالبتين باستخدام برنامج EVIEWS 10 (انظر الملحق رقم 04)

نلاحظ أن اقل قيمة لمعايير Akaike ، Schwarz و Hannan-Quinn وأكبر قيمة لـ Log Likelihood تتحقق عند فترة التباطؤ P=1.

2- اختبار علاقة التكامل المشترك Johannsen:

نجد مما سبق أن السلاسل المدروسة مستقرة عند الفرق الأول (d(1))، وعليه هناك إمكانية وجود شعاع متكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل، باستخدام طريقة جوهانسون للتكامل المشترك (انظر الملحق رقم 05)، نلاحظ من نتائج الاختبار أن وحسب الفرضية

$H_0: r = 0$, $H_1: r > 0$ أن احصائية جوهانسون (244.2022) أكبر من القيمة المجدولة (95.75366) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل وجود على الأقل علاقة تكامل متزامن، ومن ثم نقوم باختبار الفرضية $H_0: r = 1$, $H_1: r > 1$ ، فنجد أن القيمة المحسوبة (130.1073) أكبر من القيمة المجدولة (69.81889) عند مستوى معنوية5% ، وعليه نرفض بالفرضية الصفرية ونقبل وجود علاقتين على الأقل للتكامل المتزامن، ومن ثم اختبار الفرضية.

$H_0: r = 2$, $H_1: r > 2$ فنجد أن القيمة المحسوبة (71.97713) أكبر من القيمة المجدولة (47.85613) عند مستوى معنوية5%، وعليه نقبل الفرضية البديلة اي وجود ثلاث علاقات على الأقل للتكامل المتزامن، اختبار الفرضية $H_0: r = 3$, $H_1: r > 3$ فنجد أن القيمة المحسوبة (19.32580) أقل من القيمة المجدولة

(29.79707) عند مستوى معنوية5%، وعليه نقبل الفرضية الصفرية اي عدم وجود علاقات للتكامل المتزامن وذلك حسب (Trace Statistic)، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازن في المدى الطويل، وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

كما تشير نتائج تحليل جوهانسون للتكامل للمشترك على وجود ثلاث معادلات متكاملة.

❖ **المعادلة الأولى:**

DDAB	DPIB	DINF	DBP	DREX	DS
1.000000	-0.468725	2.86E+08	1.252390	4.13E+08	-0.829163
	(0.04310)	(2.6E+07)	(0.05217)	(3.4E+07)	(0.07241)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **برنامج EVIEWS 10**

تبين أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي وكل من الناتج الداخلي الخام و الادخار، فيما أنه توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والتضخم وميزان المدفوعات وسعر الصرف.

❖ **المعادلة الثانية :**

DDAB	DPIB	DINF	DBP	DREX	DS
1.000000	0.000000	5.67E+08	1.723199	7.99E+08	-1.523084
		(2.1E+07)	(0.02973)	(2.3E+07)	(0.02174)
0.000000	1.000000	5.99E+08	1.004447	8.24E+08	-1.480444
		(3.7E+07)	(0.05116)	(3.9E+07)	(0.03743)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **برنامج EVIEWS 10**

تبين أن هناك علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام وكل من التضخم وميزان المدفوعات وسعر الصرف، فيما توجد علاقة عكسية مع الادخار.

❖ **المعادلة الثالثة:**

DDAB	DPIB	DINF	DBP	DREX	DS
1.000000	0.000000	0.000000	1.232370	55574786	-2.542466
			(0.18488)	(1.2E+08)	(0.12631)
0.000000	1.000000	0.000000	0.485967	38020079	-2.557254
			(0.17779)	(1.2E+08)	(0.12147)
0.000000	0.000000	1.000000	8.66E-10	1.311735	1.80E-09
			(3.4E-10)	(0.23025)	(2.3E-10)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **برنامج EVIEWS 10**

تظهر هذه المعادلة علاقة الطردية بين التضخم وكل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف و الادخار.

ومن خلال الاختبارات السابقة نجد أن السلاسل المدروسة مستقرة بعد إجرائنا الفروقات من الدرجة الأولى، أي أنها متكامل من الدرجة (1)d، وبما أن درجة تأخير المسار VAR هي P = 1 نستنتج أنه يمكننا تقدير النموذج باستعمال نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM.

3- تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM:

الجدول رقم(3-8): تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/05/18 Time: 13:53
Sample (adjusted): 1983 2016
Included observations: 34 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
DPIB(-1)	1.000000
DREX(-1)	-3.18E+08 (7.1E+07) [-4.45083]
DS(-1)	0.346880 (0.13929) [2.49039]
DINF(-1)	-2.06E+08 (5.9E+07) [-3.47868]
DDAB(-1)	-1.337245 (0.06894) [-19.4246]
DBP(-1)	-1.588519 (0.13296) [-11.9473]
C	1.21E+09

Error Correction:	D(DPIB)	D(DREX)	D(DS)	D(DINF)	D(DDAB)	D(DBP)
CointEq1	3.908140 (1.64745) [2.37224]	2.23E-10 (5.3E-10) [0.41999]	2.766459 (1.11017) [2.49192]	8.95E-10 (5.5E-10) [1.62099]	1.231216 (1.21735) [1.01139]	2.826864 (0.75301) [3.75409]
D(DPIB(-1))	-9.911592 (5.33095) [-1.85925]	1.94E-09 (1.7E-09) [1.12885]	-5.290328 (3.59239) [-1.47265]	8.49E-10 (1.8E-09) [0.47547]	-7.715559 (3.93919) [-1.95867]	-1.991844 (2.43665) [-0.81745]
D(DREX(-1))	1.12E+09 (1.3E+09) [0.84470]	0.031773 (0.42845) [0.07416]	8.06E+08 (9.0E+08) [0.89984]	-0.291511 (0.44526) [-0.65469]	-29920914 (9.8E+08) [-0.03047]	1.10E+09 (6.1E+08) [1.81619]
D(DS(-1))	-0.728967 (1.44681) [0.50386]	2.20E-10 (4.7E-10) [0.47220]	-1.269428 (0.97496) [1.30202]	9.18E-10 (4.8E-10) [1.89328]	0.364950 (1.06908) [0.34137]	-1.228885 (0.66130) [1.86820]
D(DINF(-1))	30357400 (4.9E+08) [0.06174]	0.143942 (0.15853) [0.90799]	23158242 (3.3E+08) [0.06989]	-0.211333 (0.16475) [-1.28276]	16161528 (3.6E+08) [0.04448]	32264567 (2.2E+08) [0.14357]
D(DDAB(-1))	10.11642 (5.48563) [1.84417]	-1.75E-09 (1.8E-09) [-0.98923]	5.830047 (3.69662) [1.57713]	-1.27E-09 (1.8E-09) [-0.68863]	7.085799 (4.05348) [1.74808]	2.846972 (2.50734) [1.13545]
D(DBP(-1))	10.02500 (5.19807) [1.92860]	-1.99E-09 (1.7E-09) [-1.18602]	6.088714 (3.50285) [1.73822]	-1.39E-09 (1.7E-09) [-0.79925]	6.979342 (3.84100) [1.81706]	2.978770 (2.37591) [1.25374]
C	-1.30E+09 (3.1E+09) [-0.41245]	0.600491 (1.01496) [0.59164]	-8.18E+08 (2.1E+09) [-0.38567]	0.607876 (1.05479) [0.57630]	-8.57E+08 (2.3E+09) [-0.36860]	-4.43E+08 (1.4E+09) [-0.30775]
R-squared	0.458772	0.259030	0.496919	0.368063	0.325231	0.633728
Adj. R-squared	0.313057	0.059538	0.361474	0.197927	0.143562	0.535116
Sum sq. resids	8.47E+21	880.3004	3.85E+21	950.7444	4.62E+21	1.77E+21
S.E. equation	1.80E+10	5.818738	1.22E+10	6.047073	1.33E+10	8.25E+09
F-statistic	3.148415	1.298448	3.668792	2.163339	1.790243	6.426490
Log likelihood	-846.6360	-103.5603	-833.2158	-104.8690	-836.3492	-820.0172
Akaike AIC	50.27271	6.562368	49.48328	6.639350	49.66760	48.70689
Schwarz SC	50.63186	6.921512	49.84243	6.998404	50.02674	49.06604
Mean dependent	-2.26E+08	0.249272	-1.07E+08	0.286031	-2.33E+08	7090463.
S.D. dependent	2.18E+10	6.000095	1.52E+10	6.752089	1.44E+10	1.21E+10

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.59E+78
Determinant resid covariance	3.18E+77
Log likelihood	-3323.212
Akaike information criterion	198.6595
Schwarz criterion	201.0837
Number of coefficients	54

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **برنامج EVIEWS 10**

2-1 .تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ في الأجل الطويل: من خلال تقدير المعادلة المكونة لنموذج شعاع تصحيح الخطأ في الأجل الطويل نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ موجب (انظر الملحق رقم 06)، وبالتالي فالشرط اللازم غير محقق أي أن المتغيرات لا تتجه نحو التوازن في المدى الطويل و منه لا يمكن تقدير نماذج تصحيح الخطأ على هذه الدارسة.

وعليه نقوم بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR للمعادلتين DPIB وDREX

1-3 . معادلة التنمية الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام DPIB):

سيتم تحليل معنوية وإشارة المعلمات، كما يتم التركيز على طبيعة العلاقة التي تربط الناتج الداخلي الخام بالمتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي VAR(1)، من خلال مختلف المعادلة المقدرة والمكونة للنموذج، ومحاولة قدر الإمكان الجمع بين ما تمليه النظرية الاقتصادية وما تفرضه المبادئ القياسية (انظر الملحق رقم07).

❖ **معادلة DPIB:**

DPIB = C(1)*DPIB(-1) + C(2)*DREX(-1) + C(3)*DS(-1) + C(4)*DINF(-1) + C(5)*DBP(-1) + C(6)*DDAB(-1) + C(7)

*DPIB(-1) –10.21248DPIB= 4.19E+08*DREX(-1) -0.332728*DS(-1) -10.31673*DDAB(-1)

-8.923228*DBP(-1) + 67790029*DINF(-1) + 4.60E+09

R^2 = 0.1980 F.state=1.1525 T.state= SSR= 6.79E+21 N=35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **برنامج EVIEWS 10**

من خلال المعادلة نلاحظ أن:

– الناتج الداخلي الخام يكتب بدلالة قيمته المؤخرة، إضافة إلى المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي VAR(1)؛

– عدم معنوية المعلمات مجتمعة وذلك من خلال اختبار فيشر F_{stat}=1.1525 <F_{tab}=2.34، عند مستوى معنوية α = %5 ؛

– نسبة تفسير المعادلة للمتغيرات السابقة تعتبر متوسطة لأن ^{2}=19.80% ، فمتغيرات التنمية الاقتصادية لا تفسرها فقط متغيرات الدراسة بل تفسرها أيضا متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج بنسبة80.20%؛

– قيمة الثابت موجبة، وايجابية العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي بقيمته المؤخرة بفترة، حيث كلما ارتفعت التنمية الاقتصادية للفترة السابقة بوحدة واحدة ارتفعت التنمية الاقتصادية للفترة الحالية بـ 4%، وهذا ما يمكن تفسره بأن التنمية الاقتصادية في الفترة الحالية متعلق بالتغير في التنمية الاقتصادية للفترات السابقة؛

– التأخير الأول لسعر الصرف(DREX) له علاقة عكسية مع التنمية الاقتصادية (DPIB) وهذا من خلال المعامل السالب؛ وقيمة prob=0.61>0.05 أي أن المعلمة ليست معنوية وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

– التأخير الأول للادخار (DS) له علاقة عكسية مع التنمية الاقتصادية (DPIB) وهذا من خلال المعامل السالب؛ وقيمة prob=0.81>0.05 أي أن المعلمة ليست معنوية وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

– التأخير الأول للتضخم (DINF) له علاقة طردية مع التنمية الاقتصادية (DPIB) وهذا من خلال المعامل الموجب؛ وقيمة prob=0.89>0.05 أي أن المعلمة ليست معنوية وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

– التأخير الأول لميزان المدفوعات (DBP) له علاقة عكسية مع التنمية الاقتصادية (DPIB) وهذا من خلال المعامل السالب؛ وقيمة prob=0.02<0.05 أي أن المعلمة معنوية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

– التأخير الأول للانفاق الحكومي (DDAB) له علاقة عكسية مع التنمية الاقتصادية (DPIB) وهذا من خلال المعامل السالب؛ وقيمة prob=0.01<0.05 أي أن المعلمة معنوية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، (انظر الملحق رقم 08)

1.1.4.اختبار استقرار النموذج:

للتأكد من استقرار نموذج الانحدار الذاتي VAR، يتم الاعتماد على برنامج EVIEWS 10، حيث يظهر الشكل التالي:

الشكل(3-13): دراسة استقرارية نموذج VAR للمعادلة DPIB

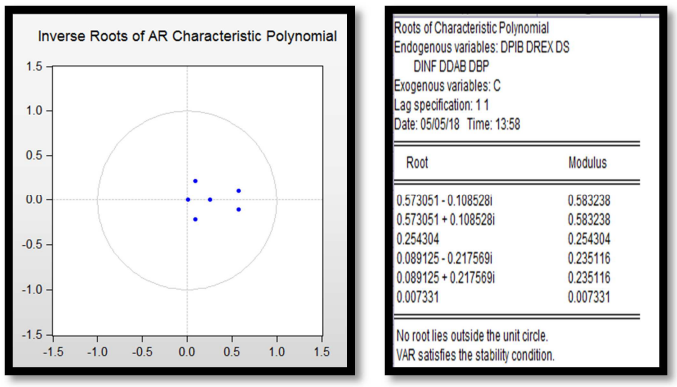

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **برنامج EVIEWS 10**

يتبين من خلال الشكل 3-13 أن مقلوب الجذور الأحادية تقع داخل دائرة الوحدة، كما أن كل الجذور العكسية "inverse roots" لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذّاتي هي ذات قيمة تقل عن

الواحد الصحيح، وبالتّالي فإن النّموذج VAR(1) المقدّر يحقّق شرط الاستقرار(VAR stability).

4-1-2- تحليل ديناميكية النموذج المقدر

من خلال هذا المبحث تتم دراسة علاقات السببية بين متغيرات السلاسل المدروس، وذلك عن طريق تحليل ديناميكيّة النّموذج VAR(1) المقدر بدراسة علاقة السببية حسب مفهوم Granger بين هذه المتغيرات وكذا تحديد اتجاه هذه العلاقات.

4-1-3- دراسة علاقة السببية

إن دراسة علاقة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة، حيث يتم فيها مقارنة Prob كل علاقة سببية مع مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، فإذا كان Prob أكبر من مستوى المعنوية فإن فرضية العدم محققة وإذا كان العكس فإن الفرضية البديلة محققة، ومن خلال الاختبار القياسي تم التوصل للنتائج الآتية:

الجدول رقم (3-9): علاقة السببية للنموذج VAR للمعادلة DPIB

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/05/18 Time: 14:01
Sample: 1980 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDAB does not Granger Cause DBP	35	5.65033	0.0236
DBP does not Granger Cause DDAB		0.22819	0.6361
DINF does not Granger Cause DBP	35	0.00890	0.9254
DBP does not Granger Cause DINF		0.34667	0.5601
DPIB does not Granger Cause DBP	35	4.86854	0.0346
DBP does not Granger Cause DPIB		0.21115	0.6490
DREX does not Granger Cause DBP	35	1.07592	0.3074
DBP does not Granger Cause DREX		0.32635	0.5718
DS does not Granger Cause DBP	35	7.32057	0.0108
DBP does not Granger Cause DS		1.33263	0.2569
DINF does not Granger Cause DDAB	35	0.02469	0.8761
DDAB does not Granger Cause DINF		0.05585	0.8147
DPIB does not Granger Cause DDAB	35	0.39401	0.5347
DDAB does not Granger Cause DPIB		0.56089	0.4594
DREX does not Granger Cause DDAB	35	0.04130	0.8402
DDAB does not Granger Cause DREX		2.74983	0.1070
DS does not Granger Cause DDAB	35	0.41241	0.5253
DDAB does not Granger Cause DS		1.21580	0.2784
DPIB does not Granger Cause DINF	35	0.01512	0.9029
DINF does not Granger Cause DPIB		0.00090	0.9763
DREX does not Granger Cause DINF	35	0.83240	0.3684
DINF does not Granger Cause DREX		0.00256	0.9599
DS does not Granger Cause DINF	35	0.28625	0.5963
DINF does not Granger Cause DS		0.00048	0.9826
DREX does not Granger Cause DPIB	35	0.02766	0.8690
DPIB does not Granger Cause DREX		0.37803	0.5430
DS does not Granger Cause DPIB	35	0.05956	0.8087
DPIB does not Granger Cause DS		0.39643	0.5334
DS does not Granger Cause DREX	35	0.00285	0.9578
DREX does not Granger Cause DS		0.00015	0.9904

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **برنامج EVIEWS 10**

يوضح الجدول (3-9) أن كل العلاقات تحقق فرضية العدم (Prob أكبر من مستوى المعنوية)، ما عدا العلاقات الثلاث التالية:

1- علاقة السببية بين (DPIB) و(DBP): وذلك استنادا على فرضيتين هما:

- **الفرضية الأولى:** DBP لا تسبب DPIB ، وبما أن Prob = 0.64 > 0.05 ومنه ففرضية العدم محققة، لذلك DBP لا تسبب DPIB؛

- **الفرضية الثانية:** DPIB لا تسبب DBP، حيث Prob = 0.0346 < 0.05 ومنه ففرضية العدم غير محققة أي DPIB تسبب DBP؛

2- علاقة السببية (DBP) و(DS): وذلك استنادا على فرضيتين هما:

- **الفرضية الأولى:** DBP لا تسبب DS، وبما أن Prob = 0.2569 > 0.05 ومنه ففرضية العدم محققة، لذلك فان DBP لا تسبب DS؛

- **الفرضية الثانية:** DS لا تسبب DBP، وبما أن Prob = 0.0108 < 0.05 ومنه ففرضية العدم غير محققة، لذلك تتحقق الفرضية البديلة DS تسبب DBP؛

3- علاقة السببية (DBP) و(DDAB): وذلك استنادا على فرضيتين هما:

- **الفرضية الأولى:** DBP لا تسبب DDAB، وبما أن Prob = 0.6361 > 0.05 ومنه ففرضية العدم محققة، لذلك فان DBP لا تسبب DDAB؛

- **الفرضية الثانية:** DDAB لا تسبب DBP، وبما أن Prob = 0.0236 < 0.05 ومنه ففرضية العدم غير محققة، لذلك تتحقق الفرضية البديلة DDAB تسبب DBP.

4-1-4-نتائج تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية:

من المفيد تفحص تأثير صدمة مفاجئة في متغيرات النموذج من خلال تحليل دالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين لإعطاء تصورا أكثر وضوحا للعلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

أ- تحليل نتائج التباين Variance decomposition

يعكس تحليل التباين اهمية المتغيرات العشوائية في النموذج، حيث يظهر الاختبار الكمي تأثير المتغيرات المستقلة على التنمية الاقتصادية و المعبر عنها في دراستنا هذه بالناتج الداخلي الخام. يبين تحليل التباين حجم التغير في المتغير في الفترة الزمنية (t) نتيجة لصدمة في المتغير نفسه أو المتغيرات الأخرى.يبين الجدول(3-10) أن متغير الناتج الداخلي الخام يفسر 100% من مكونات التباين في الفترة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه. ويأخذ بعد ذلك بالتراجع التدريجي ليصل الى 80.32% بعد مرور عشر فترات. في حين أن التغير في سعر الصرف يفسر 0.16% بعد مرور عشر فترات.

الجدول رقم (3-10): تحليل نتائج تباين النموذج

Variance Decomposition of DPIB:

Period	S.E.	DPIB	DREX
1	1.56E+10	100.0000	0.000000
2	1.70E+10	83.52427	0.002689
3	1.73E+10	81.11454	0.069638
4	1.74E+10	80.63170	0.107219
5	1.74E+10	80.45126	0.129383
6	1.74E+10	80.37376	0.144281
7	1.74E+10	80.34287	0.153141
8	1.74E+10	80.33128	0.157620
9	1.74E+10	80.32707	0.159616
10	1.74E+10	80.32559	0.160426

Variance Decomposition of DREX:

Period	S.E.	DPIB	DREX
1	4.952734	56.97542	43.02458
2	5.478371	47.82469	41.11385
3	5.691546	44.34198	40.19868
4	5.763281	43.30690	40.07476
5	5.787473	42.98441	40.08032
6	5.796005	42.88168	40.08844
7	5.799017	42.84999	40.09131
8	5.800052	42.84070	40.09182
9	5.800396	42.83811	40.09166
10	5.800508	42.83743	40.09145

Cholesky Ordering: DPIB DREX DS DINF DDAB DBP

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **برنامج EVIEWS 10**

بـ–دراسة دوال الاستجابة The impulse Function:

يصعب تفسير المرونة الناتجة عن نموذج VAR، حيث يمكن النظر إلى المرونة بأنها استجابة المتغيرات في الأجل الطويل وتتجاهل في المدى القصير. و يظهر هنا دور دالة الاستجابة وتحليل التباين لتتبع التفاعل بين المتغيرات. و لما كانت المتغيرات مستقرة و متكاملة ، فان المتغيرات تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة، وان أي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة ستعمل على التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة ثم تعود المتغيران إلى التوازن شريطة عدم حدوث اي صدمة أخرى في نفس الوقت.

تواجه دالة الاستجابة الفورية مشكلة ترتيب المتغيرات الداخلة في النموذج.

فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسياسة اقتصادية معينة (أول لسبب آخر) فان دالة الاستجابة تقيس تأثير ذلك على القيمة الحالية و المستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى، هذا في حالة افتراض عدم وجود ترابط بين المتغيرات العشوائية، ولكن في حالة افتراض عدم وجود ترابط بين المتغيرات العشوائية، و لكن في حالة وجود ترابط بين المتغيرات العشوائية، فهذا يعني أنهما مشتركان في قيمة غير معرفة أو محددة، و يعود ذلك إلى المتغير الذي يعود يأتي أولا في نموذج (VAR).

والشكل الموضح أسفله يبين تأثير الصدمات بين الناتج الداخلي الخام و سعر الصرف.

الشكل رقم (3-14): تأثير الصدمات بين الناتج الداخلي الخام و سعر الصرف.

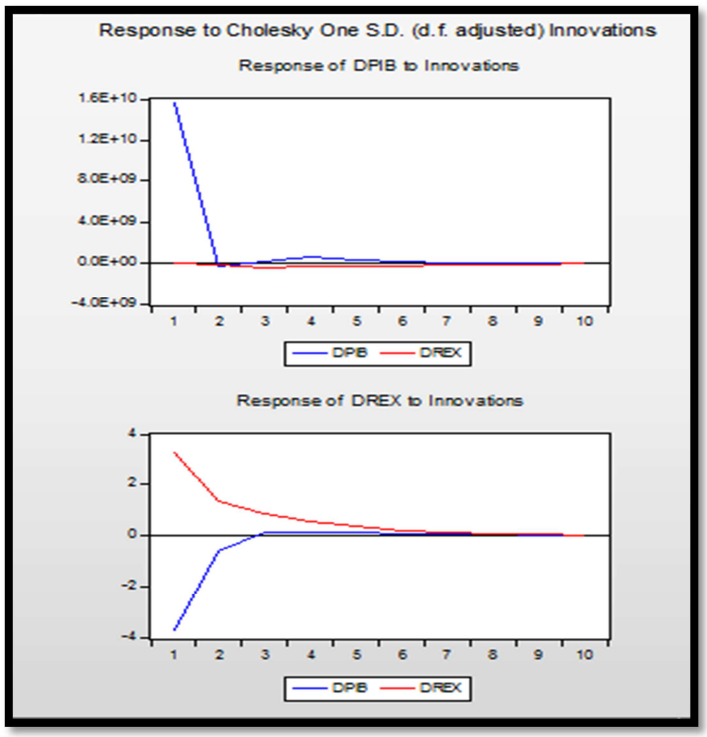

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS 10**

يوضح الشكل السابق استجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه و المتغيرات المستقلة الاخرى. وتشير تلك النتيجة على التأثير السلبي لمتغير سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام، أما استجابة متغير سعر الصرف لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في متغير الناتج الداخلي الخام يكون عكسيا، وأن اتجاه العلاقة السببية من متغير سعر الصرف الى متغير الناتج الداخلي الخام.

2.4. معادلة سعر الصرف (DREX):

سيتم تحليل معنوية وإشارة المعلمات، كما يتم التركيز على طبيعة العلاقة التي تربط سعر الصرف بالمتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي VAR(2)، من خلال مختلف المعادلة المقدرة والمكونة للنموذج، ومحاولة قدر الإمكان الجمع بين ما تمليه النظرية الاقتصادية وما تفرضه المبادئ القياسية (انظر الملحق رقم09).

❖ **معادلة DREX:**

```
DREX = C(1)*DREX(-1) + C(2)*DINF(-1) + C(3)*DDAB(-1) + C(4)*DBP(-1) + C(5)*DS(-1) + C(6)
```

DREX=0.656063*DREX(-1) -0.011607*DINF -2.20E-10*DDAB(-1)

–2.14E-11*DBP(-1) +5.65E-11*DS(-1) -0.354723

R^2 = 0.211989 F.state=1.560304 T.state= SSR= 743.5044 N=35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS 10**

من خلال المعادلة نلاحظ أن:

– سعر الصرف الخام يكتب بدلالة قيمته المؤخرة، إضافة إلى المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي VAR(2)؛

– عدم معنوية المعلمات مجتمعة وذلك من خلال اختبار فيشر F_{stat}=1.560304 <F_{tab}=2.34، عند مستوى معنوية $\alpha = \%5$ ؛

– نسبة تفسير المعادلة للمتغيرات السابقة تعتبر متوسطة لأن ^{2}=21.19% ، فمتغيرات التنمية الاقتصادية لا تفسرها فقط متغيرات الدراسة بل تفسرها أيضا متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج بنسبة78.81%؛

– قيمة الثابت سالبة، وسلبية العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي بقيمته المؤخرة بفترة، حيث كلما ارتفعت التنمية الاقتصادية للفترة السابقة بوحدة واحدة انخفضت التنمية الاقتصادية للفترة الحالية ب 0.03%، وهذا ما يمكن تفسره بأن التنمية الاقتصادية في الفترة الحالية متعلق بالتغير في التنمية الاقتصادية للفترات السابقة؛

– التأخير الأول للادخار (DS) له علاقة طردية مع سعر الصرف (DREX) وهذا من خلال المعامل الموجب؛ وقيمة prob=0.001<0.05 أي أن المعلمة معنوية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

– التأخير الأول للتضخم (DINF) له علاقة عكسية مع سعر الصرف (DREX) وهذا من خلال المعامل السالب؛ وقيمة prob=0.94>0.05 أي أن المعلمة ليست معنوية وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

– التأخير الأول لميزان المدفوعات (DBP) له علاقة عكسية مع سعر الصرف (DREX) وهذا من خلال المعامل السالب؛ وقيمة prob=0.96>0.05 أي أن المعلمة غيرمعنوية وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

– التأخير الأول للانفاق الحكومي (DDAB) له علاقة عكسية مع التنمية الاقتصادية (DPIB) وهذا من خلال المعامل السالب؛ وقيمة prob=0.34>0.05 أي أن المعلمة غير معنوية وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، (انظر الملحق رقم 10).

4-2-1-اختبار استقرار النموذج:

للتأكد من استقرار نموذج الانحدار الذاتي VAR ، يتم الاعتماد على برنامج EVIEWS 10 ، حيث يظهر الشكل التالي :

الشكل رقم (3-15): استقرار نموذج الانحدار الذاتي VAR

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DREX DINF DDAB DBP DS
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 05/06/18 Time: 14:28

Root	Modulus
0.455696 - 0.138143i	0.476174
0.455696 + 0.138143i	0.476174
0.167587 - 0.020195i	0.168800
0.167587 + 0.020195i	0.168800
0.006045	0.006045

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

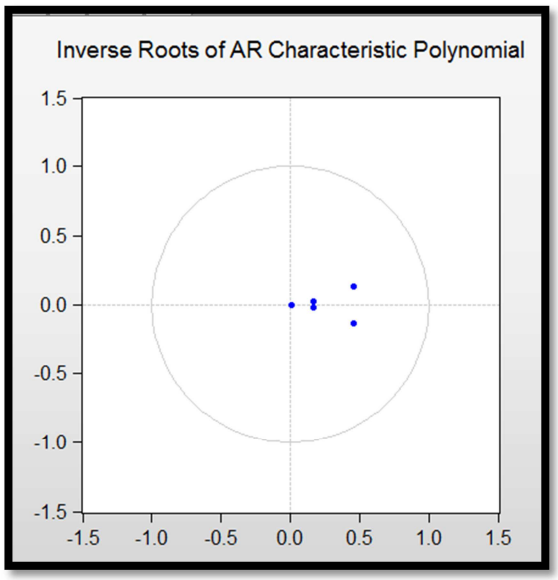

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS 10**

يتبين من خلال الشكل أن مقلوب الجذور الأحادية تقع داخل دائرة الوحدة، كما أن كل الجذور العكسية "inverse roots" لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذّاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، وبالتالّي فإن النّموذج VAR(1) المقدّر يحقّق شرط الاستقرار(VAR stability).

4-2-2-تحليل ديناميكية النموذج المقدر

من خلال هذا المبحث تتم دراسة علاقات السببية بين متغيرات السلاسل المدروس، وذلك عن طريق تحليل ديناميكيّة النّموذج VAR(1) المقدر بدراسة علاقة السببية حسب مفهوم Granger بين هذه المتغيرات وكذا تحديد اتجاه هذه العلاقات.

4-2-3-دراسة علاقة السببية

إن دراسة علاقة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة، حيث يتم فيها مقارنة Prob كل علاقة سببية مع مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، فإذا كان Prob

أكبر من مستوى المعنوية فإن فرضية العدم محققة وإذا كان العكس فإن الفرضية البديلة محققة، ومن خلال الاختبار القياسي تم التوصل للنتائج الآتية:

الجدول رقم (3-11): دراسة علاقة السببية بين متغيرات نموذج المعادلة DREX

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/06/18 Time: 14:33
Sample: 1980 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DINF does not Granger Cause DREX	35	0.00256	0.9599
DREX does not Granger Cause DINF		0.83240	0.3684
DDAB does not Granger Cause DREX	35	2.74983	0.1070
DREX does not Granger Cause DDAB		0.04130	0.8402
DBP does not Granger Cause DREX	35	0.32635	0.5718
DREX does not Granger Cause DBP		1.07592	0.3074
DS does not Granger Cause DREX	35	0.00285	0.9578
DREX does not Granger Cause DS		0.00015	0.9904
DDAB does not Granger Cause DINF	35	0.05585	0.8147
DINF does not Granger Cause DDAB		0.02469	0.8761
DBP does not Granger Cause DINF	35	0.34667	0.5601
DINF does not Granger Cause DBP		0.00890	0.9254
DS does not Granger Cause DINF	35	0.28625	0.5963
DINF does not Granger Cause DS		0.00048	0.9826
DBP does not Granger Cause DDAB	35	0.22819	0.6361
DDAB does not Granger Cause DBP		5.65033	0.0236
DS does not Granger Cause DDAB	35	0.41241	0.5253
DDAB does not Granger Cause DS		1.21580	0.2784
DS does not Granger Cause DBP	35	7.32057	0.0108
DBP does not Granger Cause DS		1.33263	0.2569

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS 10**

يوضح الشكل أن كل العلاقات تحقق فرضية العدم (Prob أكبر من مستوى المعنوية)، ما عدا العلاقة التالية:

1- علاقة السببية بين (DS) و(DBP): وذلك استنادا على فرضيتين هما:

- **الفرضية الأولى:** DBP لا تسبب DS ، وبما أن Prob = 0.25 > 0.05 ومنه ففرضية العدم محققة، لذلك السلسلة DBP لا تسبب في السلسلة DPIB؛

- **الفرضية الثانية:** DS لا تسبب DBP، حيث Prob = 0.0108 < 0.05 ومنه ففرضية العدم غير محققة أي السلسلة DPIB تسبب في السلسلة DBP.

الخلاصة:

لقد هدفت الدراسة في هذا الفصل التطبيقي الى محاولة التعرف على أثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا بعدما تعرضنا للدراسة النظرية لتطور سعر الصرف ولوضعية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد خرجنا من دراسة حالة الجزائر بتحديد لبعض المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها من الممكن أن نعتمد عليها في تفسير أثر سعر الصرف على التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه المتغيرات في: سعر الصرف الحقيقي، التصخم، ميزان المدفوعات، الانفاق الحكومي، الادخار، وقد اعتبرنا كل هذه المتغيرات متغيرات مستقلة ومفسرة بمتغير تابع وحيد وهو الناتج الداخلي الخام، وتم عرض في المبحث الاول من هذا الفصل الجانب النظري لنماذج شعاع الانحدار الذاتي و نماذج تصحيح الخطأ وهذا حسب احتياج الدراسة لها، و بعدها تم تقدير النماذج باستخدام برنامج EVIEWS10 بالاعتماد على نماذج شعاع تصحيح الخطأ VECM ونماذج الانحدار الذاتي VAR، وقد توصلت الدراسة الى نتائج لا تتوافق مع الدراسة النظرية في الفصلين السابقين، حيث هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والتنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية وذلك راجع لطول فترة الدراسة و الازمات الاقتصادية التي حدثت اثناءها.

ومنه فسعر الصرف و حسب مما سبق و نتائج الدارسة فانه لا يوثر على التنمية الاقتصادية ايجابا، انما هناك علاقة ذات اتجاه سلبي من سعر الصرف الى التنمية الاقتصادية.

خاتمة عامة

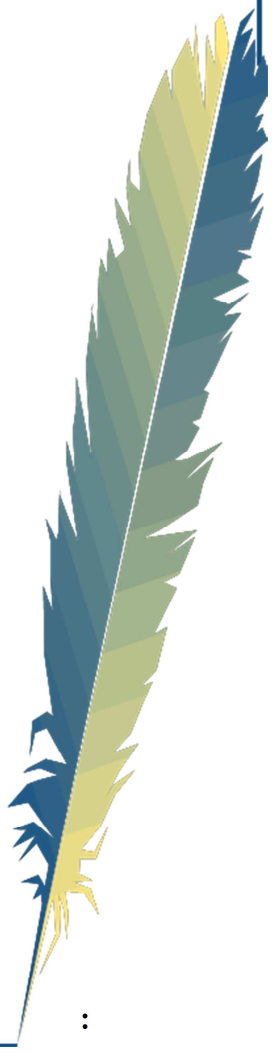

:

خاتمة العامة:

تمثل هدف هذه الدراسة في معرفة أثر سعر الصرف على التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال ثلاث فصول مترابطة فيما بينها، وتماشيا مع طبيعة الموضوع، تم التطرق في الفصل الأول الى سعر الصرف الذي يلعب دورا هاما في ربط الاقتصاد العالمي، فهو بمثابة أداة ربط بين قيمة السلع والخدمات والأصول والأسعار في السوق المحلية، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف و كيفية تحديده، وأهم العوامل و المتغيرات المؤثرة فيه وعليه، ثم الوقوف على أهم الوقائع التي شهدتها الجزائر على خلفية تطور سعر الصرف والتغيرات المصاحبة له بدأ من مرحلة تكافئ عملة بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب، إلى تحديد قيمة الدينار بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي و الاعتماد على نظام الصرف الثابت، والتي تميزت بالتدخل الكبير للدولة في الستينات و السبعينات و حتى منتصف الثمانينات ،ومن ثم تعديل الدينار تحت نظام الترجيح نتيجة حدوث أزمة حقيقية في النفط، ومع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات دخلت الجزائر مرحلة الانزلاق التدريجي لخفض قيمة الدينار الجزائري.

وفي الفصل الثاني درست فيه التنمية الاقتصادية عامة وفي الجزائر خاصة، فالتنمية تقدم المجتمعات عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل و رفع مستويات الإنتاج أفضل وإنماء المهارات و الطاقات البشرية، حيث تجسد العلاقة بين النقد والتنمية وسعر الصرف والتصفيات المختلفة له، حيث تتوقف التنمية الاقتصادية إلى حد كبير على مدى التغلب على مشكلة التمويل أي مدى توفير الدولة للموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وتتمثل هذه الموارد في رأس المال وذلك حسب النظريات المختلفة للتنمية والنمو التي سبق و ان ذكرت، كما تقسم هذه المصادر إلى قسمين: أولا المدخرات المحلية وتشمل مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال ثم القطاع الحكومي وثانيا المصادر الأجنبية على اختلاف أنواعها، كما أنها توجد علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية و مستوى التمويل الخارجي فكلما كان مستوى الادخار المحلي ضئيلا بالقياس إلى مستويات المطلوبة. وأخيرا تم التطرق إلى استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) التي تمثلت في جملة من المخططات التنموية لدعم اقتصاد الجزائر وإنعاشه.

أما الفصل الثالث وهو الجزء التطبيقي من الدراسة تم فيه دراسة الموضوع قياسيا و اقتصاديا لتحديد أثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك للفترة 1980-2016، وتم التركيز على بعض متغيرات الاقتصادية التي تخدم الموضوع وتفسر التنمية الاقتصادية. من خلال استعمال طرق قياسية، وبالتالي فتذبذب أسعار الصرف بين ارتفاع وانخفاض شديد أصبح ناقوس خطر يدق أبواب اقتصاد الجزائر الذّي يعتبر اقتصاد ريعي من الدرجة الأولى، وذلك باعتباره مصدرا للتمويل، ما جعل هذا الاقتصاد يتأثر كثيرا بجملة التقلبات التّي مست أسعار الصرف، ويتضح ذلك من خلال تأثر المتغيرات الاقتصادية التّي تخص الاستقرار الاقتصادي الجزائري التي كانت من بينها ميزان المدفوعات، والتضخم، والانفاق الحكومي والادخار.

أولا: اختبار الفرضيات ونتائج الدراسة

أ: اختبار الفرضيات

لقد تم وضع مجموعة من الفرضيات التّي سبق ذكرها في المقدمة، وبعد اختبارها تم التوصل إلى ما يلي:

- **بالنسبة للفرضية الرئيسية :** حسب الدراسة التطبيقية، تبين أن هناك علاقة عكسية بين متغير سعر الصرف ومتغير التنمية الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام)، وعليه فان سعر الصرف في الجزائر حسب ما توصلت عليه هذه الدراسة يؤثرا سلبا على التنمية الاقتصادية و هذا مايتنافى مع النظرية الاقتصادية وذلك راجع للازمات الاقتصادية خلال فترة الدراسة و تذبذب أسعار البترول في السنوات الخمس الأخير،ومنه فان هذه الفرضية لم يتم اثبات هذه الفرضية.
- **اما بالنسبة للفرضيات الفرعية :**

1. حسب ماتم التطرق اليه تبين ان هناك علاقة طردية بين التضخم و سعر الصرف و هذا يتوافق مع النطرية الاقتصادية ومنه تم اثبات الفرضية.
2. ترتبط التنمية الاقتصادية في الجزائر بتقلبات سعر الصرف، حيث تنعكس حركات أسعار الصرف على الناتج الداخلي الخام سلبا و هذا ما ينفي الفرضية.
3. هناك علاقة عكسية بين التضخم و الناتج الداخلي الخام وحسب الدراسة التطبيقية نثبت خطأ الفرضية.

ب- نتائج الدراسة:

تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى جملة من النتائج والتّي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- من خلال سرد مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف، تبين أن هناك جدلا قائما لدى الاقتصاديين فيما يتعلق بالعوامل المحددة لسعر الصرف؛
- يؤثر سعر الصرف كجزء من السياسة الاقتصادية على العديد من المتغيرات كالتضخم و ، فهو بذلك اداة لاعادة التوازن و اصلاح لاختلال الخارجي.؛
- نستنتج من الجزء التطبيقي ان سعر الصرف يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 وهذا عكس ماتنص عليه النظرية الاقتصادية بان هناك علاقة ايجابية وطردية وذلك راجع لاستخدام الجزائر لسعر الصرف الموجه الغير الحقيقي ونظرا للتخفيصات اسعار الدينار الحاصلة اثناء فترة الدراسة وطول فترة الدراسة؛

- نتائج تحليل دوال الاستجابة الدّفعية أسفرت عن وجود استجاباتٍ معنوية من طرف المتغيّرات التنمية الاقتصادية المعنية تُجاه صدمات أسعار الصرف، حيث أبانت هذه النتائج عن وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف ومتغيّر الناتج الداخلي الخام في المدى القصير والمتوسط والمدى البعيد. بحيث تؤدي صدمة ناتجة عن ارتفاع أسعار الصرف إلى انخفاض التنمية الاقتصادية؛
- تساهم دوال الاستجابة بقدر لا يستهان به في تفسير تغيرات النموذج.

ثانيا: التوصيات

- تبقى المحروقات المصدر الرئيسي للطاقة بالجزائر و مصدرا للعملة الصعبة، لهذا لا بد من محاولة إيجاد مصادر أخرى و تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى خلقا للتوازن، ولا بد من البحث عن بدائل أخرى للنفط في ظل الإمكانيات المادية و العلمية المتاحة؛
- القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب نظرائه في الدول المتقدمة، حتى يجد المستثمرون الأجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في دول تنتهج اقتصاد سوق حقيقي؛
- ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات ما يعزز من قيمة الدينار الجزائري واعادة التوازن للميزان التجاري الجزائري.

ثلثا: افاق الدراسة

في الأخير يمكن عرض بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل الدراسات المستقبلية فيما يأتي:

- تأثير تقلبات أسعار الصرف على تمويل الاقتصاد الجزائري؛
- تذبذبات سوق سعر الصرف وآثارها على الاقتصاديات العربية.

قائمة المراجع

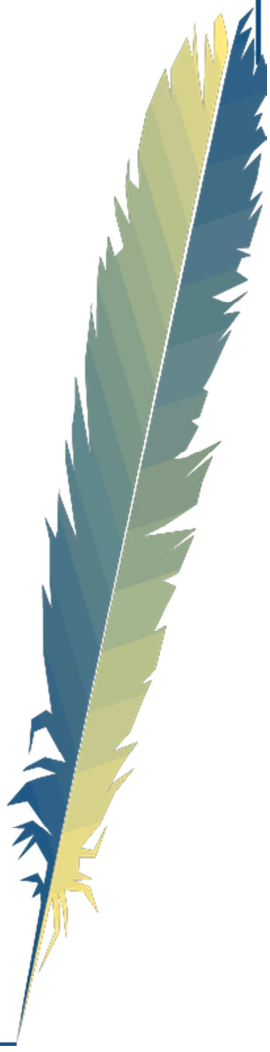

أولا: الكتب:

1. بالعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 2008.

2. بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت نوفمبر/تشرين الثاني 2003.

3. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار_أسامة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013.

4. خبابة عبد الله، **تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.

5. دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

6. سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2011.

7. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولار–النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

8. السيد محمد أحمد جاهين، **سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي** في مصر دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

9. طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 186.

10. طاهر حيدر بردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الاردن،1997، ص،16.

11. عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2000.

12. عبد اللطيف مصطفي، عبد الرحمان سامية، **دراسات في التمنية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان.

13. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات النقدية لكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

14. عرفات تقي الحسني، **التمويل الدولي**، طبعة1، مجدلاوي، عمان، 1999.

15. عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص، 290، 291.

16. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2005.

لحلو موسى بخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

17. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**،(ورقلة،الحامد للنشر ، دون سنة نشر).

18. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق- النظريات- الاستراتيجيات والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص، 218- 2019.

19. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، طبعة 2، الإسكندرية.

20. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد**، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000.

21. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية –مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، الدار الجامعية،الاسكندرية،2003.

22.محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 1966.

مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات- سياسات وموضوعات**، طبعة1، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

23. نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي**، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

24. الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996.

25. هجير عدنان، زكي أمين، **الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات**، أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

ثانيا: المذكرات

1. أويابة صالح، **أثر التغيير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011.

2. بابوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية** حالة: الطريق السيار شرق- غرب، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010- 2011.

3. بايزيد علي، "**أثر السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر**"، دراسة قياسية، للفترة 1970-2013،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر03، فرع اقتصاد الخدمات.

4. بن حمودة فاطمة الزهراء، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية**، حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية جامعة الجزائر.

5. بن سبع حمزة، "**أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، دراسة قياسية باستخدام تقنية (VAR)، أطروحة ماجيستير، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03، 2012/2011.

6. بن طاهر حسين، **دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث –دراسة حالة الجزائر**– ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007–2008، الجزائر.

7. بن ياني مراد، **سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة قياسية حالة الجزائر** – رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان سنة 2011– 2012.

8. بودري شريف، **تقلبات أسعار الصرف– الدولار والأورو – وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.

9. جدواني رمزي، **أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، جامعة تبسه، الجزائر، 2012–2013، ص 25.
خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التقويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985–2008) مقارنة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص.....، جامعة المسيلة الجزائر 2011–2012.

10. دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية : تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2014–2015.

11. زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية**–دراسة حالة الجزائر2000– 2014– مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة البويرة، الجزائر،2014–2015.

12. زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية** –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد مانح منت، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010–2011.

13. سامية منصوري، **دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة (1975–2013)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص: التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر.

14. سلمى مميش، **اختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية**، مذكرة ماستر أكاديمي (LMD) جامعة تبسه 2016.

15. سليمان شباني، **سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

16. سيف الدين هامل و عبد الحكيم حفظ الله، **أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ظل التقلبات النفطية ودراسة قياسية – حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (LMD) جامعة تبسة 2016.

17. شعيب بنوة، خياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف في الجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر، 2011.

18. عبد العزيز برنة، **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تجارة ومالية دولية 2015-2016).

19. عظيم أسماء، **التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2010- 2011.

20. فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**، مذكرة شهادة الماجستير في إطار الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013- 2014.

21. قاسم محمد فؤاد، **أنظمة سعر الصرف وآثارها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة مجموعة من الدول (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت) باستعمال معطيات PNEL، ونموذج الانحدار الذاتي VARE**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

22. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010- 2011.

23. كيداني سيد احمد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة الدول العربية دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

24. منال علوطي، **انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات – SOMIPHOS**– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر نظام LMD، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة تبسه، الجزائر، 2014–2015، ص 15.

25. منية خرباش، **أثر مخاطر سعر الصرف على الأداء محفظة الأوراق المالية دراسة حالة بورصتي عمان والسعودية لفترة 2010**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستير في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة 2011–2012.

26. نايف سالم إبراهيم، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي– دراسة تطبيقية للفترة 1996– 2006**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في تخصص الإدارة المالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، آذار 2006.

ثالثا: مجلات وملتقيات

1. أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار فيالاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970**–2011)، مجلة الباحث، العدد13، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

2. بلحرش عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.

3. حالوب كاظم معلة، فجوة **التجارة الخارجية و درجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة (1985– 2008) دراسة تحليلية**، مجلة الإدارة والاقتصاد ، السنة السابعة و الثلاثون، العدد مئة، 2014.

4. زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن.

5. عابد بن عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007.

6. عبو عمر، عبو هدى، **يهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، الحكم الراشد، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية.

7. عثمان نقار، منذر العواد، **استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.

8. ماجد عبد الله الهاديان، **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**، مجلة الرياض، السبت 2 جمادى الآخرة 1436، 11 أبريل العدد 17092

9. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

رابعا: المصادر بالفرنسية

1. Alain Beione, christime dello et les au tros, Dictionnaire des Siences Economiques, Paris: Armond colin, 1995.
2. http://www.eco-algeria.com/content

ايكو ألجيريا تكشف تفاصيل نموذج النمو الجديد للحكومة،2018-04-01 03:30:11

3. James D. Harmilton, « **Time series analysis** », (United kingdom : Princton University Press, 1994).
4. Matouk BELATTAF, économie du développement edoffice des publications universitaires (OPU), Alger, 2010,p :34.
5. Régis BOURBONNAIS, **Econométrie**, 9éme édition, Paris : Dunod, 2015.
6. www. Alryadh. Com
7. www.asjp.cerist.dz
8. www.damascusuniversity

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01. معطيات الدراسة (في شكل مستويات للفترة 1980-2016)

	INF	BP	DAB	S	PIB	REX
1980	9.517824498	1693810997	40651466345.27687	18241000000	42345277342.0195	3.837449999
1981	14.65484264	1645117522	42703555146.20696	18050000000	44348672667.87154	4.31580833233333
1982	6.54250963	871041766	44336046949.17468	17726000000	45207088715.64827	4.59219166566667
1983	5.96716393	1044102802	47757266997.99531	19379000000	48801369800.36751	4.788799999
1984	8.116397955	-943130433	54641409339.00549	17940000000	53698278905.96781	4.98337499958333
1985	10.48228704	-1829825550	59767694220.13605	18199000000	57937868670.19374	5.0278
1986	12.37160917	-6571672246	70267974138.6644	14802000000	63696301892.81158	4.70231666666667
1987	7.441260913	-2762886289	69505154061.85566	15629000000	66742267773.19588	4.84974166666667
1988	5.911544964	-4192872472	63281939659.83634	12139000000	59089067187.39434	5.91476666666667
1989	9.304361258	-5493494480	61124984281.77159	11237000000	55631489801.55079	7.60855833333333
1990	16.65253439	-926546472	62971646115.20429	16812000000	62045099642.7774	8.95750833333333
1991	25.88638693	2522600303	43192766783.95496	17079000000	45715367087.1001	18.472875
1992	31.66966191	696097903	47307200320.57153	15461000000	48003298223.11779	21.836075
1993	20.54032612	-676804125	50623259336.04626	13853000000	49946455210.96595	23.3454066666667
1994	29.04765612	-1498769383	44041340688.55359	11298000000	42542571305.51356	35.0585008333333
1995	29.77962649	-1170000405	42934052862.80763	11739000000	41764052457.88138	47.6627266666667
1996	18.67907586	2729999523	44211497256.57089	14784000000	46941496779.84986	54.7489333333333
1997	5.733522754	4610000551	43567861950.88984	15424000000	48177862501.94951	57.70735
1998	4.9501616	30000468.	48157747	13112000	48187747	58.7389583333333

	38	2	060.72628	000	528.89903	
1999	2.645511134	2612542434	46028032132.66441	153800000000	48640574566.64764	66.573875
2000	0.339163189	1166000000000	43130282718.5756	245710000000	54790245600.58463	75.2597916666667
2001	4.225988348999999	8032389216	46712325180.34061	227260000000	54744714396.16655	77.2150208333333
2002	1.418301923	5605022555	51155266419.01558	230040000000	56760288973.67034	79.6819
2003	4.268953958	9753990997	58109838883.64883	303440000000	67863829880.48324	77.394975
2004	3.961800303	1229100000000	73033909847.78055	406730000000	85324998813.60402	72.06065
2005	1.382446567	2387200000000	79326632122.52801	565400000000	10319822 8458.5876	73.2763083333333
2006	2.314524087	3147000000000	85557068165.6127	667780000000	11702730 4746.5401	72.6466166666667
2007	3.673827269	2996200000000	10501460 3626.0831	764880000000	13497708 7734.0083	69.2924
2008	4.862990528	3293800000000	13806225 0955.3627	968050000000	17100069 1877.7136	64.5828
2009	5.734333414	-797233282	13800827 3179.7697	635220000000	13721103 9898.1932	72.6474166666667
2010	3.913043478	1132100000000	14988659 4714.0591	781090000000	16120726 8655.3922	74.3859833333333
2011	4.521764663	2020500000000	17981386 7595.5847	963230000000	20001905 7307.6549	72.9378833333333
2012	8.894585294	1751100000000	19154796 7839.4552	993750000000	20905899 1952.1255	77.5359666666667
2013	3.253684177	5891959289	20386304 3962.0806	969060000000	20975500 3250.664	79.3684
2014	2.916406413	-3650895746	21746091 8208.2181	937490000000	21381002 2462.4282	80.5790166666667
2015	4.784976963	-2216100000000	18803517 4481.634	619190000000	16587433 0876.3211	100.691433333333
2016	6.397714109	-2269400000000	18174305 7351.2629	579580000000	15904909 6745.2493	109.443066666667

المصدر: معطيات من البنك الدولي .

الملحق رقم 02: نتائج اختبار استقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام PIB عند المستوى

النموذج الثالث **النموذج الثاني**

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.541800	0.7958
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 16:40
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.120462	0.078131	-1.541800	0.1327
C	2.11E+09	5.28E+09	0.399237	0.6923
@TREND("1")	6.33E+08	4.23E+08	1.496653	0.1440

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.550637	0.8692
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/06/18 Time: 20:37
Sample (adjusted): 1981 2016
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.025621	0.046529	-0.550637	0.5855
C	5.49E+09	4.85E+09	1.131607	0.2657

R-squared	0.008839	Mean dependent var	3.24E+09
Adjusted R-squared	-0.020313	S.D. dependent var	1.55E+10

النموذج الأول

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.742822	0.8705
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 16:38
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	0.018717	0.025197	0.742822	0.4625

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

عند الفرق الأول

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.258926	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 16:09
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.936644	0.178106	-5.258926	0.0000
C	1.22E+09	5.83E+09	0.208564	0.8361
@TREND("1")	96709411	2.73E+08	0.354865	0.7250

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.322111	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 16:26
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.929866	0.174717	-5.322111	0.0000
C	3.03E+09	2.77E+09	1.093914	0.2819

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.194314	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 16:33
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.887310	0.170823	-5.194314	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

الملحق رقم 03: اختبار استقرارية سعر الصرف **REX**

عند المستوى:

النموذج الثالث **النموذج الثاني**

Null Hypothesis: REX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.470014	0.9832
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(REX)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 17:07
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REX(-1)	0.012974	0.027603	0.470014	0.6413
C	2.334070	1.548340	1.507466	0.1409

Null Hypothesis: REX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.569764	0.9690
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(REX)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 17:08
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REX(-1)	0.027344	0.017419	1.569764	0.1260
D(REX(-1))	0.398520	0.170445	2.338107	0.0256

النموذج الأول

Null Hypothesis: REX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.007535	0.0018
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(REX)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 17:01
Sample (adjusted): 8 37
Included observations: 30 after adjustments

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

عند الفرق الأول:

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(REX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.863701	0.0246
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(REX,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 17:14
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REX(-1))	-0.647221	0.167513	-3.863701	0.0005
C	0.953486	1.831216	0.520685	0.6062
@TREND("1")	0.056522	0.084801	0.666524	0.5099

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(REX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.843605	0.0058
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(REX,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 17:12
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REX(-1))	-0.633738	0.164881	-3.843605	0.0005
C	1.990096	0.958551	2.076150	0.0457

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(REX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.099390	0.0029
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(REX,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 17:15
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REX(-1))	-0.470796	0.151899	-3.099390	0.0039

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

الملحق رقم 04: اختبار استقرارية سلسلة الانفاق الحكومي **DAB**

عند المستوى :

النموذج الثالث **النموذج الثاني**

Null Hypothesis: DAB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.329430	0.1692
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:01
Sample (adjusted): 5 37
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAB(-1)	-0.123046	0.052822	-2.329430	0.0273
D(DAB(-1))	0.354203	0.163273	2.169392	0.0387
D(DAB(-2))	0.160480	0.234962	0.683005	0.5002
D(DAB(-3))	0.814549	0.236159	3.449153	0.0018
C	8.26E+09	3.71E+09	2.223175	0.0345

Null Hypothesis: DAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.990238	0.9329
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 17:22
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAB(-1)	-0.054032	0.054565	-0.990238	0.3293
C	-1.16E+08	3.83E+09	-0.030142	0.9761
@TREND("1")	4.60E+08	2.80E+08	1.640932	0.1103

النموذج الأول

Null Hypothesis: DAB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.965052	0.9865
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:03
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAB(-1)	0.037839	0.019256	1.965052	0.0574

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

عند الفرق الأول:

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(DAB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.299651	0.0087
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:12
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAB(-1))	-0.760011	0.176761	-4.299651	0.0001
C	-4.94E+08	4.04E+09	-0.122480	0.9033
@TREND("1")	1.82E+08	1.95E+08	0.931401	0.3586

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(DAB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.218654	0.0022
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:10
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAB(-1))	-0.712408	0.168871	-4.218654	0.0002
C	2.76E+09	2.01E+09	1.371018	0.1796

R-squared	0.350356	Mean dependent var	-2.38E+08
Adjusted R-squared	0.330670	S.D. dependent var	1.36E+10

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(DAB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.402751	0.1466
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:05
Sample (adjusted): 5 37
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAB(-1))	-0.299044	0.213184	-1.402751	0.1710
D(DAB(-1),2)	-0.425936	0.208885	-2.039092	0.0503
D(DAB(-2),2)	-0.533674	0.199894	-2.669782	0.0121

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

الملحق رقم 05: اختبار استقرارية التضخم **INF**

عند المستوى:

النموذج الثالث **النموذج الثاني**

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.816484	0.3668
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:21
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.178552	0.098295	-1.816484	0.0781
C	1.581603	1.236169	1.279439	0.2094

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.055831	0.5520
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:18
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.221279	0.107635	-2.055831	0.0478
C	3.558054	2.370319	1.501086	0.1428
@TREND("1")	-0.085256	0.087218	-0.977496	0.3354

النموذج الأول

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.282072	0.1805
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:22
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.085117	0.066390	-1.282072	0.2082

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

عند الفرق الأول:

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.347125	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:26
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.930478	0.174015	-5.347125	0.0000
C	-0.498963	1.895872	-0.263184	0.7941
@TREND("1")	0.014339	0.088162	0.162646	0.8718

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.440171	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:27
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.931713	0.171265	-5.440171	0.0000
C	-0.226684	0.876636	-0.258584	0.7976

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.511393	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:29
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.930543	0.168840	-5.511393	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

الملحق رقم 06: اختبار استقرارية الادخار S

عند المستوى:

النموذج الثالث **النموذج الثاني**

Null Hypothesis: S has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.993221	0.7453
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(S)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:57
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S(-1)	-0.056899	0.057287	-0.993221	0.3276
C	3.22E+09	2.76E+09	1.166829	0.2514

Null Hypothesis: S has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.787400	0.6899
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(S)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 18:53
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S(-1)	-0.174693	0.097736	-1.787400	0.0831
C	-2.65E+08	3.59E+09	-0.073861	0.9416
@TREND("1")	4.24E+08	2.88E+08	1.474724	0.1498

الجزء الأول

Null Hypothesis: S has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.145201	0.6267
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(S)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 19:04
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S(-1)	-0.005318	0.036625	-0.145201	0.8854

R-squared	-0.010718	Mean dependent var	1.10E+09
Adjusted R-squared	-0.010718	S.D. dependent var	1.05E+10
S.E. of regression	1.06E+10	Akaike info criterion	49.02768

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

عند الفرق الأول:

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(S) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.588788	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(S,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 19:01
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(S(-1))	-0.991507	0.177410	-5.588788	0.0000
C	1.18E+09	3.96E+09	0.296788	0.7685
@TREND("1")	-2407770.	1.84E+08	-0.013083	0.9896

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(S) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.678169	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(S,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 19:05
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(S(-1))	-0.991574	0.174629	-5.678169	0.0000
C	1.13E+09	1.84E+09	0.613127	0.5440

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(S) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.697810	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(S,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 19:06
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(S(-1))	-0.978910	0.171805	-5.697810	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

الملحق رقم 07: اختبار استقرارية ميزان المدفوعات BP

عند المستوى:

النموذج الثالث **النموذج الثاني**

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.125992	0.9103
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 19:09
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.149280	0.132577	-1.125992	0.2683
C	1.49E+09	2.82E+09	0.529243	0.6002
@TREND("1")	-75555536	1.44E+08	-0.523891	0.6039

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.485769	0.5293
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 19:12
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.177747	0.119633	-1.485769	0.1466
C	2.42E+08	1.49E+09	0.163002	0.8715

النموذج الأول

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.581647	0.1058
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 19:14
Sample (adjusted): 2 37
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.169628	0.107248	-1.581647	0.1227

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

عند الفرق الأول:

النموذج الثاني **النموذج الثالث**

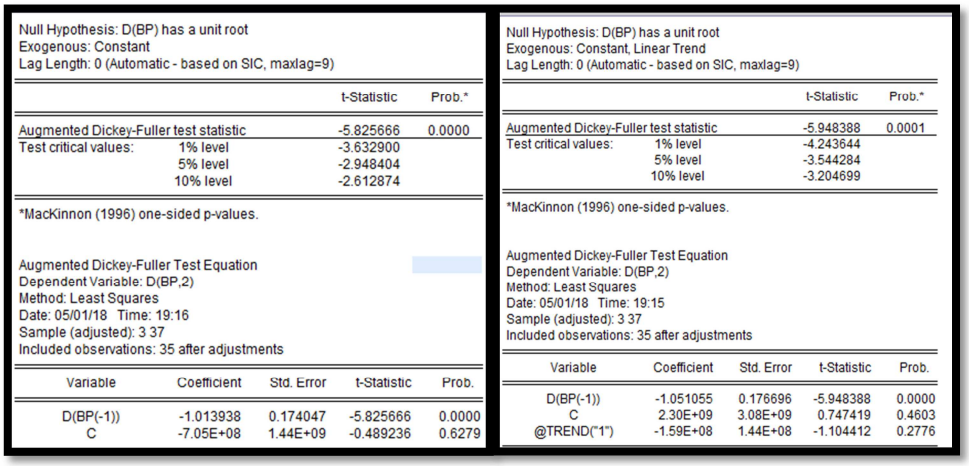

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.825666	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 19:16
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.013938	0.174047	-5.825666	0.0000
C	-7.05E+08	1.44E+09	-0.489236	0.6279

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.948388	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 19:15
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.051055	0.176696	-5.948388	0.0000
C	2.30E+09	3.08E+09	0.747419	0.4603
@TREND("1")	-1.59E+08	1.44E+08	-1.104412	0.2776

النموذج الأول

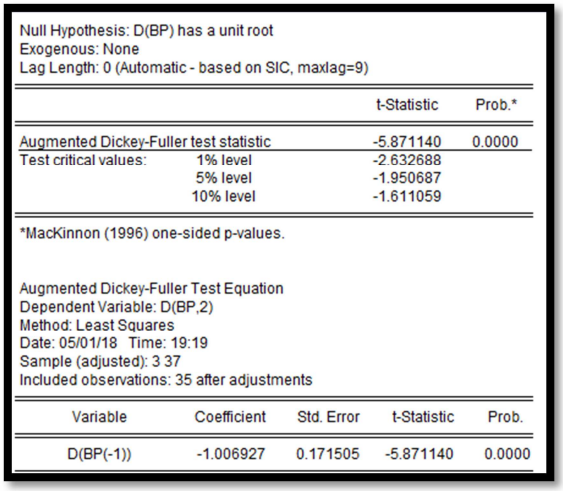

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.871140	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 19:19
Sample (adjusted): 3 37
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.006927	0.171505	-5.871140	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**

الملحق رقم 08: نتائج تقدير النموذج VAR للمتغيرات قبل صياغة النموذج

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/06/18 Time: 20:21
Sample (adjusted): 1982 2016
Included observations: 35 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	PIB	REX	S	BP	DAB	INF
PIB(-1)	-30319.35	5.26E-06	-21742.80	-21663.50	-8655.975	2.77E-06
	(21284.7)	(6.5E-06)	(14240.8)	(10248.2)	(14478.5)	(6.9E-06)
	[-1.42447]	[0.81093]	[-1.52680]	[-2.11388]	[-0.59785]	[0.39955]
PIB(-2)	-14828.43	-3.95E-08	-11533.21	-9014.456	-5813.748	-3.77E-06
	(24830.8)	(7.6E-06)	(16613.4)	(11955.7)	(16890.7)	(8.1E-06)
	[-0.59718]	[-0.00522]	[-0.69421]	[-0.75399]	[-0.34420]	[-0.46615]
REX(-1)	-2.87E+08	1.479001	-3.35E+08	-1.47E+08	-1.41E+08	-0.163978
	(1.3E+09)	(0.38140)	(8.4E+08)	(6.0E+08)	(8.5E+08)	(0.40828)
	[-0.22936]	[3.87783]	[-0.39958]	[-0.24311]	[-0.16510]	[-0.40163]
REX(-2)	3.34E+08	-0.453352	4.16E+08	2.22E+08	1.12E+08	0.099001
	(1.3E+09)	(0.41073)	(9.0E+08)	(6.5E+08)	(9.2E+08)	(0.43967)
	[0.24729]	[-1.10377]	[0.46051]	[0.34158]	[0.12175]	[0.22517]
S(-1)	-2.028418	7.64E-10	-0.791481	-1.232778	-0.795633	7.23E-10
	(2.20194)	(6.7E-10)	(1.47324)	(1.06020)	(1.49783)	(7.2E-10)
	[-0.92120]	[1.13982]	[-0.53724]	[-1.16278]	[-0.53119]	[1.00754]
S(-2)	2.639312	-8.83E-10	1.611434	1.117558	1.521743	-8.61E-10
	(1.94581)	(5.9E-10)	(1.30187)	(0.93688)	(1.32360)	(6.3E-10)
	[1.35641]	[-1.49060]	[1.23779]	[1.19286]	[1.14970]	[-1.35708]
BP(-1)	30322.70	-5.26E-06	21744.68	21665.50	8657.325	-2.77E-06
	(21284.5)	(6.5E-06)	(14240.7)	(10248.1)	(14478.4)	(6.9E-06)
	[1.42464]	[-0.81108]	[1.52694]	[2.11409]	[0.59795]	[-0.39964]
BP(-2)	14826.61	4.02E-08	11532.21	9013.767	5812.618	3.77E-06
	(24831.9)	(7.6E-06)	(16614.1)	(11956.2)	(16891.4)	(8.1E-06)
	[0.59708]	[0.00532]	[0.69412]	[0.75390]	[0.34412]	[0.46622]
DAB(-1)	30320.55	-5.26E-06	21743.06	21663.75	8656.938	-2.77E-06
	(21284.7)	(6.5E-06)	(14240.8)	(10248.3)	(14478.5)	(6.9E-06)
	[1.42452]	[-0.81092]	[1.52681]	[2.11390]	[0.59792]	[-0.39961]
DAB(-2)	14827.84	3.95E-08	11532.96	9014.184	5813.430	3.77E-06
	(24831.0)	(7.6E-06)	(16613.5)	(11955.7)	(16890.8)	(8.1E-06)
	[0.59715]	[0.00523]	[0.69419]	[0.75396]	[0.34418]	[0.46621]
INF(-1)	2.19E+08	0.060936	2.40E+08	1.93E+08	26215906	0.798749
	(6.7E+08)	(0.20461)	(4.5E+08)	(3.2E+08)	(4.6E+08)	(0.21903)
	[0.32604]	[0.29781]	[0.53475]	[0.59613]	[0.05735]	[3.64677]
INF(-2)	-3.10E+08	0.066226	-2.80E+08	-2.21E+08	-88997627	-0.074842
	(5.9E+08)	(0.17841)	(3.9E+08)	(2.8E+08)	(4.0E+08)	(0.19099)
	[-0.52898]	[0.37119]	[-0.71441]	[-0.78318]	[-0.22329]	[-0.39187]
C	1.22E+10	-2.491332	3.21E+09	3.03E+09	9.20E+09	2.709469
	(1.4E+10)	(4.13047)	(9.1E+09)	(6.5E+09)	(9.2E+09)	(4.42154)
	[0.90140]	[-0.60316]	[0.35355]	[0.46357]	[0.99701]	[0.61279]
R-squared	0.952742	0.986182	0.927383	0.765309	0.976819	0.773057
Adj. R-squared	0.926965	0.978645	0.887774	0.637296	0.964175	0.649270
Sum sq. resids	5.40E+21	500.9311	2.42E+21	1.25E+21	2.50E+21	574.0175
S.E. equation	1.57E+10	4.771750	1.05E+10	7.55E+09	1.07E+10	5.108004
F-statistic	36.96094	130.8462	23.41344	5.978360	77.25470	6.245060
Log likelihood	-863.1657	-96.23246	-849.1000	-837.5848	-849.6794	-98.61580
Akaike AIC	50.06661	6.241855	49.26286	48.60485	49.29596	6.378046
Schwarz SC	50.64431	6.819555	49.84056	49.18255	49.87367	6.955747
Mean dependent	9.24E+10	50.41627	3.88E+10	4.58E+09	8.78E+10	9.102460
S.D. dependent	5.80E+10	32.65358	3.13E+10	1.25E+10	5.63E+10	8.625114

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.85E+70
Determinant resid covariance	1.76E+69
Log likelihood	-3088.201
Akaike information criterion	180.9258
Schwarz criterion	184.3920
Number of coefficients	78

- **المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10.

الملحق رقم 09: نتائج اختبار التكامل المشترك Johannsen:

Date: 05/05/18 Time: 13:41
Sample (adjusted): 1985 2016
Included observations: 32 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DDAB DPIB DINF DBP DREX DS
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.971716	244.2022	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.837417	130.1073	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.807056	71.97713	47.85613	0.0001
At most 3	0.245904	19.32580	29.79707	0.4697
At most 4	0.198616	10.29427	15.49471	0.2588
At most 5	0.095417	3.208993	3.841466	0.0732

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

- **المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10.

الملحق رقم 10:نتائج تقدير vecm بطريقة ols:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/05/18 Time: 13:53
Sample: 1983 2016
Included observations: 34
Total system (balanced) observations 204

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	3.908141	1.647449	2.372237	0.0189
C(2)	-9.911605	5.330952	-1.859256	0.0649
C(3)	1.12E+09	1.33E+09	0.844701	0.3996
C(4)	-0.728970	1.446806	-0.503848	0.6151
C(5)	30357325	4.92E+08	0.061742	0.9508
C(6)	10.11643	5.485626	1.844171	0.0671
C(7)	10.02501	5.198075	1.928601	0.0556
C(8)	-1.30E+09	3.15E+09	-0.412449	0.6806
C(9)	-3.10E-06	1.79E-06	-1.734950	0.0847
C(10)	2.89E-05	5.78E-06	4.991140	0.0000
C(11)	-2303.155	1440.999	-1.598304	0.1120
C(12)	6.75E-07	1.57E-06	0.430455	0.6675
C(13)	274.8057	533.1754	0.515413	0.6070
C(14)	-3.00E-05	5.95E-06	-5.050101	0.0000
C(15)	-2.71E-05	5.64E-06	-4.803781	0.0000
C(16)	2243.219	3413.600	0.657142	0.5121
C(17)	2.766459	1.110173	2.491918	0.0138
C(18)	5.200328	3.592388	1.472640	0.1420

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10.

الملحق رقم 11 :نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لمعادلة DPIB

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/05/18 Time: 14:11
Sample (adjusted): 1982 2016
Included observations: 35 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DPIB	DBP	DDAB	DINF	DREX	DS
DPIB(-1)	10.21248	5.291142	4.975442	1.84E-12	-1.99E-09	6.874792
	(4.11144)	(1.91740)	(3.08665)	(1.4E-09)	(1.3E-09)	(2.70737)
	[2.48392]	[2.75953]	[1.61192]	[0.00133]	[-1.52004]	[2.53929]
DBP(-1)	-8.923228	-3.827773	-5.002873	-4.85E-10	1.74E-09	-5.760253
	(3.90616)	(1.82167)	(2.93254)	(1.3E-09)	(1.2E-09)	(2.57219)
	[-2.28440]	[-2.10125]	[-1.70599]	[-0.36992]	[1.40194]	[-2.23943]
DDAB(-1)	-10.31673	-5.314501	-5.043475	-4.21E-10	2.18E-09	-7.050066
	(4.12430)	(1.92340)	(3.09631)	(1.4E-09)	(1.3E-09)	(2.71584)
	[-2.50145]	[-2.76307]	[-1.62887]	[-0.30431]	[1.66475]	[-2.59591]
DINF(-1)	67790029	32994881	33631742	0.040619	0.002589	59208182
	(5.3E+08)	(2.5E+08)	(4.0E+08)	(0.17827)	(0.16893)	(3.5E+08)
	[0.12767]	[0.13325]	[0.08437]	[0.22785]	[0.01532]	[0.16934]
DREX(-1)	-4.19E+08	-3.86E+08	-66509991	-0.445668	0.648757	-4.66E+08
	(8.2E+08)	(3.8E+08)	(6.2E+08)	(0.27562)	(0.26118)	(5.4E+08)
	[-0.50994]	[-1.00950]	[-0.10792]	[-1.61698]	[2.48394]	[-0.86155]
DS(-1)	-0.332728	-1.028410	0.550144	5.56E-10	1.92E-11	-0.444621
	(1.43404)	(0.66878)	(1.07660)	(4.8E-10)	(4.6E-10)	(0.94431)
	[-0.23202]	[-1.53775]	[0.51100]	[1.15582]	[0.04206]	[-0.47084]
C	4.60E+09	1.95E+09	2.82E+09	1.681319	0.524817	3.41E+09
	(4.4E+09)	(2.1E+09)	(3.3E+09)	(1.48130)	(1.40371)	(2.9E+09)
	[1.04318]	[0.94590]	[0.85127]	[1.13503]	[0.37388]	[1.17481]
R-squared	0.198063	0.380450	0.156359	0.141819	0.272058	0.239072
Adj. R-squared	0.026219	0.247690	-0.024421	-0.042076	0.116071	0.076016
Sum sq. resids	6.79E+21	1.48E+21	3.82E+21	764.8622	686.8280	2.94E+21
S.E. equation	1.56E+10	7.26E+09	1.17E+10	5.226520	4.952734	1.03E+10
F-statistic	1.152577	2.865687	0.864913	0.771194	1.744102	1.466196
Log likelihood	-867.1524	-840.4544	-857.1184	-103.6389	-101.7557	-852.5296
Akaike AIC	49.95157	48.42597	49.37819	6.322225	6.214613	49.11598
Schwarz SC	50.26264	48.73703	49.68926	6.633294	6.525682	49.42705
Mean dependent	3.28E+09	-6.95E+08	3.82E+09	-0.235918	3.003636	1.14E+09
S.D. dependent	1.58E+10	8.37E+09	1.15E+10	5.119916	5.267884	1.07E+10

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.19E+78
Determinant resid covariance	3.12E+77
Log likelihood	-3420.632
Akaike information criterion	197.8647
Schwarz criterion	199.7311
Number of coefficients	42

- **المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10.

الملحق رقم 12: نتائج معنوية المعلمات المقدرة في نموذج معادلة DPIB

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/06/18 Time: 12:14
Sample: 1982 2016
Included observations: 35
Total system (balanced) observations 210

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	10.21233	4.111442	2.483881	0.0140
C(2)	-4.19E+08	8.21E+08	-0.509944	0.6108
C(3)	-0.332732	1.434043	-0.232024	0.8168
C(4)	67790409	5.31E+08	0.127672	0.8986
C(5)	-8.923085	3.906158	-2.284363	0.0236
C(6)	-10.31658	4.124301	-2.501413	0.0133
C(7)	4.60E+09	4.41E+09	1.043180	0.2984
C(8)	0.000235	4.48E-05	5.251538	0.0000
C(9)	-112.4654	8951.037	-0.012565	0.9900
C(10)	7.15E-07	1.56E-05	0.045743	0.9636
C(11)	285.4735	5789.589	0.049308	0.9607
C(12)	-0.000218	4.26E-05	-5.128050	0.0000
C(13)	-0.000237	4.50E-05	-5.277359	0.0000
C(14)	-17109.04	48107.04	-0.355645	0.7226
C(15)	6.874792	2.707370	2.539287	0.0120
C(16)	-4.66E+08	5.41E+08	-0.861550	0.3902
C(17)	-0.444621	0.944312	-0.470841	0.6384
C(18)	59208182	3.50E+08	0.169338	0.8657
C(19)	-5.760253	2.572192	-2.239434	0.0264
C(20)	-7.050066	2.715838	-2.595908	0.0103

- **المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10.

الملحق رقم13 :نتائج تقدير نموذج انحدار شعاع الذاتي VAR للمعادلة DREX

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/06/18 Time: 13:05
Sample (adjusted): 1982 2016
Included observations: 35 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DREX	DINF	DDAB	DBP	DS
DREX(-1)	0.656063	-0.445675	-84791948	-4.06E+08	-4.91E+08
	(0.26697)	(0.27078)	(6.3E+08)	(4.2E+08)	(5.9E+08)
	[2.45743]	[-1.64590]	[-0.13396]	[-0.95693]	[-0.83351]
DINF(-1)	0.011607	0.040611	11065722	8997011.	28027699
	(0.17260)	(0.17506)	(4.1E+08)	(2.7E+08)	(3.8E+08)
	[0.06725]	[0.23198]	[0.02704]	[0.03281]	[0.07359]
DDAB(-1)	2.20E-10	-4.20E-10	-0.126636	-0.085681	-0.256249
	(2.3E-10)	(2.3E-10)	(0.54625)	(0.36609)	(0.50838)
	[0.95276]	[-1.79540]	[-0.23183]	[-0.23404]	[-0.50405]
DBP(-1)	-2.14E-11	-4.84E-10	-0.589556	0.865576	0.337825
	(4.6E-10)	(4.6E-10)	(1.07906)	(0.72317)	(1.00424)
	[-0.04705]	[-1.04741]	[-0.54636]	[1.19692]	[0.33640]
DS(-1)	-5.65E-11	5.57E-10	0.739483	-0.827057	-0.183003
	(4.6E-10)	(4.7E-10)	(1.09927)	(0.73671)	(1.02305)
	[-0.12181]	[1.18349]	[0.67270]	[-1.12263]	[-0.17888]
C	0.354723	1.681476	3.25E+09	2.40E+09	4.00E+09
	(1.43051)	(1.45091)	(3.4E+09)	(2.3E+09)	(3.2E+09)
	[0.24797]	[1.15891]	[0.95688]	[1.05541]	[1.26768]
R-squared	0.211989	0.141819	0.078073	0.211954	0.063842
Adj. R-squared	0.076125	-0.006143	-0.080880	0.076085	-0.097565
Sum sq. resids	743.5044	764.8623	4.18E+21	1.88E+21	3.62E+21
S.E. equation	5.063406	5.135617	1.20E+10	8.05E+09	1.12E+10
F-statistic	1.560304	0.958484	0.491168	1.559981	0.395534
Log likelihood	-103.1433	-103.6389	-858.6713	-844.6642	-856.1564
Akaike AIC	6.236761	6.265082	49.40979	48.60939	49.26608
Schwarz SC	6.503392	6.531713	49.67642	48.87602	49.53271
Mean dependent	3.003636	-0.235918	3.82E+09	-6.95E+08	1.14E+09
S.D. dependent	5.267884	5.119916	1.15E+10	8.37E+09	1.07E+10

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.51E+60
Determinant resid covariance	1.37E+60
Log likelihood	-2671.552
Akaike information criterion	154.3744
Schwarz criterion	155.7076
Number of coefficients	30

- **المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10.

الملحق رقم 14:نتائج معنوية المعلمات المقدرة في نموذج معادلة DPIB

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/06/18 Time: 14:01
Sample: 1982 2016
Included observations: 35
Total system (balanced) observations 175

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.656063	0.266972	2.457428	0.0152
C(2)	0.011607	0.172602	0.067245	0.9465
C(3)	2.20E-10	2.30E-10	0.952764	0.3423
C(4)	-2.14E-11	4.55E-10	-0.047047	0.9625
C(5)	-5.65E-11	4.64E-10	-0.121808	0.9032
C(6)	0.354723	1.430506	0.247970	0.8045
C(7)	-0.445675	0.270779	-1.645900	0.1020
C(8)	0.040611	0.175063	0.231978	0.8169
C(9)	-4.20E-10	2.34E-10	-1.795395	0.0747
C(10)	-4.84E-10	4.62E-10	-1.047407	0.2967
C(11)	5.57E-10	4.70E-10	1.183488	0.2386
C(12)	1.681476	1.450906	1.158915	0.2484
C(13)	-84791948	6.33E+08	-0.133963	0.8936
C(14)	11065722	4.09E+08	0.027041	0.9785
C(15)	-0.126636	0.546251	-0.231828	0.8170
C(16)	-0.589556	1.079060	-0.546361	0.5857
C(17)	0.739483	1.099271	0.672703	0.5022
C(18)	3.25E+09	3.39E+09	0.956884	0.3402
C(19)	-4.06E+08	4.24E+08	-0.956927	0.3402

- **المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سعر الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر ومن خلال طرق القياس الاقتصادي حاولنا تحليل هذه العلاقة، وفي ظل ذلك تم دراسة إستقرارية السلاسل عند الفرق الأول، كما تبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وتم استخداماختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل–قران جر، بالإضافة إلى استخدام منهجية قران جر للسببية ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة أو قصيرة الأجل بينهما، وقد اتضح من خلال التحليل أنه هناك علاقة عكسية بين متغير سعر الصرف ومتغير التنمية الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام)، وعليه فإن سعر الصرف في الجزائر حسب ماتوصلت إليه الدراسة يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية وهذا مايتنافى مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف، التنمية الاقتصادية، نموذج شعاع تصحيح الخطأ**VECM**

Abstract :

Cette étude vise à analyser l'impact du taux de change sur le développement économique en Algérie et par des méthodes de mesure économiques que nous avons essayé d'analyser cette relation, et dans ce reste une étude de la série de stabilité à la première différence, car il s'avère que les variables ont été intégrées à partir de la première classe et le test d'intégration du canard commun a été utilisé Ange de salive-Coran traîné, en plus d'utiliser la méthode de traction du Coran pour le modèle de causalité et de correction d'erreurs, pour vérifier une relation à long ou à court terme entre eux, l'analyse a montré qu'il existe une relation inverse entre la variable de taux de change et la variable de développement économique (PIB), de sorte que le prix L'échange en Algérie selon les constatations de l'étude porte atteinte au développement économique et ceci est contraire à la théorie économique.